شَرْح كِتاب الحُدُود للأُبَّدِيّ

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلاّمة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

"ابن قاسم"

المالكيّ النحويّ

رحمه الله

(المتوفى : بعد ٩٢٠ هـ)

تحقيق

الدكتور : المتولّي بن رمضان أحمد الدَّميريّ

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

شرح كتاب الحدود للأُبَّدِيّ

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلّامة : عبد الرحمن بن محمّد بن محمّد

"ابن قاسم"

المالكي النحْوي

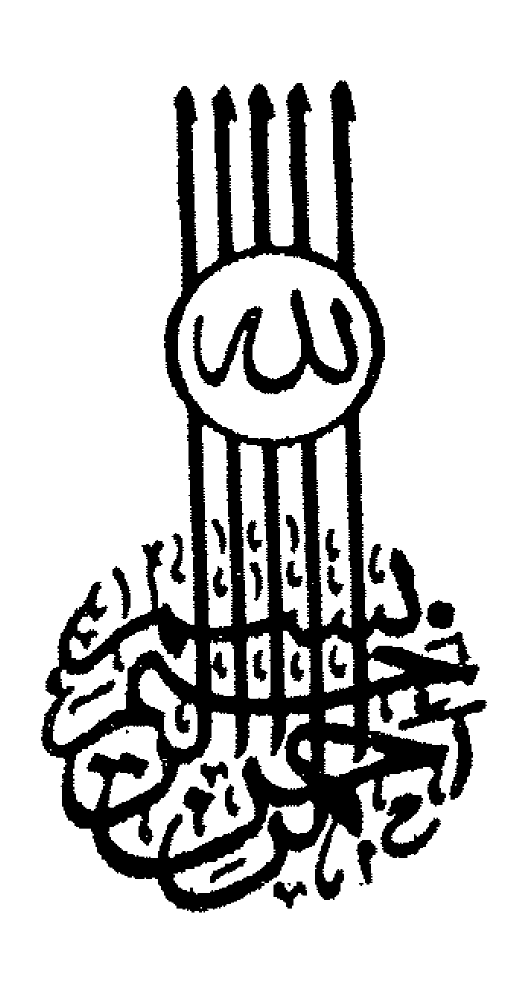
رحمه الله

(المتوفّى : بعد ٩٢٠ هـ)

تحقيق

الدكتور : المتولّي بن رمضان أحمد الدّميري

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـــد للـــه الذى هدانا لهذا، وما كنّا لنهتدىَ لولا أن هدانا الله . والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه إلى يوم الدين .

وبعـــــد :

فإنّ هذا (شَرْح كِتاب الحُدُود للأُبَّدِىّ) لابن قاسم ، هو الأثَر الثالث الذى ننشره - بعون الله تعالى - محقَّقاً ، فى موضوع (الحدود النحوية) ، بعد أن كان الأثر الثانى هو (كتاب الحدود) للأبدى - الذى هو المَتْن لشرحنا ,, هذا-وكان الأثر الأوّل هو (شرح كتاب الحدود فى النحو) للفاكِهىّ .

وبتحقيـــق هذا الكتاب - (شرح كتاب الحدود للأبدى) لابن قاسم - ونشره، إتمامٌ للفائدة - بعد تحقيق (مَتْنه) ونشره - وإيفاءٌ بالوعد الذى قضيتُ به على نفْسى بإخراج كل أثر جيّد فى موضوع (الحدود النحوية)

والـذى لا أشـــكّ فيه - كما أرى - : أن هذا الكتاب قد جمع إلى وَجازة لفظه : سعةً فى المضمون . وإلى منطقية مَنْحاه: وضوحاً فى العبارة . وإلى عقلية مُعْتَمَدِه : لغوية فى البيان . وإلى صِغَر حجمه : عِظَمِها فى الفائدة .

وكـان العمـل فى هـذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم الدراسة ، وقسم التحقيق، ثم قسم الفهارس .

أما (قســم الدراســة) : فتنوع العمل فيه إلى ثلاثة جوانب :
الجانــب الأول : (التعريف بصاحب الكتاب المحقَّق) ، وقد اشتمل على النقاط : اسمه ونسبه ، ومؤلَّفاته ، ومذهبه الفِقْهيّ ، ووفاته .

الجانــب الثــانى: (التعريف بالكتاب المحقق) ، وقد اشتمل على النقاط : كيف عرفتُ هذا الكتاب ، وصِفة هذا الكتاب ، واسم هذا الكتاب ، وتوثيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه، وموضوع هذا الكتاب والغَرَض منه ، ومنهج هذا الكتاب ، وشخصيّة الشارح فى هذا الكتاب ، ومَثنات الكتاب ، والمؤلفات فى موضوع الحدود النحوية .

الجانــب الثالــث : (التعريف بمَعاليم تحقيق الكتاب المحقق) ، وقد اشتمل على النقاط : دَواعِى التحقيق ، ومُعْتَمَد التحقيق ، ومنهج التحقيق .

وأما عن (قســم التحقيــق) : فَدونَكَ (منهج التحقيق) لتَسترشدَ منه لصنيعنا فى تحقيق هذا الكتاب .

فأما عن (قســم الفهــارس) : فقد صنعتُ فيه سبعة فهارس : فهرس الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث الشريفة ، وفهرس الأقوال المأثورة، وفهرس الأعلام ، وفهرس الأشعار ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

وأخيــــراً : فإنّى أُشهد الله ـ تعالى ـ أنى أخلصتُ لوجهه فى هذا العمل ، فأسأله ـ سبحانه ـ أن يغفر لى ما كان فيه من زَلَل ، وأدعوه ـ

رَغَباً - أن يجزيني - بفضله - خير ما جازى عن عمل ، إنه وليّ ذلك والقادر عليه ، فنعم المولى ونعم النصير . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المنصورة : في يوم الأربعاء ٣ من رمضان ١٤١٣ هـ

٢٤ من فبراير ١٩٩٣ م

المحقـــــــق

قســـــــم الدراســـــــة

التعريف بصاحب الكتاب المحقق

اسمه ونسبه :

عبد الرحمن، بن زين الدين محمد، بن محمد، الجلالي، جلال الدين، ابن قاسم، المالكيّ .

جاء هذا النسب في ديباجة افتتاح شرحه لكتاب الحُدُود للأُبَّدِيّ ، الذي هو موضوع التحقيق . وهذا أكمل ما جاء في نسبه .

وجاء في (إيضاح المكنون: ٣٩١/١ ـ ومثله أيضا في : ٣٩٦) : جلال الدين عبد الرحمن بن زيد الدين محمد بن قاسم، الجلالي، المالكي النحويّ .

وجاء كذلك في (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الجلالي، المالكي، الشهير بابن قاسم، جلال الدين - نحويّ .

وجاء في ترجمة النسخة المخطوطة للشرح: عبد الرحمن، ابن قاسم، المالكي .

والحق : أن كُتُب التراجم قد ضَنَّتْ بالحديث عن هذا الرجل ضَنًّا شديداً، فشَحَّ ما جاء فيها عنه، إذ لم يتجاوز ذلك اسمه ونسبه ـ الذي ذكرتُه ـ ونسبة هذا الشرح الذي نُحقّقه إليه دون أن تَذكر لنا شيئاً عن نشأته وحياته العِلْمية وغيرها، وعن شيوخه و تلاميذه ، ونحو ذلك ممّا يَلزم في التراجم، سوى ماجاء فيها من أنه نحويّ، ومالكيّ المذهب، وماجاء في (معجم المؤلفين): من أن وفاته (بعد ٩٢٠ هـ ـ ١٥١٤م) .

كما أننا لم نَعرف شيئاً عن مَبْلَغه من العِلْم، ومنزلته بين العلماء،

سوى ماجاء فى ديباجة افتتاح الشرح من عبارات عامّة - يُنعَت بها أكثر العلماء - تقول: ".. سيّدنا ومولانا ، الشيخ ، الإمام ، العالِم ، العلّامة ، الحَبْر ، البَحْر ، الفَهّامة ، قُدْوة العلماء الأعلام ، وَحيد دهره ، وفَريد عصره" . وسوى ماجاء أيضاً فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح، من: "الشيخ، الإمام، العالِم، العلّامة ."

مؤلفـــــاتـه :

لم يَرِد - فيما جاء عن شارحنا من حديث - نسبة شىء من المؤلفات إليه ، سوى هذا الشرح الذى نُحقّقه ، فقد نُسب إليه فى: (إيضاح المكنون: ٣٩١/١، ٣٩٦) و(معجم المؤلفين: ١٨٦/٥)، وترجمة النسخة المخطوطة، وكذا فى أوائل الشرح على لسانه هو . كما يتبين ذلك فيما يأتى من نُقُول فى المباحث بعدّ .

مذهبـــه الفِقْهـــىّ :

جاء النصّ على أنه (مالكىّ) فى جميع الموارد الأربعة التى ورد فيها اسمه، والتى ذكرتُها قبل سطور .

ولعـــلّ : (مالكيّته) هذه كانت من بين الأسباب التى دعتْه إلى أن يشرح (كتاب الحُدُود للأُبّدىّ)، إذ (الأبدى) مالكىّ أيضاً، كما جاء فى الدراسة الخاصّة به .

وفـــــاتـه :

ذكرتُ - قبل سطور - أن (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) جاء فيه: أن شارحنا توفى (بعد سنة ٩٢٠ هـ - ١٥١٤ م) .

[التعـــريف بالكتـــاب المحقـــق]

كيـــف عـــرفتُ هـــذا الكتــــاب ؟ :

عرفتُ هذا الكتاب كما عرفت الكتاب الآخَر (كتاب الحُدُود للأُبَّذِيّ) الذى هذا الكتاب شرح له، فانظر ذلك هناك فى قسم الدراسة الخاصّة بالكتاب المذكور بتحقيقنا أيضا .

صِفَـــة هـــذا الكتــــاب :

هذا الكتاب - كما أشرتُ فى الأسطر السابقة - شرح لكتاب الحدود للأبذى

ذَكَرَ ذلك كلُّ مَنْ تَحدّثَ عنـــه :

فقـد جـــاء فى (إيضاح المكنون: ٣٩١/١، ٣٩٦) - عند الحديث عن حدود الأبذى - قوله: "شرحه جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم، الجلالى المالكى النحوى" .

وجــــاء فى (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : "عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم (جلال الدين)، نحوى . من آثاره: شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبذى" .

كما ذَكَـــر ذلك أيضا صاحبُه فى أوائله، فقال : "هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبذى "[١] .

وكمــا جـــاء ذِكْرُ ذلك أيضا فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح : "كتاب شرح حدود الأبذى للشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن ،

---

(١) انظر : مبحث (إشارة الشارح إلى المتن وصاحبه .....) ص٢ بترقيم الأصل .

ابن قاسم ، المالكى" .

هــــذا، وهذا الشرح أحد شرحين عرفتهما لحدود الأبدى . أما الشرح الآخر، فهو: (التمشية الردادية على الحدود الأبدية): مجهول المؤلف . (ذكره : فهرس مخطوطات جامعة أم القرى - بمكة المكرمة - الجزء الأول - من الطبعة الأولى ١٤٠٣، ١٩٨٣ - : ص ٢٥٩ رقم ١٣٥)، (وانظر بيانات أخرى تتعلق به، فى : هـ٢ من (مبحث شروح الكتاب) فى الدراسة الخاصة بالمَتْن) .

اســـم هـــــذا الكتـــــاب :

هناك مَوارِد يمكن أن تستمد منها اسم هذا الكتاب،وهاكها :

١- جاء فى (إيضاح المكنون : ٣٩١/١) : "حُدُود الأَبَّدىّ فى النحو .... شرحه ...." . فاعتباراً بهذا يمكن أن يكون اسم هذا الكتاب :

- (شرح حدود الأبدى فى النحو) .

٢- وجاء فى (إيضاح المكنون : ٣٩٦/١) : " حدود النحو لشهاب الدين الأبدى .... شرحه ..... " .

واعتباراً بهذا يمكن أن يكون اسم الكتاب :

- (شرح حدود النحو للأبدى) .

٣- وجاء فى (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : "... ابن قاسم..... من آثاره: شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبدى" . فمن هذا يمكن أن يكون اسم الكتاب :

- (شرح حدود النحو للأبدى) أيضاً .

٤- جاء فى ترجمة النسخة المخطوطة الوحيدة للكتاب :

- (كتاب شرح حدود الأبدى) .

٥- وجاء فى داخل النسخة، فى أعلى بعض الصحائف اليسرى: (شرح

الحدود فى النحو) .

٦- وجاء فى أوائل صُلْب الشرح على لسان صاحبه : "هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى"[١] . فمن هذا يمكن أن يكون اسم الكتاب .

- (شرح كتاب الحدود للأبدى) .

هـــذه مَـــوارِد ستّة يمكن أن تكون مَدَداً نستمدّ منه اسم هذا الكتاب. - وبالنظر إلى الأسماء الستة المرشَّحة لذلك، والمذكورة سابقاً - سنختار منها الاسم الأخير (شرح كتاب الحدود للأبدى) ليكون ترجمة لكتابنا هذا الذى نحققه، وذلك لأن هذا الاسم يتحقق فيه مالا يتحقق فى سواه، مما يلى :

١- إن هذا الاســم قد جاء فى صُلْــب الشــرح ، فحَصَلَ له من القُوّة مالا خفاء فيه

٢- إن هذا الاسم قد جاء على لسان صاحب الشرح، وهو أعرف باسم كتابه .

حتى وإن قلنا: إن هذا - حين جاء على لسانه - كان التعبير عن مضمون كتابه، لا اسماً له . فهذا لا يمنع أن يكون اسماً له أيضاً .

٣- إن هذا الاسم يتّفق تماماً مع ما اخترناه أيضاً اسماً للمَتْن الذى كتابنا شرح له، إذ قد اخترنا - فى دراستنا للمتن لأسباب ذكرناها هناك - أن يكون اسمه: (كتاب الحدود) . والمألوف فى أسماء الشروح - إن لم يُجعل لها اسمٌ خاصّ - أن يكون بإضافة كلمة (شَــرْح) إلى اسم المتن كما هو .

---

(١) انظر : مبحث (إشارة الشارح إلى المتن وصاحبه .....) ص٢ بترقيم الأصل .

٤- إن هذا الاسم قد ورد في حديث عن الشرح نفسه ، بخلاف ما جاء في (إيضاح المكنون)، إذ الحديث فيه أساساً عن المتن لا عن الشرح، وكذلك فإن الاختلاف في عبارة (إيضاح المكنون) عن المتن في الموضعين (٣٩١/١، ٣٩٦) يضعفها عن الاعتبار بها في ذلك . كما أن (معجم المؤلفين) تابع في عبارته لإيضاح المكنون ومتأثر به ، كما هو واضح .

٥- إن هذا الاسم قد اشتمل على اسم صاحب المتن، بخلاف رقم (٥) . أما عدم اشتمال هذا الاسم المختار على ما يشير إلى موضوع الحدود (النحو) (كما في: ٢،١، ٣، ٥)، فسيغني عنها - على نحو ما - كلمة (النحوي) في وصف الشارح .

هـــــذا ، وستُثبت الاسم المختار سابقاً للكتاب بنسبته إلى صاحبه أخذاً ممّا جاء في (ديباجة افتتاح الشرح)، وفي ترجمة مخطوطة الشرح، وفي إيضاح المكنون - لتكون ترجمة الكتاب وصاحبه على النحو التالي:

شَـــرْح كِتَـــاب الحُـــدُود للأُبَّذيّ

تأليـــف

الشيـخ الإمام العالِم العلّامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

"ابن قاســـــــم"

المالكـــيّ النحـــويّ

رحمـــه اللـــه

(المتوفـــى : بعد ٩٢٠ هـ)

توثيـــق نـبـــة هــــذا الكتـــاب إلى صاحبـــه :

يؤكد نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه أمــــور :

١- مجيئه منسوباً إليه فى (إيضاح المكنون)، إذ قال (٣٩١/١): "حدود الأبدى فى النحو ....، شرحه : جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى النحوى، المتوفى سنة ....." .

وقال (فى: ٣٩٦/١) : "حدود النحو ـ لشهاب الدين الأبدى....، شرحه: جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم ، الجلالى ، المالكى النحوى " .

٢- مجيئه منسوباً إليه فى (معجم المؤلفين : ١٨٦/٥)، إذ قال: " عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم، جلال الدين . نحوى . من آثاره : شرح حدود النحو ـ لشهاب الدين الأبدى" .

٣- مجيئه منسوباً إليه فى ترجمة النسخة المخطوطة، إذ جاء فيها : "كتاب شرح حدود الأبدى ـ للشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن، ابن قاسم المالكى" .

٤- التصريح بتلك النسبة فى أوائل الشرح، إذ جاء فيه : "قال ... عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن محمد، الجلالى، جلال الدين، ابن قاسم، المالكى .... هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى ....، سألنى فيه بعض الأَعِزّة علىّ، فلم يَسَعْنِى مخالفته،...."

٥- تَوافُق العبارة التى أوردها (إيضاح المكنون) من أوّل الشرح مع ماهو مذكور فى أول (مقدّمة الشرح) .

جاء فى (إيضاح المكنون : ٣٩١/١) : "..... أوّلُه : نحمد الله رافِعَ

قَدْرِ مَنْ نَصَبَ نفسه لعبادته» . وفى (٣٩٦/١) : «...أوله : الحمد لله رافِع قدر من نصب نفسه لعبادته» .

وعبارة الموضع الثانى هى المذكورة بحروفها فى أول (مقدمة الشرح) .

موضـــوع هـــذا الكتـــاب، والغَـــرَض منـــه :

الكتاب ـ كما هو واضح من اسمه، ومؤكَّد من واقعه ـ فى موضوع: الحدود النحوية، يَشرح فيه صاحبُه (كتاب الحدود) للأبدى . وقد بَيّن صاحبه فى أوائله الغرض منه، إذ قال: «هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى .... ـ : يَحُلّ ألفاظه، ويُبيّن مراده، ويوضّح مُشكِله، ويَفتح مُغْلَقه...، ورجوتُ به .... نَفْع المبتدِى، وتذكرة المنتهِى» .

منهـــج هـــذا الكتـــــاب :

يَتلخّص منهج هذا الكتاب فى شرحه لكتاب الحدود للأبدى ، فى النقاط الآتية :

١- سارَ الكتاب فى شرحه للمَتْن المذكور على طريقة (المَزْج) . بمعنى: أن الشارح يُداخِل بين كلماته وكلمات المتن لِيُكوّنا فى النهاية أسلوباً واحداً .

ولكن يبدو أنه لم يلتزم بهذه الطريقة التزاماً صارماً، إذ قد يجنح إلى الطريقة الأخرى فى بعض المواضع، وهى: أن يَسُوق نَصّ المتن على حِدَة، ثُمّ يُتبِعه بنص الشرح على حدة أيضاً .

٢- سار فى شرحه لحدود المتن بطريقة منطقيّة تتمثل فى إدخال بعض الأشياء وإخراج بعض الأشياء بالقيود المذكورة فى التعاريف .

٣- شُيُوع السِّمات المنطقية فى الشرح، من : الإدخال والإخراج بقيود التعريف - كما ذكر فى رقم ٢ - والحديث عن الحَدّ والخاصّة والفَرْق بينهما والإطِّراد والانْعِكاس فيهما، والأفْراد والماهيّات، والكُلِّيّات والجُزْئيات، والقُوّة والفِعْل، ودلالة الالتزام، وغيرها .

٤- إتِّكاء الشارح على العقل - يتمثل ذلك فى: ترتيب أسلوبه، وإيراد الشُّبَه والإجابة عنها، وبعض استدلالاته .

٥- اعتماده الأسلوبَ المُوجَز المركَّز . وقد صرّح هو بذلك فى أوائل الشرح، إذ قال : "وجانبتُ فيه التطويل المُمِلّ، والاختصار المُخِلّ، قصداً إلى سرعة وصوله إلى الفَهْم، وحَذَرا من عدم الإقبال عليه بالعَزْم"

٦- قد يفسّر بعض الألفاظ اللغوية (كُوْشكان، وصَمْ، وتَنْفيس، وغيرها)، أو يُعرب بعض ما فى المتن (انظر : ما بإزاء هـ٢٥ ص١٨، هـ١٧ ص٢٠ - بترقيم الأصل) .

٧- قد يورد بعض المصطلحات المترادفة (انظر: ما بإزاء : هـ٦ ص٤، هـ٨ ص٥)، وقد يشير إلى مقارَنات بين بعض المصطلحات (هـ١ ص٤ ، هـ٥ - ٧ ص٤) .

٨- قد يتعرض لأسباب ترتيب بعض المباحث أو المسائل (انظر : ما بإزاء هـ٩ ص٢، هـ١ ص٣، هـ١٢ ص٥، هـ٤ ص٦، هـ٧ ص٦) .

٩- أورد عَدَداً من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، بلغتْ (٢٦) شاهداً .

كما أشار إلى بعض القراءات (هـ٧،٩ ص١٢، هـ٤٤ ص٢٠، هـ٤٨ ص٢١)، وإلى بعض اللهجات (هـ٢٠ ص١٢، هـ١١ ص١٨) .

١٠- أورد عدداً من الحدود لبعض المصطلحات التى اقتضاها الشرح، أو لبعض المصطلحات التى ذكرها المصنِّف دون أن يُعرِّفها كالمفاعيل . ولذا بلغتْ حدود الشرح (٨٨) حَدّاً، على حين أن حدود المتن (٥٢) حداً . كما أنه قد يورد أكثر من حد لمصطلح واحد (كما فى الحدين : ٣٢، ٣٣) .

١١- يشير إلى مقارنات : بين المصنف وابن هشام (هـ١١ ص٣)، وبين المصنف وابن الحاجب (هـ٢٢ ص٤)، وبين المصنف وغيره مِمّن لم يُسمِّهم (هـ٦ ص١١، هـ٢٦ ص٢١) . كما جاء ذِكْر للعلماء - زيادة عن المواضع السابقة - : ابن هشام (هـ١٥ ص١١)، وابن الحاجب (هـ٢٣ ص٩، هـ١٨ ص١١)، وابن مالك (هـ٦ ص١٣) .

١٢- ينقل عن النحاة السابقين : كابن هشام، وابن الحاجب، وغيرهما ممن لم يسمهم . كما نَقَلَ عن الكوفيين (هـ٣٠ ص١٧) . وتابَعَ الأخفش دون أنْ يصرح باسمه (هـ٢٧ ص٢٠) .

١٣- أورد بعض المسائل الخِلافيّة وأخذ فيها برأى دون أن يصرِّح بأن فى المسألة خلافاً، كما أورد بعضاً آخَر منها مع التصريح بأن فى المسألة خلافاً .

فمن البعض الأول: (ما جاء بإزاء : هـ١٣، ٢٥، ٢٧ ص٣، هـ٦، ٧ ص٤، هـ١٦ ص٥، هـ١٣ ص١٠، هـ٧، ٢٠ ص١٣) .

ومن البعض الثانى : (ما جاء بإزاء : هـ٤، ٢٣ ص٩، هـ١٧ ص١٠ إلى آخر المبحث، هـ١٦ ص١١، هـ١-٤ ص١٢، هـ٦، ١٥ ص١٣، هـ٢-٣ ص١٤، هـ١٥، ٢٠، ٣٦ ص١٧، هـ٤، ٢٣-٢٤ ص١٨، هـ١٧، ٤٠، ٤٤ ص٢١، هـ١ ص٢٤، هـ٣٦ ص ٢٦، هـ٤١ ص٢٧)

١٤- له على بعض مَواضِع من المتن نَظَرٌ (انظر : ما جاء بإزاء هـ٧،٩ ص٣، هـ١١،٦ ص٥، هـ١٠ ص٨، هـ٢٤ ص٩، ما بعد هـ١ ص١٠، هـ١،١٣-١٤،١٥ ص١٢، هـ١٧ ص١٧، هـ٢٦ ص١٩، هـ٨ ص ٢٤، هـ٥٠ ص٢٥) .

١٥- قد يشير إلى بعض نُسَخ المتن (مثل ما بإزاء : بعد هـ٥ ص٦، هـ٦،٩ ص١٦) .

١٦- قد يُدافع عن المصنف (انظر : ما بإزاء : بعد هـ١٥ ص٩، بعد هـ١ ص١٠، هـ١٧ ص١٠، هـ١٤ ص١٢، هـ٣ ص٢٠) .

١٧- وأخيراً : سارّ الشارح في عرضه لحدود المتن سِيرة صاحب المتن، في سردها على الوِلاء دون أن يّذكر لذلك أبوابا أو فصولا ونحو هذا .

شخصيــة الشـــارح فى هذا الكتـــــاب :

تبدو شخصيّة الشارح فى عِدّة أمور: ترتيب أسلوبه ترتيبا عَقْليا، وإيراده بعض الشُبَه ثم الإجابة عنها، وبعض استدلالاته وتوجيهاته، ومقارَناته بين المصنف وغيره، وحريته فى الأخذ عمن يشاء من العلماء بصريّين وكوفيّين، وإيراده بعض المسائل الخِلافيّة آخِذاً فيها برأى، ونظراته الموجّهة إلى المتن ، ودفاعه عن المصنف فى بعض المواضع، ثم إضافة بعض الحدود على ما فى المتن .

هَنَـــــات الكِتـــــاب :

من المَسلّم به أن الكمال ليس من صفات أعمال البَشر ، ومن هنا : يمكن القول بأن هذا الكتاب جيّد فى بابه، مادُمْنا لم نقف له على ما يعكّر صَفْو هذه الجودة سوى ما أشرنا إليه فى (هـ١٢ ص٢)، مع كون ذلك لم يسلم لنا من كل وجه .

المؤلفات في موضوع الحدود النحوية :

وقفتُ إلى الآن على خمسة عشر مؤلفاً في موضوع «الحدود النحوية» تحدّثتُ عنها في قسم الدراسة لـ«كتاب الحدود» للأبدي، الذي هو المتن لهذا الشرح،فانظرها هناك .

[التعريف بمعالم تحقيق الكتاب المحقق]

دواعي التحقيق :

دعا إلى تحقيق هذا الكتاب ونشره ما دعا إلى تحقيق ونشر الكتاب الآخر (كِتاب الحُدُود للأَبَّديّ) الذى هذا الكتاب شرحٌ له ، فانظر ذلك هناك فى قسم الدراسة الخاصّة بالكتاب المذكور بتحقيقنا أيضاً . ينضاف هنا : أنه بتحقيق (الشرح) بالإضافة إلى تحقيق (مَتْنِه) تتمّ الفائدة .

مُعْتَمَد التحقيق : لم نقف لهذا الكتاب (شرح كتاب الحدود) لابن قاسم - رغم البحث - إلاّ على نسخةٍ مخطوطة واحدة بدار الكتب المصرية بالقاهرة . بيانها كما يلى :

النسخة : بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم (١٩٥٠ نحو - ميكروفلم ١٦٤١٥)

وعدد صحائفها (٢٨) صحيفة ، من القَطْع المتوسط ، فى كلّ صحيفة (٢٥) سطراً، وفى كل سطر (١٥) كلمة تقريباً . والنسخة : مُرقّمة بالورقات . وهي : من وقف محمد الكفوى على (علماء جامع الأزهر - طلبة العلم بجامع الأزهر) برواق الأروام .

وجاء بالصحيفة الأولى منها مايلى :

١- اسم الواقف ، والموقوف عليه ، ومكان الوقف ، والغرض منه - بالسطر الأول فى أعلى الصحيفة - هكذا : (وقف محمد الكفوى على

علماء جامع الأزهر ، لله تعالى ، برواق الأروام) . ثم يلى ذلك :

٢- اسم الكتاب وصاحبه - فى أربعة أسطر - هكذا : (كتاب شرح حدود الأبدى - للشيخ الإمام العالم العلامة عبد الرحمن - ابن قاسم المالكى - رحمه الله) . ثم يلى ذلك :

٣- بيانات الكتاب الرقميّة بالدار . هكذا : ١٥٩٠ نحو ، ١٩٣٣/٤٢٧٥ . ثم يلى ذلك :

٤- خاتم الدار - بيضاوىّ الشّكْل - جاء فيه : (دار الكتب المصرية - ١٣٤١، ١٩٢؟) . ثمّ تكرّر هذا الخاتم مرة ثانية فى نهاية النسخة بعد الخاتمة .

والنسخة : ليس بحواشيها ماهو أجنبىّ عنها ، سوى تعليقة يسيرة على جانب الصحيفة(١٦) ، أشرنا إليها فى (هـ٦) منها . وسوى عبارة الوقف التى ذكرناها سابقاً، إذا تكررت - بعد المرة السابقة - (٨) مرات فى أعلى بعض الصحائف اليسرى، مع اختلاف يسير فى بعضها . وسوى اسم الكتاب ، إذ تكرر - بعد المرة السابقة - (٢) مرتان، فى أعلى بعض الصحائف اليسرى هكذا : (شرح الحدود فى النحو) .

والنسخة : مُعقّبة بكتابة أوّل كلمة فى الورقة فى ذيل الورقة التى قبلها .

وناسخها : حجازى ابن الحاج عمر النهوانى . كما جاء فى ديباجة خاتمة النسخة .

وتاريخ تمام نسخها : فى يوم الأربع ، ثالث شهر رمضان ، سنة ٩٨٠ . كما فى ديباجة الخاتمة .

وخطّها : نسخىّ معتاد - عدا الترجمة فبالثلث - واضح ليس بها شكل . ولعل كلمات (المتن) مكتوبة بالحمرة ، إذ تبدو - فى المصوّرة -

أقلّ ظهوراً من كلمات (الشـرح) .

ورسْمهـــا : على الجادّة ، إلاّ في كلمات قليلة جداً .

ومالــك النسخــة : الشيخ عبد الباسط ابن محمد الفرضي . كما جاء بالخاتمة أيضاً .

وجميـــع مابالنسخـــة : بخط ناسخ واحد . وهي مُقابَلـــة بأصلها ، كما تشير عبارة (بلغ مقابلة) في آخرها .

وفي المخطـوطة ـ عقب كتابنا هذا ـ : رسالة تقع في (٦) صحائف ، ترجمتها (رسالة في أمّا ـ منقولة من حاشية المغني على(كذا) السيوطي) وليـس فيها مايشير إلى صاحبها . وناسخهـــا : هو ناسخ كتابنا . وواقفهـــا كذلك . وتاريخهـــا : ثاني عشر شوال، سنة ٩٨٠ . وجاء في آخرها : "ملكه من فضل ربه العلي عبد الرحمن البهوتي الحنبلي، بالاستكتاب ثاني عشر شوال، سنة ثمانين وتسعمائة" . فلعله قد ملك المخطوطة بأجمعها في هذا التاريخ .

منهـــج التحقيـــق :

كان منهجي في التحقيق على النحو التالي :

١- لمّا كان المؤلِّف لم يجعل لكتابه أبواباً ولافصولا ـ كما أشرتُ إلى ذلك عند الحديث عن منهج الكتاب ـ وإنّما سار في شرحه لحدود المتْن سيرة صاحب المتن ، في سَرْدها على الوِلاء ، فقمتُ أنا ـ تيسيراً على القارىء ـ بإضافة عنوان لكلّ مبحث ، ووضعتُه بين قوسين مربّعين للإشارة إلى : أن مابينهما أجنبي عن الأصل .

٢- وضعتُ رقماً جانبيّاً بإزاء كلّ حدّ ، رغبةً في حصر هذه الحدود .

٣- تقويم نصّ الأصل : بتصويب بعض الألفاظ ، وإضافة بعضها ، أو بعض

العبارات ، أو تقديم كلمة أو عبارة على أخرى . مشيراً إلى ذلك فى الحواشى ، وواضعاً مازِدْتُه على نصّ الأصل بين قوسين مربعين ، مع الحرص على بيان مُستَنَد كلّ ماصنعت فى الحواشى .

٤- جهدتُ جهدى فى ضبط النص ، حتى كان من نصيب بعضه الضبط التام . وفى استخدام علامات الترقيم، والعناية بالشكل التنظيمىّ للكتاب ، وإعطائه مايستحقه فى الطباعة .

٥- وثّقتُ نُقُول الكتاب بذكر مصادرها فى الحواشى ، كُلّما أمكن ذلك ، كما وثقت من الاحكام الواردة فية مايحتاج إلى توثيق من المصادر المعتَمَدة لذلك . ، فى الحواشى .

٦- مَثّلتُ لِما احتاج فى الكتاب إلى تمثيل ، وفسّرت من الألفاظ فيه ماكان فى حاجة إلى تفسير ، وعرّفت ما ورد فيه من الاعلام .

٧- أشرت فى الحواشى إلى بعض المسائل الخِلافيّة التى جاءت فى الكتاب .

٨- أشرتُ إلى الأشياء التى تبدو غريبة عن موضوع الكتاب وهو الحدود ، مُحيلا فى ذلك على ماذكرتُه فى حواشى المَتْن المستقلّ (كتاب الحدود للأبدى) بتحقيقنا .

٩- استعنتُ فى بعض المواضع بالمتن المستقل : للتصويب ، أو المقارنة .

١٠- أشرت إلى ماجاء قليلا على حواشى النسخة أجنبيًا عن الكتاب .

١١- جعلت كلّ صحيفة من الأصل - والتى رقمها مكتوب على جوانب المطبوع - وحدة مستقلة بالنسبة لأرقام الهوامش ، بحيث تبدأ الهوامش معها برقم (١) وتتابع حتى نهايتها . واعتمدت على ذلك عند الإحالات .

١٢- وقفتُ عند كثير ممّا جاء فى الكتاب ، فأشْبعتُ - فى الحواشى -

القول فيه إشباعاً ، بما قد يَظنّ البعض أنّ في ذلك إطالةً وخروجاً عن شَرْط التحقيق . ولي في هذا الموضوع كلمة أُحبّ أن أقولها هنا لمناسبتها لما نحن فيه ، فأقـــول :

التحقيق - كما أرى - وإن كان ينصرف أوّلاً وبالذات إلى إخراج نَصّ الكتاب المحقَّق سليماً صحيحاً كما وضعه صاحبه أو يكاد - إلاّ أن الإنسان قد يجد نفسه مضطرّاً إلى الوقوف عند بعض المسائل والتعليق عليها :
بما يُوضّح مُبْهَماً ، أو يفصّل مُجْمَلا ، أو يكمّل ناقصاً ، أو يوثّق مسألةً ، أو يَكشف عن مَنْحَى المؤلّف واتجاهه من بين المذاهب المختلفة ، أو يَلْفِت انتباه القارىء إلى شيء ما ، أو يُيَسّر السبيل أمامه في مراجعة المؤلفات الأخرى ، ونحو ذلك .

على أنّي أرى : أنّ لكلّ كِتاب طبيعته في وجهة التحقيق التي تلائمه . وينبغي على المحقّق - بل على الكاتب بوجه عامّ - أن يتمثل نفسه قارئاً لعمله ، فيكتب كل مايحتاجه القارىء ، على شرط هذا العمل .

وممّـــا أعجبنـــي - ويستأنس به في هذا المقام - ما قرأتُه في (التصريح) من قوله: "التيسير يُقدَّم على الإيجاز" .

وعلى الله قصد السبيل .

قسم : التحقيق

[ديباجـــة افتتــاح الشـــرح] (١)

ص٢ (٢) / بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين

قال سيّـــدنا ، ومولانا ، الشيخ ، الإمام ، العالِم ، العلّامة ، الحَبْر (٣) ، البَحْر ، الفهّامة ، قُدْوة العلماء الأعلام ، وَحِيد دهره ، وفَرِيد عَصْره ، عبد الرحمن ، بن زين الدين محمد ، بن محمد ، الجلالى ، جلال الدين ، ابن قاسم ، المالكيّ - تغمّده الله برحمته ، ونفع بعلومه وبركته - :

[مقدّمـــة الشـــــــــرح]

الحمـــد للّـــه ، رافِـعِ قَدْرِ مَنْ نَصَبَ نفْسه لعبادته ، وخافِضِ من تَجافَى (٤) عن طاعته وديانته .

والصـــلاة والسلام على مَنْ خُصَّ بأكمل الفصـاحة ، وأُعْطِـىَ جَوامِــعَ الكَلِم(٥) وغايتــه ، وعلى آلــه وأصحـــابه ، الحائزين قَصَــبَ السَّبْق (٦) فى البلاغــة ، بميدان البراعــة ، الهادِين إلى طريق الحـــقّ بأوجــز العبــارة (٧) . وبعـــــــدُ .

---

(١) هذا العنوان - ومثله فيما سيأتى - مما أضفته تيسيراً على القارئ .

(٢) ص٢ هذه تُقابل فى (المصوَّرة) الورقة (٢أ) ، وعلى الرغم من أن المخطوطة مرقّمة بالورقات ، إلا أننى استخدمت فى الإشارة إليها هنا الصفحات ، لأن هذا أيسر ، وأيضا فالمؤدَّى واحد . أما الصحيفة رقم (١) فمدوَّن فيها ترجمة الكتاب وأشياء أخرى . أنظر وصف النسخة فى الدراسة .

(٣) الحَبْر ، والحِبْر : العالِم ، والبَهِىّ ، والصالح . اللسان .

(٤) تجافى : تَباعدَ . اللسان .

(٥) جوامع الكلام : الكلام الكثير المعانى ، القليل الألفاظ . اللسان (جمع)

(٦) الحائزون قصب السبق : المُسْتَوْلُون على الغاية . اللسان (قصب : ١٧٧/٢) .

(٧) فى الأصل : العبادة .

[إشـــارة الشـــارح إلى المتن وصاحبـه]

مـع

بيـانه لمنهـج الشـرح ، وسَبَبِ تأليفـه

فهذا شَـرْح على (كِتـاب الحُدود) للشيخ العلّامة شهاب الدين ، الأَبْذِيّ [٨] - رحمه الله تعالى - : يَحُلّ ألفاظه ، ويُبيِّن مُراده ، ويوضِّح مُشكِله ، ويَفتح مُغْلَقه .

سألني فيه بعض الأعِزّة عليّ ، فلم يسعني مخالفتُه ، ورجوتُ به-إن شاء الله - نَفْع المبتدِي ، وتذكرة المنتهِي .

وجانبتُ فيه التطويل المُمِلّ ، والاختصار المُخِلّ ، قصْداً إلى سرعة وَصوله إلى الفَهْم ، وحَذَرا من عدم الإقبال عليه بالعَزْم . وبالله أستعين ، وعليه أتوكّل .

---

(٨) انظر تعريف (الأبذي) وكتابه ، في الدراسه الخاصة بهما في قسم الدراسة من (كتاب الحدود للأبذي) بتحقيقنا .

[شرح تعريف النحو والإخراج بمحترزات التعريف]

مسح

بيان سبب بدء المصنّف بهذا التعريف

قال المصنف[٩] - رحمه الله - مبتدئا بحدّ النحو ، ليكون طالبه على بصيرة :

١- (حد النحو - في اللغة - : القصد .

وفي الإصطلاح) - أي اصطلاح النحاة - :

٢- (علم) : أي مَلَكَةٌ يُقْتَدَر به على إدْراكاتٍ جزئية .

وبيانه : أنّ واضع هذا الفنّ - مثلا - وضع عِدّة أُصُول مستنبَطة من استقراء كلام العرب، يَحصل من إدراكها وممارستها (قُـوّة) - أي ملكة - تمكّن من استحضارها وتحصيلها متى أُرِيدَ، وهي (العِلْـم) .

ويجوز أن نريد بـ (العلم) : نفس القواعد والأصول لأنه كثيراً مايُطلَق عليهما، ويجوز عليهما مراعاةً للمعنى .

٣- ثم (الْمَعرِفة) ، تُقال لإدراك الجزئيات ، كالفاعل - و(العِلْم) ، لإدراك الكليات والجزئيات . فلذلك قال :

(يُعْرَف به) - أي بعلْم النحو - (أحوال أبنية الكَلِم[١٠] العربية ، إفراداً ، وتركيباً ، وبناء)[١١]

---

(٩) يعني : الأبدى

(١٠) في المتن المستقل (كتاب الحدود-للأبدى) ، الذى هو المتن لهذا الشرح : الكلام .

(١١) في المتن المستقل (كتاب الحدود - للأبدى) ، الذى هو المتن لهذا الشرح: إفراداً، وتركيباً وإعراباً ، وبناء ﷺ

أيْ في الإفراد ، والتركيب ، والبناء .

فدَخَلَ في قوله (عِلْم) : كلّ علم .

وخَرَجَ بقوله (يُعرف به أحوال أبنية الكلم) : ما عَدَا عِلْم التصريف .

وبقوله (إفراداً ، وتركيباً - إلى آخره) : علْم التصريف،(١٢) إذ هو العلْم بأحكام أبنية الكلم ، ممّا لحروفها من : أصالة ، وزيادة ، وصِحّة ،

= انظر : كتاب الحدود - للأبدى: ص٢ بترقيم الأصل . (بتحقيقنا) .

(١٢) إخراج علم (التصريف) بهذا الذى ذكره ، فيه نظر :

إذ أن (النحو) : تارة يطلق على مايشمل (التصريف) ، وتارة يطلق على ماهو قسيم (التصريف) .

والأول إطلاق القدماء ، والثانى إطلاق المتأخرين .

وتعريف (النحو) على الأول : علْم يُعرف به أحوال الكلم إفراداً ، وتركيباً .

وتعريفه على الثانى : علم يعرف به أحوال الكلم إعراباً ، وبناء .

فقوله (إفرادا) لا يخرج علم (التصريف) كما ذكر ، بل يدخله ، إذ (التصريف) أحكامه إفرادية .

انظر فى هذا المبحث : شرح التصريح وياسين : ١/١٤ ، والأشمونى و الصبان : ١/١٥ ، ١٦، وشرح كتاب الحدود - فى النحو - للفاكهى :٥٢ - ٥٤ (بتحقيقنا) .

وانظر أيضاً : تعليقنا فى الحاشية الثانية عشرة ص٢ بترقيم الأصل من كتاب الحدود .

- ولعل الشارح عنى بـ (إفراداً) التى اعتبرها ضمن القيد فى تعريف النحو : الأشياء الإفرادية التى تُعَدّ كالمقدّمات للنحو ، من : أنواع الكلمة (الاسم، والفعل، والحرف)، ومن : أنواع الاسم (المفرد، والمثنى، والجمع) ، ومن أنواع الاسم (النكرة،والمعرفة) ، وغير ذلك - هذا بالإضافة إلى كونه ذكر تقييد (التصريف) بما لحروف الكلمة من: أصالة، وزيادة وغيرهما .

- أو لعلّه عنى الإخراج بمجموع القيد (إفراداً ، وتركيباً ، وبناء).

ومع هذا فكان ينبغى له السير على المشهور المتعارَف .

وإعـــلال . وشبه ذلك .(١٣) .

٤- والمراد بـ (أحوال الكَلِم) : أحكامها في ذواتها ، أو فيما يَعرض لها بالتركيب من : الكيفيّة ، والتقديم ، والتأخير .

وقَيّدَ الكَلِم بـ (العربية) : لأنه لايُعرف به(١٤) أحوال [ص٣] غيرها .

---

(١٣) أي من : حذف ، وإدغام ، وإمالة ، ووقف . انظر : شرح الشافية : ٧/١

(١٤) به : أي بعلم النحو .

[شرح تعريف الكلمة ، والإخراج بمحترزات التعريف]
مع
بيان سبب تقديم تعريفها على تعريف الكلام

ثمّ حدّ[1] (الكلمة) قبل (الكلام) :لأن المفرد يقدّم على المركّب وَضْعاً ، فيقدم عليه طَبْعاً . فقال :

٥- (حدّ الكلمة : لَفْظ دالّ[١م] بالقُوّة ، أو بالفِعْل على معنى مفرد) .

فخرج بـ(اللفظ) : الخَطّ[2] ، والعَقْد[3] والإشارة ، والنَّصْب[4] .

وبـ (الدالّ) : المُهمَل[5] .

وبـ(المفرد) : الدال على معنى مركب ، كلاماً كان أو غيره[6] .

ودخل بـ (القوة) : الضمير فى نحو : أفعل ـ الأمر ـ وتفعل . فإنه كلمة بالقوة .

فكان الأحسن : أن يقدّم[7] قوله : (بالقوة ، أو بالفعل) على : (دالّ) : لأن المراد،أن الكلمة لفظ بالقوة ، أو بالفعل .

---

(١) يعنى : المصنف الأبدى .

(١م) فى المتن المستقل : اللفظ الدال انظر : كتاب الحدود : ص٢ .

(٢) يعنى : الكتابة .

(٣) العَقْد : نقيض الحَلّ . اللسان . ويبدو أن المقصود به هنا : مثل عقد الخيط للدلالة على شيء كعَقْدٍ ونحوه .

(٤) النَّصْب ، والنُّصُب : العَلَم المنصوب . اللسان .

(٥) مثل : دَيْز . مقلوب (زيد)

(٦) المركب الذى هو كلام : وهو ما استوفى القيود الاتية فى تعريف الكلام . والمركب الذى ليس بكلام : هو مالم يستوف هذه القيود .

(٧) يعنى : المصنف الأبدى .

٦- والمراد بـ(المعنى) : أعمّ من أن يكون لفظاً وغيره . لتدخل : الكلمات التى مدلولها ألفاظ ، كـ: الاسم ، والفعل ، والحرف .
فإنها وُضعتْ لمثل : زيد ، والرجُل ، وضَرَبَ ، وقَدْ . فهى معانٍ لها .

٧- وبـ(المعنى المفرد) : ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ، كمعنى: (زيد) .
بخلاف معنى : (غلام زيد)[٨]
وكان الواجب: أن يزيد [٩]: (بالوَضْع)، بعد قوله: (مفرد)[١٠] ـ: ليَخرج مادَلَّ بالعقل : كدلالة اللفظ على حياة اللافظ به .

فإنْ قلتَ : قد سَكَتَ ابن هشام عن : (الوضع) . فقال: "الكلمة : قول مفرد" [١١] .

---

(٨) أى إذا لم يكن عَلَماً ، فإن كلا من جزئية ـ حينئذ ـ مقصود به الدلالة على جزئه . وأما إذا كان علماً ، فالمعنى مفرد ، وكذا اللفظ مفرد : لأنه وإن كان له جزء دل عليه جزء اللفظ ، لكن ليس هذا الجزء من المعنى هو جزء المعنى المقصود .

(٩) يعنى : المصنف الأبدى .

(١٠) أى المذكور فى تعريف الكلمة السابق .

(١١) قال ذلك ابن هشام فى (شذور الذهب) ـ فانظر الشذور ـ بشرحه له ـ ص١١ ، وفى الجامع الصغير ٩.
هذا ، وابن هشام : هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد ، جمال الدين . توفى سنة ٧٦١ هـ . الأعلام : ٤/٢٩٧ .

قلـــتُ :

إنما استغنى عن ذِكْره : لأنه جعل الجنس : (القَوْل)[١٢] ، وهو خاصّ بالموضوع [١٣] فلم يَحتج إلى ذكره .

والمصنـف : جعله : (اللفـظ)[١٤] ، وهو أعمّ من الموضوع [١٥] ، فاحتاج إلى ذكره .

---

(١٢) أى لأنه جعل الجنس فى تعريفه السابق قريباً للكلمة ، لفظة (القول) ، فقال : «الكلمة : قول مفرد» .

(١٣) جعله (القول) خاصا بالموضوع هو على بعض الأقوال الأقوال ، فانظرها فى الهمع : ١٣/١ ، وشرح التصريح وياسين : ١/ ١٧ ، والأشمونى والصبان : ٢٦/١ ، ٢٧ .

(١٤) أى المصنف جعل الجنس فى تعريفه السابق أول المبحث للكلمة ، لفظة (اللفظ) ، فقال : «حد الكلمة : لفظ دال... »

(١٥) لأنه يشمل : الموضوع ، والمهمل .

[شرح تعريف الكلام ، والإخراج بمحترزات التعريف]

٨- (حد الكلام : ما تضمّن من الكلم)[١٦] - أي : كلمتان فصاعدا ، تَضَمّنا - (إسنادا ، مفيدا ، مقصودا ، لذاته) .

فخَرَجَ :[١٧] المفرد[١٨]

وَ [١٩] : المركّب غير الإسنادى ، من : التّقْييدى[٢٠] ، والمَزْجىّ[٢١] ، والإضافى[٢٢] .

وَ [٢٣] : الإسنادى غير المفيد ، كقولك : السماء فوقنا ، والنار حارّة .

٩- إذ المراد بـ(المفيد) : مايَحصل به للسامع فائدة لم تكن عنده[٢٤] .

---

(١٦) (الكلم) فى عبارة المصنف ليس المراد به (الكلم) الاصطلاحى ، وهو ماتركب من ثلاث كلمات فصاعدا - كما سيأتى تعريفه - وإنما استخدمه المصنف استخداما لغويا بمعنى : الكلمات . ولذا فسرها الشارح بما ترى .

(١٧) أى بـ (الكلم) : الذى ورد ذكره فى تعريف المصنف الكلام .

(١٨) مثل : زيد .

(١٩) أى : وخرج بـ (إسنادا) : المركب ...

(٢٠) فى الأصل : التقييدى . وهو مثل : حيوان ناطق .

(٢١) مثل : بعلبك .

(٢٢) مثل : غلام زيد .

(٢٣) أى : وخرج بـ (مفيدا) : الإسنادى ....

(٢٤) أورد الشارح تعريف (المفيد) فى هذا الموضوع لمناسبته لماقبله ، ولعله لذلك - قد غنى بذكره هنا عن ذكر تعريف (الإفادة) تاليا تعريف (التركيب)، كما هو الحال فى المتن المستقل . وهو فيه:"حد الإفادة : ماحصل للسامع مالم يكن عنده بالوضع ، أى بالقصد" . انظر : كتاب الحدود - للأبدى : ص ٢٠٢ بترقيم الأصل - (بتحقيقنا) .

وهذا معلوم لكُلّ أَحَد (٢٥) .

و ______ (٢٦) : غير المقصود ، كالصادر من النائم (٢٧)

و ______ (٢٨) : المقصود لالذاته ، كصلة الموصول ، نحو : جاء الذى قام أبوه .

لأنها مقصودة لإيضاح معنى الموصول .

[شرح (٢٩) تعريف الكلم ، والعلاقة بين الكلم والكلام]

١٠- (حد الكَلِم : ماتركّب من ثلاث كلمات فصاعداً ، أفاد أم لم يفد) .

(فهو أعمّ من الكلام) ، يعنى : مِنْ وَجْه :

لِصِدْقِهِ (٣٠) دُونَ الكلم فى نحو : زيد قائم . ولاصِدْقَ للأَخَصّ مطلقاً بدون الأعمّ .

---

(٢٥) اعتبار المصنف والشارح (الإسنادى غير المفيد) ليس كلاما ، وتعريفهما (المفيد) بما ذكر من اشتراط حصول فائدة للسامع لم تكن عنده: أحد مذهبين . والثانى عكسه .

انظر : الهمع : ١/١٠ ، والأشمونى والصبان : ١/٢٠، ٢١ ، وشرح التصريح وياسين : ١/٢٠-٢٢ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو - للفاكهى : ٧٣ - ٧٥ .

(٢٦) أى : وخرج بـ(مقصوداً) : غير المقصود ...

(٢٧) اشتراط (القصد) فى الكلام ، كما ذكرا :أحد مذهبين . والثانى : لا .

انظر الهمع : ١/١٠ ، والأشمونى والصبان : ١/٢٠ ، ٢١ ، وشرح التصريح وياسين : ١/٢٠، ٢١ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو : ٥٨ ، ٥٩ .

(٢٨) أى : وخرج بـ(مقصوداً لذاته):المقصود لالذاته ...

(٢٩) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح -كماسيأتى - قد اقتصر على إيراد تعريف (الكلم) بدون شرح ، كما ذكر المصنف . وذلك: لتكون العنوانات على وتيرة واحدة، وأيضاً لأن الشارح قد عرض بالشرح لعبارة: (فهو أعم من الكلام) وهى مرتبة ومفرعة على التعريف .

(٣٠) (لصدقه ..) : تعليل وتفسير لقوله (من وجه)، لا لقول المصنف (فهو أعم من الكلام) : لأنه لو كان تعليلا وتفسيراً لقول المصنف ، لكان السياق يقتضى ظاهراً أن يقال :=

ويَدلّ على أن ذلك مراده :(٣١) تمثيله لانْفِراد (الكلام) (٣٢)

[شرح أمثلة : الكلمة . والكلام. والكلم](٣٣)

(مثال الكلمة :زيد) : لدلالته على معنى مفرد .

(مثال(٣٣م) الكلام :زيد قائم) : لتضمّنه إسنادا مفيدا. إلى آخره .

(مثال (٣٣م) الكلم :إن قام زيد) : لتركّبه من ثلاث .

(مثال ما اجتمع فيه الكلام ، والكلم :زيد قام أبوه (٣٤)) :

= لصدقة دون الكلام فى نحو : إن قام زيد مثلا . ولو كان قال ذلك الكلام ، لما وقف به الأسلوب عند هذا الحد ، لأنه ـ حينئذ ـ لايبدو منه الفرق بين العموم المطلق والعموم الوجهى . بل كان يتحتم عليه أن يزيد فيه ما يعبر عن انفراد (الكلام) بشىء دون (الكلم) . وكان يكون فى هذا تطويل .

فعدل ـ لذلك ـ إلى ماترى : من التعبير عن إنفراد (الكلام) ـ الذى هو الأخص فى عبارة المصنف ـ دون (الكلم) فى المثال الذى ذكره . فتحقق له ماأراد من إثبات بيان إنفراد الأخص وعمومه ،وحتى يتوصل إلى كونه عموما وجهيا . هذا مع الإيجاز .

هذا ، ولعل الشارح استشعر كل هذا ، فالتمس لنا دليلا لصنيعه ، فقال : ويدل على أن ذلك مراده ....

(٣١) أى المصنف .

(٣٢) أى فى المبحث التالى فى قوله : "مثال الكلام:زيد قائم"هذا ،وانظر فى العلاقة بين الكلم والكلام-بأوضح مما هنا ـ : شرح كتاب الحدود فى النحو : ٧٨ . والهمع : ١/١٢ ، والأشمونى :١/٢٧ ، وشرح التصريح :١/٢٦

(٣٣) بعد أن سَرَد المصنف تعريف الكلمة ثم الكلام ثم الكلم، عاد ليمثل لثلاثتها على الترتيب السابق . وهذا سرّ وجود هذا المبحث فى هذا الموضع من الشرح بعد مضى المباحث الثلاثة السابقة .

(٣٣م) فى المتن المستقل : ومثال . بواو العطف .

(٣٤) فى المتن المستقل :زيد أبوه قائم.

أمّا كونه كلاماً : فلوُجودِ الإفادة .

وأما كونه كلماً : فلوجود التركيب من ثلاث .

[شرح تعريف اللفظ .

وبيان العلاقة بين اللفظ والقول]

١- (حد اللفظ[٣٥] : هو الصوت المشتمِل) - بالقُوّة ، أو الفِعْل -
(على بعض الحروف)

سواء دَلَّ على معنى ، كـ: زيد . أو لم يدل ، كـ : دَيْز :
مقلوب : زيد .

فـ(اللفظ) أعم /[ص٤] من (القول) : لاختصاصه بالموضوع لمعنى . كما عُلم مِمّا قدّمته [١] .

ودخل بمازِدْتُه [٢] : الضمير المستتر ، في نحو : اضربْ ، واذهبْ . فإنه لفظ بالقوة [٣] .

[شرح تعريف التركيب]

وبيان العلاقة بين التركيب والتأليف - وبين التركيب والترتيب

٢- (حد التركيب [٤] : ضمّ كلمة إلى مثلها ، فأكثر)

---

(٣٥) أي المأخوذ في حد (الكلمة) . انظر : حد الكلمة أول ص٣ بترقيم الأصل .

(١) أي في حد (الكلمة) ص٢ بترقيم الأصل ، عند قوله : « ... جعل الجنس (القول) ، وهو خاص بالموضوع ... »

(٢) أي في تعريف (اللفظ) أول المبحث ، من قوله : «بالقوة ، أو الفعل» .

(٣) وأما اللفظ بالفعل ، فمثل : اضرب .

(٤) أي المأخوذ من مادته في حد (الكلم) . انظر : حد الكلم ص٣ بترقيم الأصل .

بحيث يُطلَق على المجموع اسم الواحد .

ولايُعتبـر فى مفهـومه : أن يكون لبعض الكلمات نسبة [٥] إلى بعض : بالتقدم والتأخر .

١٣- ويُـراد به :[٦] (التأليف) .

١٤- وأمّـا (الترتيـب) : فيعتبر فى مفهومه هذه النسبة [٧]

[شـرح أقسـام الكلمـة]

(أقسـام الكلمـة : ثلاثـة) [٨] ، لارابع لها [٨م].

ودليـل الحَصْـر [٩] :

(أ)-أن الكلمة : إمّا أن تدلّ على معنى فى نفسها، أو لاتدل . فإن لم تدل ، فهى (الحرف) .

---

(٥) فى الأصل : لنسبته .

(٦) أى التركيب . ومعنى هذا : أن (التركيب ، والتأليف) بمعنى واحد عند الشارح . وهذا أحد مذهبيـن .

والمذهب الآخر : أن (التركيب) أعمّ من (التأليف) .

انظر فى المذهبين : شرح التصريح وياسين : ١٨/١ ، والأشمونى والصبان ٢٧/٤ .

وفى الثانى : شرح كتاب الحدود فى النحو : ٧٦ .

(٧) ومعنى هذا : أن (التركيب ، والترتيب) ليسا بمعنى واحد عند الشارح . وهذا أحد مذهبين .

والمذهب الآخر : أن (التركيب ، والترتيب) بمعنى واحد .

انظر فى المذهبين : ياسين على شرح التصريح : ١٨/١ . هذا ، وانظر : هـ٢٤ ص٢ .

(٨) فى المتن المستقل : «أقسام الكلمة ، ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى» . انظر : كتاب الحدود - للأبدى : ص٢ ، ص١ بترقيم الأصل (وهو المتن المستقل) .

(٨م) هذا مذهب الجمهور . وزاد ابن صابر رابعاً ، سمّاه : الخالفة . وهو اسم الفعل . انظر : الهمع ٤/١ ، ١٠٥/٢ .

(٩) ذكر الشارح للحصر دليلين : العقل ، والاستقراء .

وإن دَلَّتْ : فإمّا أن تَقترن [١٠] بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لاتقترن .

فإن اقترنتْ ، فهى (الفعــل) .

وإن لم تقترن ، فهى (الاســم) .

(ب) - والإستقراء: فإنّ علماء هذا الفَنّ تتبّعوا [١١] كلام العرب، فلم يجدوا إلّاهذه الأنواع الثلاثة، فلو كان ثَمّ رابع لعثروا عليه .

[شــرح أقســام الاســم]

(أقســـام [١١م] الإســم : ثلاثــة:-

ظاهــر .

ومضمَــر .

ومُبْهَـــم)والمراد به : الموصول ، واسم الإشارة .

[شــرح أقســام الفعــل]

(أقسـام [١١م] الفعـل :ثلاثة - : مــاضٍ ، ومضــارع ، وأمــر)

ودليـــل الحَصْــر :

أن مدلول الفعل : الحَدَث المقترن بالزمان . وهو ثلاثة: ماضٍ ، وحالٌ ، ومستقبل .

---

(١٠) فى الأصل : يقترن . بيَاء المضارعة .

(١١) فى الأصل يتبعوا . بالياء أول الفعل .

هذا ، وقد ذكرنا (فى : الحاشية الثانية من ؛ ، من المتن المستقل) : سبب ذكر المصنف لمثل هذه الأقسام فى كتاب للحدود ، وهو : التوصل - عن طريقها - إلى ذكر حدودها .

وأما الشارح : فهو تابع للمتن يشرح مافيه . وكذا يقال فيما سيأتى من نظائره .

(١١م) فى المتن المستقل : وأقسام . بواو العطف .

[شرح أقسام الحرف]

(أقسام [١١م] الحرف: ثلاثة -:

خاصٌّ بالأسماء: كحُرُوف الجَرّ.

وخاصٌّ بالأفعال) - للمُضارع -: (النَّواصب [١٢] والجَوازم) - لم أو لِما في مَوْضِعه [١٢م].

(ومُشْتركٌ بينهما) - أيْ بين الأسماء والأفعال -: (كهَلْ) [١٣]

[شرح تعريف الاسم - والإخراج بمحترزات التعريف]

١٥- (حدُّ الاسم: كُلّ كلمة دلّتْ على معنًى في نفسها، ولم تتعرّض [١٣م] ببنْيتِها [١٤] للزمان).

تناولَ قوْلُه (دلّتْ على معنًى): الاسْمَ، والفعل، والحرف.

وخَرَجَ بقوله (في نفسها): الحرفُ.

وبقوله (ولم تتعرّض[١٣م] ببنيتها [١٥] للزمان): الفعلُ. لأنه دالٌّ ببنيته على الزمان.

(١١م) في المتن المستقل: وأقسام. بواو العطف.

(١٢) في المتن المستقل: كالنواصب.

(١٢م) لما في موضع المضارع، مثل: «إنْ أحْسَنْتُمْ أحسنتم لأنْفُسِكُمْ» (الإسراء: ١٧/٧).

(١٣) في المتن المستقل: كهل، وبَلْ.

(١٣م) في الأصل: يتعرض. بالياء.

(١٤) في المتن المستقل: بنيتها. بدون باء الجر. انظر: كتاب الحدود - للأبدي -: ص٤ بترقيم الأصل

(١٥) في الأصل: بنيتها. بدون باء الجر.

ودَخَــل فيـــه : مالايَدُلّ على الزمان : كـ: رجُل . ومادل عليه بقرينة خارجية ، كقولك : زيد قائم الآنَ أو غداً أو أمْس .

لكـن خـرج عنـه [١٦] : مااقترن معناه بزمان غير الثلاثة [١٧]، نحو : الاصْطِبـاح ، والاغْتِبـاق [١٨] . إذ زمانه غير معيّن بالماضى ولا بالمستقبل [١٩] .

لأنه لم [٢٠] يقيِّد عدم دلالته [٢١] على الزمان : بأحد الثلاثة . كما فعل ابن الحاجب [٢٢]

[شـرح تعـريف الفعـل ، والإخـراج بمحتـرزات التعريـف]

١٦- (حـد الفعـل : كلّ كلمـة دلـت علـى معنـى فى نفسها ، وتعرّضت بِبِنْيَتها [٢٣] للزمـــان) .

---

(١٦) أى عن (الاسـم) . وهذا اعتراض من الشارح على تعريف المصنف : بأن تعريفه غير جامع لأفراد المعرف ، من نحو ماذكره من : الاصطباح ، والاغتباق .

(١٧) أى : الماضى ، والحال ، والمستقبل .

(١٨) الاصطباح : الشُّرب أو الأكل أو فِعْل أىّ شىء غُدْوة . اللسان : (صبح) . والإغتباق : الدخول فى الغَسَق : وهو ظلمة الليل . اللسان : (غسق) .

(١٩) أى : ولابالحال . أيضاً .

(٢٠) أى المصنف .

(٢١) أى : الاســـم .

(٢٢) فعل ابن الحاجب ذلك فى (الكافية) ، فقال : «الاسم : مادل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» أنظر : الكافية - بشرح الرضى - ٩/١ .

لكن قال السيوطى فى الهمع : ٤/١ : «والمراد بالزمان حيث أطلق : المعين المعبر عنه بالماضى والحال والاستقبال ، لشهرتها فى هذا المعنى» .

هذا ، وابن الحاجب : هو أبو عمرو عثمان بن عمر ، جمال الدين . كان أبوه حاجباً فعُرف به . توفى بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ . الأعلام : ٣٧٤/٤ .

(٢٣) فى المتن المستقل : بنيتها . بدون باء الجر . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : =

فتناولَ (الدلالة على معنى) : الثلاثة [٢٤]

وخرج بقوله (في نفسها) : الحــرفُ .

وبقوله (تعرضتْ بِبِنيتها للزمان) : الاسمُ . لأنه لايتعرض له بنيته[٢٥]

[شــرح تعــريف الحــرف]

١٧- (حــد الحــرف : كل كلمة دلت على معنى في نفسها ، لكن[٢٦]) تدل عليه (في غيــرها) .

وليس المــراد : أن الحرف لامعنى له في نفسه ألْبَتَّة . بل المــراد : أن لمعناه متعلّقا لابُدَّ /[ص٥][١] من ذِكْره عند ذكر الحرف .

مَثَــلًا : (مِنْ) ، معناه : الابتداء . متعلّقة[٢] ـ وهو (البصرة)[٢م] ، مثلا ـ لابد من ذكره عند ذكرها .

لكــن يُنتقــض بمثـل (ذُو)[٣] : لأن لمعناه متعلّقا لابد من ذكره عند ذكرها .

= ص٥ بترقيم الأصل

(٢٤) يعني : الاسم ، والفعل ، والحرف .

(٢٥) في الأصل : لايتعرض له بنية . وأثبتّ مايتناسب مع الأسلوب المستعمل في بقية النص .

(٢٦) في المتن المستقل : بل . انظر : كتاب الحدود ـ للأبدي ـ : ص٥ بترقيم الأصل .

(١) في طُرّة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على : وقف للكتاب ، واسم الواقف ، والموقوف عليه ، ومكان الوقف ، والغرض منه ، واسم الكتاب .

وهو : "وقف محمد الكفوي على طلبة العلم بجامع الأزهر ، لله تعالى ، برواق الأروام ـ شرح الحدود في النحو"

(٢) في الأصل: متعلق . بدون الهاء . (٢م) البصرة : اسم مدينة بالعراق . انظر : اللسان .

(٣) مثل (ذو) : فَوْق ، وكلّ ، وبعض . وأمثالها . انظر الهمع : ١/٤ ، وشرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٣ .

فالأولى أن يقال : إن المراد بعدم دلالة (الحرف) على معنى فى نفسه : أن دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلَّقه .

وحينئذ : لايَرِد النقض بمثل (ذو)[٣م] ، لأنه[غير][٤] مشروط فيها ذلك .

لأنه : إنما يجيء بها للتوصُّل إلى جعل الجنس صفةً للشيء[٥].

فَيَلزم من ذلك ذِكْر متعلَّقها، لا لأجل دلالتها على معناها[٥م] .

وفى إتيانه[٦] بلفظ (كُلّ)[٧] ـ هاهنا ـ نَظَرٌ : لأن الحدود لبيان الماهيّة ، و (كل) لضَبْط الأفراد .

[شرح تعريف الاسم الظاهر]

١٨- (حد الاسم الظاهر : ما دل بلفظه وحروفه على معناه) .

أى لايحتاج فى دلالته عليه إلى قرينة ، بل يدل عليه بلفظه .

[شرح تعريف الاسم المضمر]

١٩- (حد الاسم المضمر) ـ ويقال : الضمير ، والكِناية[٨] أيضـا ـ :

(٣م) فى الأصل : ذوا ـ بالألف .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) مثال ذلك : جاء رجل ذو علم . فالمراد بالجنس المقصود جعله صفة فى عبارته : علم . والمراد بالشيء المقصود جعل الجنس صفة له : رجل .

(٥م) هذا، وللبهاء الدين بن النحاس رأى يخالف الجمهور فى دلالة الحرف ـ انظر : الهمع ٤/٦ ـ والذى أراه : أنه ـ عند التحقيق ـ لاخلاف .

(٦) أى المصنف .

(٧) أى فى حد كل من : الاسم ، والفعل ، والحرف . انظر : أول هذا المبحث ، وكذا أول المبحثين قبله .

(٨) فى الأصل: الكتابة . والمضمر ، والضمير : تعبير البصرين . والكناية، والمكنىّ: تعبير الكوفيين . انظر الهمع ٥٦/٢ ، والأشمونى : ١٠٩/١ ، والتصريح: ٩٥/١ ، وابن يعيش ٨٤/٣ .

(ما دلَّ على معناه [٩] بقرينة التكلُّم) - كأنا ، ونحن - (أو الخطاب) - كأنت ، وأنتما - (أو الغَيْبة) : كهو ، وهما .

[شرح تعريف الاسم المبهم]

٢٠- (حد المُبْهَم [١٠] : ما افتقر فى الدلالة على معناه إلى غيره) .

فتناولَ : الموصولات - لافتقارها فى الدلالة على معناها إلى الصلة - وأسماء الإشارة ، لافتقارها إلى مايبيِّن ذات المشار إليه، لانه يجب كون المشار إليه معلوماً .

لكنْ دَخَلَ فيه : المضمرات - لافتقارها إلى مفسِّر - والحروف . بالمعنى الذى ذكرناه [١١] .

[شرح تعريف الفعل الماضى - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان سبب البَدْء بتعريف الماضى

ثُمَّ إنه [١٢] لمّا عَرَّفَ - فيما مَرَّ - مطلق الفعل [١٣] ، أخذ هنا فى تعريف أنواعه . وبدأ بتعريف الماضى: لتقدُّم زمانه . فقال :

٢١- (حد الفعل الماضى : ماوقع وانقطع ، وحَسُنَ معه (أَمْس))

---

(٩) فى المتن المستقل : مسماه . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص٩ بترقيم الأصل .

(١٠) فى المتن المستقل : حد الاسم المبهم . انظر : كتاب الحدود : ص٩ .

(١١) انظر : مبحث (شرح تعريف الحرف) فى أواخر ص٤ بترقيم الأصل .

(١٢) أى المصنف .

(١٣) انظر : (تعريف الفعل) ص٤ بترقيم الأصل .

أى : ماوقع مدلوله فى الزمان الماضى - وهو : الزمان الذى قبل يومك[١٤] .

والمـــراد: أن ذلك بحسب الوضع :

ليَخـــرج : المضارع المجزوم بـ (لَمْ)-فإن دلالته على الزمان الماضى لابحسب الوضع ، بل بواسطة (لم) .

ويَدخـــلَ : الماضى الدالّ على الزمان المستقبل ، نحو : إنْ ضربتَ ضربتَ - لأن دلالته عليه لابحسب الوضع ، بل لوَعْدٍ شرطا وجوابا .

: والماضى[١٥] الذى لايدل على الزمان ، كـ : بِعْتُ ، وتزوّجتُ - مراداً به الإنشاء - لأن تجرده عنه عارض لقصد الإنشاء[١٦] .

فإن لم يَصلـــح معـه[١٧] (أَمْس) : فهو اسم فِعْل ، كـ: وَشْكانَ ، وسَرْعانَ[١٨] - بمعنى[١٩] : سَرُعَ - وهَيْهاتَ ، بمعنى : بَعُدَ .

---

(١٤) لعل الأولى أن يقول : ...... قبل زمان تلفظك بالفعل ولعل الذى جعله يقول : « قبل يومك » هو قول المصنف : « وحسن معه أمس » .

(١٥) أى : ويدخل الماضى ....

(١٦) جعل الشارح (بعت ، وتزوجت) فى الإنشاء ، مجرداً عن الزمان - وجعله السيوطى (فى الهمع ٢/٩) : للزمان الحال .

(١٧) أى الفعل الماضى .

(١٨) وُشْكانَ ، وسُرْعانَ - بتثليث الفاء ، وتسكين العين ، وفتح النون - فيهما - ويجوز ضم العين مع فتح الفاء فى الثانية-سَرُعَ - اللسان (وشك ، سرع) .

(١٩) فى الأصل : لمعنى .

[شـرح تعـريف الفعـل المضـارع]

٢٢- (حـد المضـارع : ماكان في أوله إحدى الزوائد الأربع) التي (يجمعها قولك : نأيت)[٢٠]: أي أعرضت .

وهي : الهمـزة ، والنـون ، والتـاء ، واليـاء .

فالهمـزة : للمتكلّم المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، كـ: أضربُ .

والنـون : ـ للمتكلم مع غيره، مذكرين كانا أو مؤنثين، أو أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً، ومجموعاً كان أو مثنى،/[ص٦]كـ: نضربُ[١]

ـ وقـد يستعمل للواحد ، للتعظيم ، كقوله تعالى : "نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ"[٢] .

والتـاء : للمخاطَب المذكر ، ومُثَنّاه ، وجمعه .

كـ: تضرب يازيد ، وتضربان يازيدان ، وتضربون يازيدون .

ـ وللمخاطب المؤنث ، ومثناه ، وجمعه . نحو: تضربين ياهند ، وتضربان ياهندان، وتضربن ياهندات .

ـ وللمؤنثة الغائبة ، والغائبتين .

نحو : هند تضرب ، والهندان تضربان .

واليـاء : للغائب المفرد المذكر ، ومثناه ، وجمعه .

نحـو : زيد يضرب ، والزيدان يضربان ، والزيدون يضربون .

ـ ولمجموع المؤنثة الغائبة .

نحو : النساء يضرِبْنَ .

---

(٢٠) في المتن المستقل: أنيت انظر : كتاب الحدود ـ للأبدي ـ ص٦ بترقيم الأصل . هذا، وجاء في المتن المستقل ـ بعد (أنيت) ـ عبارة تقول : وأنفع علاماته : أن يقبل (لم) .

(١) في الأصل : كتضرب ـ بالتاء .

(٢) يوسف :١٢/٣

[شرح تعريف الفعل الأمر ، والإخراج بمحترزات التعريف]

٢٣- حد الأمر(٢م) : ما دلّ على الطلب ، وقَبِل نون التوكيد(٣) :
أي الخفيفة ، والثقيلة .

فإن لم يدل على الطلب ، وقَبِل نون التوكيد : فهو مضارع .

أو دل على الطلب ، ولم يقبل نون التوكيد : فهو اسم فعل .

كـ : صَهْ ـ بمعنى : اسْكُت ـ وحَيَّهَلْ ، بمعنى : أَقبِلْ ، أو عَجِّلْ .

(٢م) تقدم (حد الأمر) على (حد المضارع) في : المتن المستقل .

(٣) في المتن المستقل : وقبل نون التوكيد .

[شـــرح خـــواص الاســـم]

مـــع

بيان سبب ذكر خواص الاسم والفعل - وسبب البدء بخواص الاسم

ثُـمّ لمّا ذَكَـرَ(٣م) حدود الاسم والفعل ، ذكر خواصهما(٤) .

وبدأ بخواص الاسم : لشَرَفِه . فقال :

(الاســم له خـــواص) - جمع : خاصّة - وهي :

٢٤- مايختص بالشيء ، سواء وُجدتْ في جميع أفراده - كالكاتب بالقوّة، بالنسبة إلى الإنسان - أو في بعض أفراده - كالكاتب بالفعل ، بالنسبة إليه -

والفرق بين الحدّ ، والخاصّـة :

أن الحـد : مُطّـرِد مُنعكِـس : أي : كلّما وُجد الحدّ وجد المحدود ، وكلما وجد المحدود ، وجد الحد .

مثـلاً : أيُّ كلمةٍ صَدَقَ عليها أنها دلّتْ على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، صدق عليها أنها اسم . وكل كلمة صدق عليها أنها اسم ، صدق عليها أنها كلمة دلت عل معنى في نفسها . إلى آخره .

والخاصة : مطـردة لامنعكسة : فكلما وجدت خاصة الشيء وجد ذلك الشيء ، ولايلزم من وجود الشيء وجود خاصته .

فكل كلمـة وجد فيها الألف واللام - مثـلا - صدق عليها أنها اسم .

(٣م) أي المصنف .

(٤) أي وذكر الخواص زيادة في التعريف ، لأن ذكر الخاصة نوع من أنواع التعريف ، وهو مايسمى عند المناطقة : الرَّسْم .

وهذه الفقرة من الشارح : تعليل لإيراد المصنف هذه الخواص في كتاب للحدود .

ولايلزم من وجود الاسم ، وجود الألف واللام . فان كثيراً من الأسماء لايصح دخول الألف واللام عليه : كالمضمرات ، وغيرها .

وإذا عرفت هذا : ظهر لك معنى قوله : الاسم له خواص (تخصه من أوله ، وخواص تخصه من وسطه [٥] ، وخواص تخصه من آخره ـ وخواص تخصه من معناه :

فالتى) ـ كذا وجدتُه فيما رأيت من النُسَخ . والصواب : فالتى ـ (تخصه من أوله :

ـ حروف الجر[٦] ، وحروف القسم)[٧] : وهى أيضاً من حروف الجر . وإنّما عَطَفَها[٨] عليها : لاختصاصها بالدلالة على معنى ، وهو : الحَلِف .

وإنما اختُصّ بحروف الجر : لأن المجرور مُخبَر عنه فى المعنى ، ولا يُخبَر إلّا عن الاسم .

ـ (والألف واللام التى للتعريف) : لأنها موضوعة لرفع الإبهام[٩] وإنما يَقبل ذلك الاسم .

واحترز[٨] /(ص ٧ب) (التى للتعريف) : عن الموصولة . فإنها قد تَدخل على المضارع ، كقول الشاعر :

ما أنتَ بالحَكمِ التُّرضَى حُكومَتُهُ[١] .

---

(٥) فى المتن المستقل : أوسطه .

(٦) بعد هذا فى المتن المستقل : وهى : من ، وإلى . إلى آخره .

انظر : كتاب الحدود ـ للأبدى ـ ص٦ بترقيم الأصل .

(٧) بعد هذا فى المتن المستقل : وهى: من والواو ، والباء ، والتاء .

(٨) أى المصنف .

(٩) فى الأصل : لدفع الإبهام .

(١) صدر بيت عجزه : ولا الأصيلِ ولاذى الرأى والجَدَلِ . =

أي: الذي تُرْضَى (٢) .

(وأدوات النداء) : لأنّ المُنادَى مفعول به في المعنَى ، والمفعول به لايكون إلا اسماً ، لأنه مُخْبَر عنه .

وأمّا قوله تعالى : " يالَيْتَنَا نُرَدُّ ولانُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنا (٣)" وقوله - صلى الله عليه وسلم - "يارُبَّ كاسِيةٍ في الدنيا عارِيةٌ يومَ القيامة" (٤) ونحوهما، ممّا دَخَلَ فيه حرفُ النداء على ماليس باسْمٍ

فمحمـــولٌ على : أنّ المنادَى محذوف ، أي: ياقَوْمِ ليتنا نُرَدّ ، وياقوم رُبَّ كاسية في الدنيا عارية .

أو على : أن (يا) للتنبيه ، لا للنداء .

- (ونواسخ الابتداء) ، وهي: (كانَ) وأخواتها، و(إنّ) وأخواتها ، و(ظَنَنْتُ) وأخواتها .

لأنها لاتَدخل إلاّ على مبتدأ ، وهو لايكون إلا اسماً - كما سيأتي (٥) .

= والبيت في: شرح الشذور :١٦ ، وشرح التصريح :٣٨/١ ، وابن عقيل :٥٧/١ .

وهو من (البسيط) للفرزدق .

والشاهد فيه :دُخُول (أَلْ) الموصولة على المضارع ضرورة . بل قيل : ضرورة قبيحة . كما في شرح الشذور .

(٢) في الأصل : يرضى .

(٣) الأنعام :٢٧/٦ .

(٤) « ... رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا ، عاريةٌ في الآخرة » قطعة في آخر حديث في البخاري (ط دار مطابع الشعب) : ٦٠/٨ ، ٦٢/٩ ، ٤٠/١ (بلفظ : فرُبَّ) ، ٦٢/٢ ، (بلفظ : يارُبَّ) ، ١٩٧/٧(بلفظ :كم من كاسية في الدنيا ،عارية يوم القيامة)

وفي مسند الإمام أحمد (ط دار صادر - بيروت) : ٢٩٧/٦ (بلفظ : يارُبَّ كاسياتٍ في الدنيا عارياتٌ في الآخرة) .

(٥) سيأتي ذلك في : الخاصّة الثالثة ، من الخَواصّ : التي تَخُصّه من معناه . في أوائل ص ٨ بترقيم الأصل

(والـــتي) - كذا رأيت . والصواب : والتي - (تخصه من وسطـــه :

- التصغيـــر) : لأنه وصف في المعنى ، ولايوصف إلا الاسم .

- (والتكسير): أي جمعه جمع تكسير - أي: تغيير - لما تقدم [٦]

(والــذي يخصـــه من آخــــره :

٢٤- الخفـــض) : والمراد به : الكسرة التي يُحدثها عامل الجر .

سواء كان ذلك العامل : حرفاً ، أم إضافة ، أم تَبَعيّة .

- (والتنـــوين) : يعني : تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المَقابَلة ، وتنوين العِوَض .

لأنه ستة أقسام لايختص بالاسم منها إلا هذه الاربعة - كما سيصرح [٧] به

وإنّما اختُصّـــت هذه الأنواع بالاســـم :

لأن تنـــوين التمكيـــن : دليل على أمْكنيّة الكلمة التي يَدخل[٧م] عليها في الاسمية [٨] - ولا أمكنية [٨م] للفعل فيها .

وتنـــوين التنكيـــر : مُفرّق بين المعرفة والنكرة[٩] - والفعل لايقع معرفة ، فلم يحتج فيه إلى الفارق بين المعرفة والنكرة .

وتنـــوين العـــوض : عِوَض عن المضاف إليه [٩م] - والفعل لايضاف إلى

---

(٦) أي في نظائره قبله : من أنها لاتكون إلا في الاسم .

(٧) أي المصنف - انظر : ص١١ بترقيم الأصل - وسنورد تعريف كل نوع من الستة في هـ ٩، ١٠ منها - أما تعريف (التنوين) : فسيأتي في صلب الكتاب : ص١١٠ .

(٧م) في الأصل : تدخل - بالتاء .

(٨) بحيث لم تشبه الحرف ولا الفعل - مثل : زيد .

(٨م) في الأصل : والامكنية .

(٩) مثل : سيبويهٍ - إذا أردت شخصاً غير معيّن .

(٩م) مثل : حينئذ .

غيره فلم يدخله التنوين عوضاً عنه .

٢٥- وتنوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، عِوَضٌ عن التنوين في (مسلمينَ) . والفعل لا يُجمع ، فلم يُحتج إليه .

ـ (وتاء التأنيث التي تبدل هاء في الوقف) : لأن هذه التاء لتأنيث ماهي فيه . والفعل لايؤنث .

واحْتَرَزَ [١٠] بـ (التي تبدل هاء في الوقف): عن التي لاتبدل فيه هاء .

فإنها تدخل على (الفعل) لتأنيث فاعله ، كـ : قامت هند .

وعلى (الحرف) لتأنيث لفظه ، كـ : رُبَّتَ[١٠م]

وعلى (الحرف) لتأنيث لفظه ، كـ : ربت[١٠م]

ـ (وعلامة التثنية) : وهي: الألف، والياء . لأن شرط [١١] مايثنى : قبوله للتنكير . وهو [١١م] من خواص الاسم .

ـ وعلامة (الجمع) على حدها : لما تقدم [١٢] ، ولأن فيه معنى الوصف لإفادته التكثير [١٢م] .

والمراد بالجمع على حد التثنية : جمع المذكر السالم . لأنه على حد المثنى في إعرابه بالحروف .

ـ (وألف التأنيث المقصورة) ـ كـ : حُبْلَى ، وسَكْرَى ـ

---

(١٠) أي المصنف .

(١٠م) وانظر ـ مع هذه الفقرة ـ الفقرة المذكورة ـ فيما سيأتي ـ في خواص الفعل من آخره ، المبدوءة بـ (وتاء التأنيث الساكنة) .

(١١) في الأصل : شرطة .

(١١م) في الأصل : وهي . وانظره في (شروط التثنية . الشرط الرابع) : ص١٧ بترقيم الأصل .

(١٢) أي في علامة التثنية توا .

(١٢م) في الأصل : التكسير .

(والممدودة) - كـ: قُرّاء (١٣) ، وحَمْراء - لماتقدم في التاء (١٤) .

- (وياء النسب) - كالياء في : شاميّ ، /[ص٨] ومصريّ - لأن النسب وصف في المعنى ، ولايوصف إلا الأسماء . فلا تدخل علامته إلا عليها

والتي تخصه من معناه :

- كونه فاعلا) : لأن الفاعل مُسنَد إليه ، ولايُسنَد إلاّ إلى الاسم ، لأنه لو أُسند إلى الفعل ، وهو أبداً مُسنَد - لزم كونه مسندا إليه ومسندا في حالة واحدة . وهو لايجوز .

- (وكونه مفعولا) : لأنه مُخْبَر عنه، ولايُخبَر إلاّعن الاسم، لِما تقدم(١)

- (وكونه مبتدا وكونه خبرا) : بخلاف الفعل ، فإنه يقع خبراً لامبتدأ، لأن المبتدأ مسند إليه ولايسند إلا إلى (٢) الاسم .

- (وكونه مجرورا) : لأنه مخبر عنه في المعنى . فلايجر إلا الاسم .

- (وكونه مجموعا) (٣): جمع تكسير أو سلامة، لما تقدم(٤) .

ولانحصار مايجمع بالواو و[والياء](٥) في كونه : اسماً أو صفة .

---

(١٣) القُرّاء : الناسك . والقُرّاء : حَسَن القراءة . اللسان .

(١٤) أي تاء التأنيث . انظر : تاء التأنيث قبل سطور .

(١) لم يتقدم له التعليل لعدم الإخبار - إلا عن الاسم، (انظر كلامه في : الخاصة الأولى ، من الخواص التي تخصه من أوله) عند قوله : «لأن المجرور مخبر عنه» ص٦ . ولعل عبارته : كما تقدم .

(٢) في الأصل : على .

(٣) في المتن : المستقل وكونه مفردا ، وكونه مثنى ، وكونه مجموعا .

(٤) انظر ماتقدم في : علامة الجمع ، والتكسير . ص٧ بترقيم الأصل . وكذا الحواشي المتعلقة بهما .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

كما سيأتى[٦] .

ـ (وكونه مذكراً ، وكونه مؤنثاً): إذ لايُتصوَّر تذكير الفعل ولاتأنيثه ولُحُوق علامة التأنيث به فى نحو : (قامتْ) ـ لتأنيث فاعله .

ـ (وكونه يضاف ويضاف إليه) : يعنى : بتقدير حرف الجرّ [٦م] لئلاّ يُنتقض بقولنا : مررت بزيد . فإن (مررت) مضاف إلى (زيد) بواسطة حرف الجر لفظاً .

فالمُختصّ بالاسم : الإضافةُ بتقدير الحرف .

وإنّما اختُصّتْ به : لأنّها إخْبار فى المعنى ، ولايُخْبَر إلاعن الاسم .

ولايُشْكَل بالجُمَل المضاف إليها : كالمضاف إليها : إذْ ، وإذَا ، وحَيْث .

لأن تلك الجمل فى تأويل المُفْرَد . فإذا قلتَ ـ مثلا ـ : اجلسْ حيث جلس زيد ـ كان تقديره : اجلس فى مكان جلوس زيد .

ـ (وكونه معرَّفاً ، وكونه منكَّراً) : إذ التَّعيين والإبهام لايكون فى غير الأسماء . والمضارع محمول عليها لمُشابَهته لها[٧] .

ولأنّ المَعْرِفة بالاستقراء مُنْحصِرة فى سبعة أقسام[٨] كُلّها أسماء .

---

(٦) سيأتى فى (شروط إعراب جمع المذكر السالم) : ص١٥ ط١٦ . بترقيم الأصل .

(٦م) وهى الإضافة المشهورة . مثل : كِتابُ محمدٍ . انظر : مبحث الإضافة . ص٢٧ وهـ١١ منها . وانظر أيضاً : ص ١٠ ، عند قول المصنف : «الجَرّ : عَلَمُ الإضافة».

(٧) أى فى احتماله للحال أوالاستقبال عند عَدَم القَرِينة ، وتَعيُّنه لأحدهما بها .

وهناك أوجه أخرى للمشابهة ، فانظرها : أواخر ص٩ .

ثم انظر ـ فى زمان المضارع والخلاف فيه ـ : الهمع : ١/٧ ، ٨ . والرضى: ٢/٢٢٦ ، ٢٢٧ .
والأصول فى النحو : : ١/٣٩ .

(٨) هى : الضمير ، والعلم ، واسم الإشارة ، واسم الموصول ، والمعرف بأل ، والمضاف إلى واحد منها ، والمنادى المقصود . انظر : الهمع ١/٥٥ ، وشرح التصريح : ١/٩٤ ، والتسهيل: ٢١=

والنكرة مايقبل (أَلْ) ، ولايقبلها إلا الاسماء . لِما تَقدّم[٩] .

- (وكونه يُخْبَر به ، وكونه يخبر عنه) : هو تكرار مع قوله فيما تَقدّم : (وكونه مبتدأ وكونه خبراً) [١٠] .

ولايَصحّ أنْ يقال: هذه الخاصّيّة باعتبار المجموع ، وفيما تَقدّم باعتبار كلّ فَرْد .

لأن الاسم لايَختصّ بكونه خبراً ، بل يشاركه فى ذلك الفعل . كما تقدم .

[شرح خَواصّ الفِعْل]

(الفعل [١٠م] له خواصّ تَخُصّه مِنْ أوّله ، وخواص تخصه من وسطه ، وخواص تخصه من آخره [١١]) :

فالتى)- الصواب : فالتي - (تخصه من أوله :

- قَدْ) الحَرْفيّة : لأنّ الاسمية لاتَدخل على الفعل، فَضلاً عن اختصاصها به [١٢].

= وأَوَدّ أنْ أُشِير إلى أنّ بعضهم - الأشمونى: ١/١٠٦ ، والفاكهى فى شرح كتاب الحدود : ١٣٦ - يَجعل عَدّ(المُنادَى المقصود) سابعَ المَعارِف، من زيادات ابن مالك ٦٧٢هـ، مع أنه معدود أيضاً عند ابن الحاجب ٦٤٦ هـ فى الكافية - بشرح الرضى - : ٢/١٢٨٧. وانظر هذه الإشارة بإيضاح أكثر فى : عجز هـ٣٥ ص٣٦ بترقيم الأصل .

(٩) انظر أواخر ص٦ بترقيم الأصل، فى : (الخاصة الثانية، من : الخواص التى تخص الاسم من أوله) .

(١٠) انظر : أوائل ص٨ بترقيم الأصل، فى : (الخاصة الثالثة ، من: الخواص التى تخصه من معناه) .

(١٠م) فى المتن المستقل : والفعل .

(١١) بعد هذا فى المتن المستقل : وخواص تخصه من معناه . والشارحُ وإنْ لم تَرِد هذه العبارة عنده هنا فى الإجمال، إلاّ أنّه عَرَضَ لها فى التفصيل بعدُ فى ص١٠ .

(١٢) مثال (قد) الاسمية : قَدْ زَيْدٍ درهمٌ، وقد زيدا درهمٌ . الأولى : اسم بمعنى: حَسْبُ =

وإنّما اختُصّتْ الأولى به : لأنها لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتقليل الفعل، أو لتحقيقه [١٣] . وهي لاتوجد إلا في الفعل .

ثم يُشترط لدخولها عليه : كونه متصرِّفاً ، خبرياً ، مثبّتاً ، مجرَّداً من ناصب وجازم وحرف تنفيس [١٤] .

- (والسّين وسَوْفَ) : لأنهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال ، /ص٩/[١] بالاستقبال .

ومعنى قول النحويين : (أنهما حرفا تنفيس) : أي حرف توسيع . لأنهما يُقلبان المضارع من الزمن الضّيّق - الذي هو الحال - إلى الزمن المتّسع ، الذي هو الاستقبال [٢] .

وهل زمنهما واحد ، أو (سوف) أوسع منها : [٣] فيه خلاف للنحويين [٤].

= والثانية : اسم فعل بمعنى : يكفي .

(١٣) في الأصل: لتخفيفه . والصواب من المراجع التالية . والأمثلة للمعاني الثلاثة على الترتيب، هي : قد قام زيد ، قد يصدق الكذوب، «قد أفلح من زكاها » - الشمس ٩١/٩- انظر التسهيل : ٢٤٢ ، والمغني : ١٨٢/١ - ١٨٦ ، والرضي : ٢٢٣/٢، ٣٨٧ ، والهمع : ٧٣/٢ .

(١٤) انظر أيضاً في هذه الشروط : الهمع : ٧٢/٢ ، والمغني : ١٨٣/١ .

(١) في طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على : وقف للكتاب ، واسم الواقف ، والموقوف عليه ، والغرض من الوقف .

وهو : «وقف محمد الكفوي على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) انظر أيضاً في هذا التفسير : الرضي: ٢٢٣/٢ ، والمغني: ١٤٩/١ ، والهمع : ٨/١ ، ٧٢/٢ .

(٣) أي السين . والذي في الأصل : منهما .

(٤) في الأصل : النحويين . بدون لام الجر .

وأما عن الخلاف: فالكوفيون على الأول، والبصريون على الثاني . أنظر الهمع: ٧٢/٢، والمغني: ١٤٩/١

(وأدوات العَرْض ، وأدوات التَّحْضِيض)(٥) : وهي :

لَوْلاَ ، ولَوْمَا - غير الامْتِناعيَّتين (٦) : لأن الامتناعيتين لا يَدخلان إلا على مبتدأ (٧) - وهَلاَّ ، وألاَّ - بالتشديد - وألاَ - بالتخفيف (٨).

وإنما اختصت بالفعل : لإفادتها الطلب ، ولا يُتصوَّر (٩) في غيره .

وقد يليها اسم معمول لفعل مقدَّر ، أو موجود مؤخَّر :

فالأول : كقول الشاعر :

أَتَيْتَ بِعَبْدِ الله فى القِدِّ (١٠) مُوثَقاً
فهَلاَّ (١١) سَعيداً ذَا الخِيانة (١٢) والغَدْرِ (١٣)

أى : فهَلاَّ (١١) أَسَرْتَ سعيدا (١٤) .

والثاني : كقولك : هَلاَّ زيداً ضربتَ .

وكان الأحسن : عطف (التحضيض) على (العرض) دون إعادة (الأدوات) : لإشعارها بأن أدوات العرض غير أدوات التحضيض . وليس كذلك : فإن أدواتهما (١٥) واحدة .

---

(٥) فى الأصل : التخصيص ، وكذا فى المواضع الثلاثة بعد .

(٦) مثل : لولا - أو لوما - أكرمت زيدا .

(٧) مثل : لولا - أو : لوما - زيدٌ لأكرمتُك .

(٨) مثل : هلاّ - أو : ألاّ ، أو : ألاَ - أكرمت زيدا .

(٩) فى الأصل : تتصور ، بتائين .

(١٠) فى الأصل : المقد . والصواب من الأشمونى : ٥٧/٤ .

(١١) فى الأصل : فهل ، والصواب من الأشمونى : ٥٧/٤ .

(١٢) فى الأصل : الجناية .

(١٣) لم أقف على البيت فى غير الأشمونى ٥٧/٤ . كما لم أقف على قائله . وقد شرحه العينى . وهو من (الطويل) .

والشاهد فيه : (فَهَلاَّ سعيدا) حيث وقع الاسم بعد أداة التحضيض معمولا لفعل مقدَّر بعدها .

(١٤) فى الأصل : أمرت . والصواب من الأشمونى : ٥٧/٤ .

(١٥) فى الأصل : أدواتها .

٣٦ ظ والفَـرْق بينهمـا : أن (العرض) : طَلَبٌ بلِينٍ وأدَبٍ . و(التحضيض) : طلب بحَثٍّ وإزعاج .

ولعلّه اعتمد في ذلك : على اختلافهما بالاعتبار .

- (والنواصب): وإنّما تدخل على المضارع، لأنه لاينتصب من الأفعال غيره.

(والجوازم) : وتدخل عليه ، أو على ما في محلّه [١٦] .

وإنما اختصت النواصب بالفعل : لأنه لايصح دخولها على غيره ، لأن النواصب المرادة هنا محصورة في : لَنْ ، وأَنْ ، وكَيْ - المَصْدريّتين - وإذَنْ . وكلّ منها لايصح دخولها على غيره :

لأن (لن) لنفي [١٧] الاستقبال . ويُشترط في نصب (إذن) : استقبال ما بعدها . وهو [١٨] من خصائصه .

و(أن) ، و(كي) المصدريتان : هما اللتان مع الفعل في تأويل مصدر .

وإنما اختصت الجوازم به : لاختصاص الجزم به ، لأنه في الفعل عِوَض عن الجر في الاسم .

- (وحروف المضارعة) المتقدمة [١٩] : وهي مأخوذة من : المشابهة ؛ لأن المضارع بها شابَهَ الاسمَ في :

وقوعه (مشترَكا) ، كـ: يضرب . لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال .

و(مخصَّصا) ، نحو : سيضرب ، أو: سوف يضرب . لتخصيصه بالاستقبال [٢٠] .

---

(١٦) مثل : إن جاء محمد أكرمته .

(١٧) في الأصل : ليقا . والصواب يؤخذ من : الرضى : ٢/٢٣٢، ٢٣٥، والهمع : ٢/٣ .

(١٨) أي الاستقبال . وانظر : مبحث (إذن) ص٢ بترقيم الأصل .

(١٩) انظر : ص٩ بترقيم الأصل ، في : مبحث (شرح تعريف الفعل المضارع).

(٢٠) أي بالسين وسوف ، فانظرهما في ص ٨، ٩ ، مع مراجعة ص٨ وهـ٧ منها . =

<u>وفى دخـــــول</u> لام الإبتداء[٢١] .

<u>وجــــريانه</u> على حركات اسم الفاعل وسكناته[٢٢] .

٤ـ ولو «الثنى» هى (حرف امتناع لامتناع) :

أى امتناع الجواب لامتناع الشرط ـ على ماهو المشهور بين الجمهور .

أو امتناع الشرط لامتناع الجواب ـ على ما اختاره ابن الحاجب[٢٣]

<u>وفى تقييد (لَوْ) بالامتناعية ، نَظَرٌ :</u>

لأن (لو) لاتدخل إلا على الأفعال ، امتناعية كانت أو غيرها[٢٤] . وإن دخلت على اسم فهو معمول لفعل محذوف ، أو مؤخر[٢٥] .

= وكذلك الاسم يكون مبهما مشتركا كرجل ، فإنه يحتمل زيدا أو عمرا ـ ثم يختص بواحد بسبب (أل) مثلا ، إذا قلت : الرجل .

(٢١) مثل : إن زيدا لَيَفهمُ ـ فهذا مثل : إن زيدا لَفاهِمٌ .

(٢٢) مثل : يضرب ، وضارب ـ ويجتهد ، ومجتهد ـ فى مقابلة مطلق الحركة بحركة ، والسكون بسكون .

هذا ، وانظر ـ فى أوجهه المشابهة هذه ـ : الأشمونى والصبان : ٥٩/١ ، والهمع ١٨/٢، والرضى : : ٢٢٦/٢ ، ٢٧٩/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٧٦/١ ، والأصول فى النحو : ٣٩/١ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ م٧٣

(٢٣) انظر ـ فى القولين وغيرهما ـ : الهمع ٦٤/٢ ، والرضى : ٣٩٠/٢

(٢٤) غير الامتناعية: التى للعرض، أو للتقليل، أو التمنى، أو للمصدرية، أو بمعنى (إن) . انظر : الأشمونى : ٣٧/٤ وما بعدها ، وشرح التصريح : ٢٥٤/٢ وما بعدها ، والمُغنى : ٢٦٤/١ وما بعدها .

(٢٥) مثال الأول : لو زيدا رأيتَه أكرمتَه ، ومثال الثانى : لو زيدا رأيتَ أكرمتَه ، انظر المغنى : ٢٧٩/١ ، وشرح التصريح : ٢٥٨/٢ .

(والذي يخصه /[ص٠١]من وسطه:

٢٨- التصريف : وهو اختلاف أبنيته لاختلاف أزمنته)(١).

وفي جعل (التصريف) من خواص الفعل ، نظر :

إذ يشاركه في ذلك الاسم - إلا أن يقال : المختصّ بالأفعال ، هذا التصريف .

أعني : التصريف لاختلاف الأزمنة . لأنه بهذا المعنى لايكون في الاسماء .

(والذي يخصه من آخره :

- تاء الفاعل (٢)) : لأن الضمير المرفوع البارز لايتصل بغير الفعل(٣) . لما سيأتي(٤) .

-(وتاء(٥) التأنيث الساكنة) : لأن وضعها لِتَدُلَّ على أن فاعل الفعل مؤنث .

واحترز بـ(الساكنة) : عن المتحركة :

فإنها من خواص الأسماء إن تحركتْ بحركة إعراب ، كـ : قائمة(٦) .

وتَلحق (٧) الأسماء والحروف إن تحركت بحركة بناء ، كـ: لاتَ ، ورُبَّتَ ، ولاقوّةَ إلا بالله (٧م) .

---

(١) في الأصل : أبنية لا اختلاف أزمنة .

(٢) في المتن المستقل : الجزم وتاء الفاعل .

(٣) في الأصل : الفاعل .

(٤) أي بعد سطور في التعليق على قول المصنف : "واتصال الضمائر به على حدود" .

(٥) (وتاء) مكررة في الأصل .

(٦) في الأصل : كقاعه .

(٧) في الأصل : وتلحق .

(٧م) وانظر - مع هذه الفقرة - الفقرة الماضية في خواص الاسم من آخره ، المبدوءة بـ(وتاء التأنيث التي تبدل هاء ...) .

- (وياءُ المُخاطَبة) : وهي ياء الفاعل - لِما تَقَدّم (٨) .

- (ونونُ التوكيدِ الثقيلة والخفيفة) : لأنّ وَضْعهما لتأكيد فِعْل الأمر ، والمضارع المستقبل . وهُما من أقسام الفعل .

- (واتّصالُ الضمائر به على حَدّ : فَعلَا ، وفَعَلُوا ، وفَعَلْنَ) : أَعْنِي : ضمائر الرفع البارزة . لامتناع اتّصالها بالحروف ، والأسماء :

أمّا الحروفُ : فلأنّها لاتَقتضى فاعِلاً ، لأن المُقتضِيَ له الفعلُ أو الاسم الذى يُشْبِهه . وكُلٌّ من هذه الضمائر فاعلٌ .

وأمّا الأسماءُ : فلأنّها لو اتّصلتْ بها لزم اجتماعُ الأَلِفَيْنِ فى المُثنّى - أعنِي : أَلِفَ التثنية ، وألفَ الضمير - والواوَيْنِ فى الجَمْع - أعنى : واوَ الجمع ، وواوَ الضمير - وحُمِل المفرد عليهما طَرْداً للباب .

واحترزَ بالضمائر على هذا الحَدّ :

مِن الضمائر المنصوبة ، والمجرورة (٩) : فإنّها تتّصل بالأسماء والحروف (١٠) .

ومن المُستَتِرة (١١) : فإنها تتصل بالأسماء ، والأفعال (١٢) .

- (وبناؤه من غير عارضٍ يَعرِضُ له) : لأنّ الأصل فيه البناءُ ، فلا يَحتاج فيه إلى سَبَب .

بخِلاف الاسم: فإنّ الأصل إعرابه ، فلا يَخرج عنه إلّا بسبب (١٣) .

---

(٨) أى من التعليل قبل سطور لقول المصنف : «تاء الفاعل» .

(٩) القَيْد المُحترَز به فى الحَدّ عن هذا : هو قوله : (ضمائر الرفع) .

(١٠) مثال الاسم المتصل به ضمير منصوب ، أو مجرور : محمد الضارِبُكَ ، محمد ضاربك .

ومثال الحرف المتصل به ضمير منصوب ، أو مجرور : إنّك مجتهد ، ولك أعمال طيّبة .

(١١) القَيْد المُحترَز به فى الحد عن هذا : هو قوله : (البارزة) .

(١٢) مثال الاسم المتصل به ضمير مستتر : محمد ضارِبٌ .

ومثال الفعل المتصل به ضمير مستتر : محمد يضرب .

(١٣) هذا هو مذهبُ البصريين . قال فى الهمع (١/١٥) :

«مذهب البصريين : أنّ الإعراب أَصْل فى الأسماء ، فَرْع فى الأفعال ....»

- (والذي يخصه من معناه :

بكونه ماضيًا ، وبكونه مضارعًا ، وبكونه أمرًا ، وبكونه يخبر به ولا يخبر عنه)

: لما تقدم (١٤) :

(وبكونه لا يضاف ولا يضاف إليه) : لما تقدم أيضًا (١٥) .

[شرح بعض الأشياء التي هي كالتذْييل لبعض ما سبق]

في المبحثين قبل

٢٨م- (الجر : علامة (١٥م) الإضافة) ، وهي : نسبة شيء إلى اسم بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا (١٦) .

فكل مجرور مضاف إليه .

(الرفع (١٦م) : علم الفاعلية) .

= وقال الكوفيون : إنه أصل فيهما ....

وذهب بعض المتأخرين : إلى أن الفعل أحقّ بالإعراب من الاسم ، لأنه وُجد فيه بغير سبب ، فهو له بذاته . بخلاف الاسم : فهو له لا بذاته ، فهو فرع .

وهو يعني : البناء فرع في الأسماء، وقيل : في الأفعال . وقيل: فيهما » .

(١٤) أي من جهة دلالته على الحدث والزمان بأنواعه، ومن جهة كونه لا يكون إلا محكومًا به . وهذا الذي تقدم مفرق في مواضع كثيرة . انظر المباحث التالية: شرح أقسام الكلمة ص٤ - شرح أقسام الفعل ص٤ - شرح تعريف الفعل ص٤ - شرح تعريف الفعل الماضي ص٥ - وانظر في (شرح خواص الاسم والفعل) النقاط :

كونه فاعلا ص٨ - كونه مبتدأ ص٨ - السين وسوف ص٨ ص٩ - حروف المضارعة ص٩ .

(١٥) انظر في مبحث (شرح خواص الاسم) النقاط : كونه يضاف ويضاف إليه ص٨ - كونه مجرورًا ص٨ - حروف الجر ص٦ .

(١٥م) أي : علامة .

(١٦) مثال اللفظي : مررت بزيد . ومثال التقديري : كتاب زيد . وانظر - ما مضى في خواص الاسم من معناه - عند قوله (وكونه يضاف ويضاف إليه) ، وهـ٦م منها .

(١٦م) في المتن المستقل: والرفع . بواو العطف . وكذا نظيره بعد : والنصب .

لم يَقُلْ (١٧) : (عَلَمَ الفاعل) كما قال في الجر : (عَلَمُ الإضافة) - : لأن الرفع ليس علما للفاعل وحده ، لوجوده في غيره ، كالمبتدأ وغيره . بل له ولأشياء منسوبة إليه : كالمبتدأ، والخبر، واسم (كان ، وما) وغيرهما . والجر لايوجد في غير الإضافة . ولهذا بعينه قال :

(النصب علم المفعولية) ، ولم يقل : (علم المفعول) :

لأنه ليس علما للمفعول وحده ، لوجوده في غيره ، كالحال والتمييز . بل له ولأشياء منسوبة إليه : كخبري (كان ، وما) ، واسمي (إن ، ولا) .

[شرح تعريف التنوين - والإخراج بمحترزات التعريف]

٢٩- (حـد التنوين :

نون ساكنة ، زائدة ، تلحق الاسم بعد كماله ، تفصله عمّا بعده) - فلا يضاف إليها، لأنها مؤذنة بتمام/[ص١١] الاسم بدون المضاف إليه . والإضافة تؤذن بعدم تمامه إلا بالمضاف إليه . ولهذا يجب حذفها عند الإضافة - ثم تمّمه (١) بقوله :

(تثبت لفظا وتسقط خطا) (٢) .

فاحترز بـ(الساكنة) : عن المتحركة ، كنون : رَعْشَنٌ - للمُرْتَعِش - وضَيْفَنٌ (٣) للمُضَيِّف (٤) .

---

(١٧) أي المصنف .

(١) أي : تمم المصنف حد التنوين السابق .

(٢) في المتن المستقل تعريف التنوين هكذا : نون ساكنة ، زائدة تلحق آخر الاسم لفظا وتسقط خطا ووقفا ، وتفصله عما بعده انظر : كتاب الحدود - للأبدي -: ص١٠ بترقيم الأصل .

(٣) في الأصل : ومتيقن .

(٤) أي الطُّفَيْليّ: فالضيفن: هو الطفيلي الذي يَتبع الضيف . لـ(اللسان: (ضيف، ضفن) .

وبـ(الزائدة) : عن الأصلية .

وبـ (اللاحقــة للاســـم) : عن اللاحقة لغيره(٤م) .

وبـ (اللاحقة بعد الكمال) : عن اللاحقة في أوله ، كنون : نُكْسِر ، وانكسر .

وبـ(ثبوتها في اللفظ دون الخط) : عما تثبت فيهما(٤م) .

ولم يَحتج إلى زيادة قوله : (لِغَيْر توكيد) - كما(٥) زاده بعضهم(٦) - لإخراج نون التوكيد الخفيفة : لأنه(٧) قَيَّدَ مَحَلّ زيادتها بآخِر (٨) الاسم، فاستغنى عن إخراجها لأنها لاتَلحق الأسماء .

[شـــرح أقســـام التنـــوين]

(أقســـام التنـــوين الخاصـــة بالاســـم (٨م) ، أربعـــة :

تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض(٩)) .

لأنها لِمعانٍ لاتليق بغير الاسم ; كما تقدم(٩م) .

(٤م) مثل: تنوين الترنم ، والغالى . اللاحقين للفعل والحرف . فانظرهما فى المبحث التالى .

(٥) فى الأصل : عما .

(٦) من هذا البعض: ابن هشام فى (أوضح المسالك) - فانظره، بشرح التصريح: ٣٧/١- والأشمونى: ٣٠/١ .

(٧) فى الأصل : لأنها .

(٨) فى الأصل : بأجزاء .

(٨م) فى المتن المستقل : الخاص بالاسماء .

(٩) فى المتن المستقل بعد كل نوع منها مثاله - هى - على التوزيع - هكـذا : كـزيد - رجـل - مسلمـات - حينئـذ -

(٩م) انظر : ص٧ بترقيم الأصل . وأما تعريف كل قسم منها ، فهو على التوالى :

تنـوين التمكيـن : هو اللاحق للاسم المعرب ، دلالة على بقاء أصالته .=

وأما القسمان الآخران : وهما : تنوينا الترنّم ، والغالي[10] ـ فلا يختصان بالأسماء ، بل يَدخلان على الأفعال[11] والحروف أيضاً .

= تنـوين التنكير : هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ، إشعاراً بأن المراد بها غير معيّن

تنوين المقابلة: هو اللاحق لما جمع بألف وتاء . [وقد عرفه الشارح في ص ٤٧]

تنوين العوض: هو اللاحق للاسم عوضاً عن المضاف إليه ، و ا لجمع المتناهي المعتل اللام عوضاً عن الحرف .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو ـ للفاكهي ـ : ص ٢٨٦ وما بعدها (بتحقيقنا) .

(١٠) تنوين الترنم : هو اللاحق للقوافي المطلقة ، والأعاريض المصرعة والمقفاة . وتنوين الغالي : هو اللاحق للقوافي المقيدة ، والأعاريض المصرعة .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو ـ للفاكهي ـ : ص ٢٩١ وما بعدها .

(١١) في الأصل : الأسماء . وأثبتّ مايتمشى مع السياق . وبمعونة المراجع التالية حيث تنص على أن (الترنم ، والغالي) يدخلان : الأسماء ، والأفعال ، والحروف .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو : ٢٨٢ ـ ٢٨٨ ، ٢٩١ ـ ٢٩٦ ، والأشموني : ٣٠/١ ـ ٣٤ ، وشرح التصريح : ٣٦/١ ـ ١٣٧ .

ويمكن أن تصوب العبارة هكذا : الأسماء ، [والأفعال] ، والحروف أيضاً .

هذا وزاد بعضهم أربعة أنواع أخرى : تنوين ضرورة في المنادى ، ومالاينصرف ، وتنوين حكاية ، وشذوذ . انظر : الهمع ٢/٤ ، والتصريح ٣٧/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٨٢ ، والصبان : ٣٤/١ (وفيه خامس هو : المناسبة) .

[شرح تعريفي الإعراب لفظاً، ومعنى][١٢]
والإخراج بمحترزات التعريف

٣٠- (حد الإعراب ، لفظاً :

ماجيء [به] (١٣) لبيان مُقتضى العامل ، من : حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف) : بيان لـ (ما) ، أي : ماجيء به من هذه الأشياء لبيان مايقتضيه العامل .

واحترزَ به : عمّا جيء به منها لا لبيان مقتضى العامل . فإنه بناء . كما سيأتي[١٤] .

٣١- (وحده ، معنى :

تغيير أواخر الكلم) : والمراد بها : الأسماء ، والأفعال المضارعة .

(لاختلاف العوامل الداخلة عليها) في الأغلب[١٥] :

(لفظا) : في الاسم ، والفعل الصحيحين .

(أو تقديرا) : في الاسم ، والفعل المعتلّين .

وتقييد التغيير بالآخر : بيانٌ لمَحَلّ الإعراب . لا احتراز ، إذ لا يكون الإعراب في غيره .

---

(١٢) (لفظا ومعنى) ترجمان إلى (الإعراب) ، لا إلى (تعريفي)

(١٣) زيادة يستقيم بها الكلام . وهي من المتن المستقل ، ومن نظيره في حد البناء بعد .

(١٤) أي في المبحث التالي ص١٢ .

(١٥) (في الأغلب) : إما أن ترجع إلى (العوامل الداخلة) ، وإما أن ترجع إلى (اختلاف العوامل) .

فإن رجعتَّ إلى الأول ، وكان المراد بغير الأغلب : العامل المعنوي ، والعامل المتأخر .

وإن رجعت إلى الثاني ، كان المراد بغير الأغلب : التغيير للإتّباع ، أو النّقْل ، أو المناسبة ، أو التخلص من التقاء الساكنين ، أو الوقف ، أو الإدغام ، أو التخفيف .

وأما تغيير ماقَبْلِ الآخِر معه في: امْرِئٍ ، وابْنِمٍ: فمذهب البصريين - قال ابن هشام: وهو الصواب[١٥م] -: إنه ليس بإعراب، وإنما هو إِتْباع [١٦] .

٣٢- والمراد بالعامل : مابِهِ يَتقوّم المعنى المقتضِي للإعراب .

أي : مابه يَتحصّل ويُوجَد المعنى المقتضِي له .

فالعامل شيء ، والمقتضِي للإعراب شيء آخَر .

فالعامل في : قام زيد - مثلا - : قام . والمقتضِي للإعراب : الفاعلية . وإنما يَتحصّل ويَتقوّم[١٧] بـ(قام) .

كذا عرّفه ابن الحاجب [١٨] .

واعتُرِض بأنه [١٩] : لايَتناول عامل الفعل ،لأن عامله ليس بسبب لمقتضِي إعرابه ، إذ مقتضِي إعرابه مشابهته للإسم ، وعامله (لم ، أو لن) - مثلا - وليسا بسببين لمشابهته له .

٣٣- فالأَولى ماعرّفه به بعضهم : بأنه ماكان معه جهة اقتضاء لذلك الأثر ، أو دَعَا الواضعُ إلى ذلك : كالحروف الجارة .

فإن الواضع لمّا رآها مُلازِمة للأسماء غير مُنزَّلة منها منزلة الجزء ، [٢٠] ورأى أنّ كلّ مالازَمَ شيئا أثَّرَ فيه .

(١٥م) (وهو الصواب) : من كلام ابن هشام .

(١٦) انظر : شرح الشذور : ٣٤ . والمنقول هنا ليس نص ابن هشام بحروفه . وأما مذهب الكوفيين : فإنه إعراب ، لأنهما معربان من مكانين عندهم .

(١٧) أي المقتضِي .

(١٨) انظر : الكافية - بشرح الرضي - ٢٥/١ .

(١٩) أي تعريف ابن الحاجب .

(٢٠) لعلّ الواو مقحمة ، وإلا ظلت (لمّا) قيل بدون جواب .

لأنه (٢١) مُتناوِل لعامل الفعل(٢٢) ، لدخوله فيما دعا الواضع، لأن مُلازَمة (لم) - مثلا - للفعل وعدم تنزيلها منه منزلة الجزء، دعا الواضع إلى تأثيرها /[ص٢أ] فيه .

ثُمّ في كلامه (١) إجمال(٢) : إذ مقتضاه أن للإعراب عند جميع النحويين حَدّاً بالنظر إلى (اللفظ) ، وحداً بالنظر إلى (المعنى) . وليس كذلك .

بل فيه مذهبان - : أحدهما: أنه لفظيّ . والآخَر : أنه معنويّ . فمن رأى الأوّل (٣) ، حَدَّه بالأول . ومن رأى الثاني ، حده بالثاني (٤) .

[شرح تعريفي البناء لفظاً ومعنى]
والإخراج بمحترزات التعريف

٣٤-(حد البناء لفظا) :

---

(٢١) هذا تعليل لأولوية تعريف البعض .

(٢٢) الذى هو محل الاعتراض السابق على تعريف ابن الحاجب .

(١) أي المصنف .

(٢) الإجمال خلاف اللبس . فالإجمال : أن لاتتضح الدلالة ، وذلك بأن يحتمل اللفظ المراد وغيره من غير تبادر لأحدهما .

واللبس : تبادر فهم غير المراد .

انظر : الصبان : ٥٦/٢ ، وياسين على شرح التصريح : ٢٨/١ . وفي ياسين خمسة أبيات في الفرق بينهما

(٣) في الأصل : للأول .

(٤) في المتن المستقل بعد تعريفي الإعراب ، جاء قول المصنف : «ألقاب الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وخفض ، وجزم » . انظر كتاب الحدود - للأبدي ، ص١١ بترقيم الأصل . وهذه الزيادة ستأتي هنا قريبا بعد تعريفي البناء .

ماجيء به ، لا لبيان مقتضى العامل : من شبه[5] الإعراب) - بكونه : حركة ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً -

(وليس حكاية ، أو إتباعاً ، أو نقلاً ، أو تخلصاً من سكونين) :

في : (زَيْدٍ)، في قولك : مَنْ زيدٍ ؟ - لمَنْ قال : مررت بزيدٍ . وضمة النون في قوله تعالى : "فَمَنُ أوتِيَ كِتَابَهُ[6] " في قراءة (وَرْش)[7] بنقل حركة الهمزة .

والكسرة في دال : "الحَمْدِ لِلّهِ" [8] ، في قراءة بعضهم[9] وكسر النون أو فتحها في : مِنَ ابْنِك ، أو مِنَ الرَّجُل .

ليست [10] ببناء : لأن الأولى : حركة حكاية . والثانية : حركة نَقْل - والثالثة : حركة إتْباع . والرابعة : حركة تخلّص من سكونين .

وإنّما لم تكن بناء : لأنها حركات عارضة لااعتداد بها [11].

٣٥- (وحده ، معنى :

لزوم آخر الكلمة حركة ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً [12] - لغير عامل ، ولااعتلال).

---

(٥) (شبه) : بكسرة فسكون ، وبفتحتين - اللسان .

(٦) الإسراء : ٧١/١٧ .

(٧) انظر : تقريب النشر في القراءات العشر : ٣٦ - (ط مصطفى الحلبي، ط الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م)

هذا ، و : ورش: هو عثمان بن سعيد بن عديّ، المصري . غلب عليه لقب (ورش) . أصله من القيروان . مولده ووفاته بمصر . توفي سنة ١٩٧ هـ . الأعلام : ٣٦٦/٤ .

(٨) الفاتحة : ٢/١ . وفي مواضع أخرى كثيرة في القرآن الكريم بلغت (٢٣) موضعاً .

(٩) هو الحسن البصري، في سورة الفاتحة فقط . انظر : النشر في القراءات العشر : ٤٧/١ .

(١٠) أي الحركات المبينة في الأمثلة الأربعة السابقة .

(١١) في المتن المستقل بعد تعريف البناء لغةً ، جاء قول المصنف : "حد البناء لغةً=

واحترزَ به(١٣) : عن لُزوم آخِر الكلمة ذلك لعاملٍ، أو اعْتِلال . كالفَتَى - مثلا - فإنّه لزم الألِفَ لتَحرُّكِ يائه وانْفِتاح ماقبلها . فليس ببناء .

وفي لُزوم آخـر الكلمة شيئاً من ذلك لأجل العامل ، حتى يَحتاج إلى الاحتراز عنه - نَظَرٌ .

إلاّ أنْ يقال : المراد جِنْس الحركة أو الحرف ، لانَوْعُهما . ولا شكّ أنّ مايُعرَب بالحركات أو الحروف مُلازِم لهما عند العامل . فيَصِحّ في الحركة والحرف .

أو يقـــال : المراد باللزوم : مادام ذلك العامل الخاصّ (١٤) . فيصح في الكُلّ .

إلّا أنّ في إطلاق اللزوم على مثل هذا ، نَظَراً .

والحَـــقُّ : أنّه لايَحتاج إلى الاحتراز عنه .

ثُمّ الإجمال في هذا كالذى قبله (١٥) .

[شـرح ألقـاب الإعـراب ، وألقـاب البنـاء]

(ألقـاب الإعـراب ، أربعـة (١٦) :

رفـع ، ونصـب) - في الاسم ، والفعل المضارع - (وخفـض) - في الاسم - (وجـزم) ، في الفعل .

فأنواعه في الاسم ، ثلاثة : رفع ، ونصب ، وخفض .

= وَضْع شيء على شيء يراد به الثبوت » .

(١٢) الأمثلة على الترتيب : يامحمدُ - يامحمدون - اكتبْ - اكتبوا .

(١٣) أي بقوله (لغير عامل ، ولا اعتلال) .

(١٤) أي موجوداً . ويجوز جعل (دام) تامّة .

(١٥) أي في الإعراب ، في المبحث السابق .

(١٦) انظر : هـا من نفس الصحيفة .

لأن المعاني التي تجيء في الاسم بالإعراب لبيانها، ثلاثة أجناس:

معنى هو عُمْدة في الكلام لايَسْتغني عنه: كالفاعلية . وله (الرفع) .

ومعنى هو فَضْلة يَتمّ(١٧) الكلام بدونه : كالمفعولية . وله (النصب) .

ومعنى بين العمدة والفضلة : وهو الإضافة (١٧م) . وله (الخفض) .

وأنواعه في الفعل المضارع أيضاً ثلاثة ، لأنه محمول في الإعراب على الاسم ، فكانت له ثلاثة أنواع كالاسم :

فأعرب : (بالرفع ، والنصب) . إذ لم يَمنع منهما مانع .

ولم يُعرَب : بالخفض . لأنه لايكون إلا للإضافة ، والفعل لا يقبلها (١٨) لما تقدم (١٩) .

فلمّا لم يعرب بالخفض ، عُوِّض عنه (بالجزم) .

(ألقاب البناء(١٩م) ، أربعة الأول:

ضـــم) : في الاسم : نحو : حَيْثُ ، وقَبْلُ . وفي الحــرف : في مُنْذُ ـ على لغة مَنْ جَرّ بها (٢٠) ـ ولاضمّ في الفعــل .

---

(١٧) في الأصل : تتم .

(١٧م) إذ المضاف إليه : قد يكون عمدة ، وقد يكون فضلة . فمثال الأول : مر بزيد ، وجاء غلامه . ومثال الثاني : مررت بزيد ، ورأيت غلامه .

(١٨) في الأصل : لم .

(١٩) انظر : في مبحث (شرح خواص الاسم) النقاط : كونه يضاف ويضاف إليه ص٨ ، وكونه مجرورا ص٩ ، حروف الجر ص٦ .

(١٩م) في المتن المستقل : وألقاب : بواو العطف .

(٢٠) أما على لغة من لم يجر بها : فهي اسم . انظر : الأشموني ٢/٢٢٧ ومابعدها .

(وفتح) : في الاسم : نحو : أينَ ، وكيفَ . وفي الفعل : نحو : قامَ ، وقَعَدَ . [ص ٣][1] وفي الحرف : نحو : إنَّ ، وليتَ .

(وكسر) : في الاسم : نحو : أمْسِ ، وهؤلاءِ . وفي الحرف : نحو : باء الجر ، ولامه . ولا كسر في الفعل .

(وسكون) : في الاسم : نحو : مَنْ ، وكَمْ . وفي الفعل : نحو : قُمْ ، واقعدْ . وفي الحرف : نحو : أنْ ، ولَنْ [2] .

[شرح حال الأسماء ، والأفعال]

من حيث الإعراب والبناء

(الأصل [2م] في الأسماء : الإعراب . وما بنى منها ، فعلى خلاف الأصل) [3] :

لأنه يُعْتَقَب [4] عليها من المعاني مايَحتاج إلى الإعراب لبيانها ، نحو: ماأحسنَ زيداً ، وما أحسنَ زيدٌ ، وماأحسنُ زيدٍ .

فإن معنى الأول : شيء أحسن زيدا .

ومعنى الثاني : نفي الحسن عنه .

ومعنى الثالث : أىُّ عُضْوٍ من أعضائه ـ أو خُلُقٍ من أخلاقه ـ أحسنُ ؟

---

(١) في طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره في هـ١ ص٥ ، وهـ٦ ص٩ ، وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى على طلبة العلم بجامع الأزهر ، لله تعالى » .

(٢) في متابعة الشارح للمصنف في التمييز بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب ، بصرى . وأما الكوفيون فلا يفرقون . انظر : الرضى : ٢/ ٣ .

(٢م) في المتن المستقل : والأصل .

(٣) انظر : هـ ١٣ ص١٠ .

(٤) في الأصل : يتعقب . وهي لاتؤدى المعنى المراد . ويعتقب : يتناوب . راجع اللسان : (عقب) .

(والأَصْلُ فى الأفعال : البناء . وما أُعْرِبَ منها ، فعلى خِلافِ الأصلِ) (٣) :

لاسْتِغْنائها عن الإعراب، باختلاف صِيَغِها، لاختلاف المعانى التى تَعْتَوِرُ (٥) عليها.

(والمَبْنِىُّ من الأسماء ، سِتَّةٌ :

المُضْمَرات ، وأسماءُ الإشارة ، وأسماء الشروط (٥م) ، وأسماءُ الإستفهام ، وأسماء الأفعال ، والمَوْصُولات .

وزادَ ابنُ مالك سابعًا ، وهى : الأسماء قَبْلَ التركيب (٦)) :

وذلك لأنَّ عِلّة بناء الاسم مُنْحصِرة فى مُشابَهتِهِ للحَرْفِ (٧) :

فى الوَضْع ، أو المعنى ، أو الاستعمال ، أو الإهمال (٨) .

---

(٥) تعتور : تَتَناوَب . اللسان (عور).

(٥م) فى المتن المستقلّ : الشرط .

(٦) الذى يُؤْخَذ من الأشمونى والهمع : أن الذى زاده ابن مالك صراحةً ، هو فى أسباب البناء ، وهو الشَّبَه الإهمالى ، ومَثَّل له بفواتح السُّوَر . وأنّ زيادة الأسماء مطلقًا قبل التركيب - بهذا التصريح - هى لغَيْر ابن مالك .

قال الأشمونى (٥٦/١): «عَدَّ فى شرح الكافية من أنواع الشبه: الشبه الإهمالى . ومَثَّل له بفواتح السور .

والمرادُ : الأسماء مطلقًا قبل التركيب . فإنّها مَبْنيّة لشبهها بالحروف المُهْمَلة: فى كَوْنها : لاعاملة ولامعمولة...» .

وقال الهمع (١٧/١) : « .... الخامس : الإهمالى ذكره ابن مالك فى الكافية الكبرى ، ومَثَّل له فى شرحها بأوائل السُّوَر-فإنّها تُشْبِه الحروف المهملة ، كَبَلْ ... ، فى كونها : لاعاملة ولامعمولة ...

وجَعَلَ بعضهم من هذا النوع : الأسماءَ قبل التركيب ...»

هذا ، وابن مالك : هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، ابن مالك جمال الدين توفى بدمشق سنة ٦٧٢ هـ . الأعلام: ١١١/٧

(٧) ليس هذا موضع اتّفاق ، بل هناك أسباب كثيرة عند بعضهم ، ذكرها الهمع (١٦/١) فى ثمانية . وانظر أيضًا : الصبان : ٥٧/١ .

(٨) زاد فى الهمع (١٦/١ - ١٨) - فوق هذه الأربعة - أربعة أخرى: الافْتِقار ، اللَّفْظ ، الجُمُود =

فُبنيتْ المضمراتُ ، وأسماءُ الإشارة ، والشروط ، والاستفهام [٩] : لمشابهتها الحرفَ فى (المعنى) .

- إذ شابهت أسماءُ الشرط :(إن) الشرطيّةَ .

- وأسماءُ الاستفهام : همزتَه .

وأما إعـراب (أيّ) شرطيّةً ، أو استفهامية : فلمعارضة شبه الحرف فيها لزوم الإضافة ، التى هى من خواصّ الأسماء .

- وأسمـاءُ الإشـارة [١٠] : لمشابهتها حرفاً كان ينبغى أن يوضع [١١] للإشارة ، لأنها كالخطاب والتنبيه ، فحقها أن يوضع[١١م] لها حرف يَدُلّ عليها ، كما وضعوا لهما حرفاً يدل عليهما .

- والمضمـراتُ : (الياءُ، و(نا) ، والكاف ، والهاء) : حروفا [١٢] فى : إياى ، وإيانا ، وإياك ، وإياه .

إذ دَلّتْ الياء [و(نا)] [١٣] فى (إياى، وإيانا) على: المتكلم . والكاف فى (إياك) على : الخطاب . والهاء فى (إياه) على : الغيبة [١٤] ، وكلّ مضمر متضّمن معنى التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة

= الاستغناء باختلاف الصيغ لاختلاف المعانى عن الإعراب .

(٩) فى الأصل : فى الاستفهام .

(١٠) أى : وبنيت أسماء الإشارة .

(١١) فى الأصل : توضع . بالتاء .

(١٢) أى : وبنيت المضمرات ... لمشابهتها حروفا .

(١٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٤) جعل الشارح الضمير هو (إيا) واللواحق بعده حروفا ، هو مذهب سيبويه من مذاهب ستة . انظر الهمع ٦٧/٢ .

ثم إن تشبيه الضمائر التى ذكرها بتلك اللواحق ، لم أره لغيره .

وقيـــل : بُنيتْ [١٥] : لمُشابَهة الحرف فى (الوضع) : كالتاء ، و(نا) من : جئتنا . فالتاء على حرف : كباء الجر . و(نا) على حرفين : كمِنْ . وحُمِل الباقى [١٦] .

والموصولات ، وأسماء الأفعال : لمشابهتها الحرف فى (الاستعمال) [١٧] :

- إذ شابهت الموصـــولاتُ : الحروفَ ، فى افتقارها إلى الجمل ، إذ الحروف بأسرها لاتستعمل إلا مع الجمل؛ إما ظاهرة وإما مقدَّرة [١٨] .

وأما إعراب (اللذين ، واللتين) : فلمعارضة شبه الحرف فيهما مافيهما من التثنية التى هى من خواصّ الأسماء .

---

(١٥) أى الضمائر .

(١٦) وقيل : بنيت الضمائر أيضا : لمشابهة الحرف فى الافتقار والاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعانى . انظر : الرضى : ٢/٣

وأجاز التسهيل (٢٩) فيها اجتماع أربعة أوجه للشبه : الوضع ، والافتقار ، والجمود والإستغناء المذكور .

كما أجاز الهمع (١/١٧ ، ١٨) اجتماع خمسة : المعنى ، والإفتقار ، والوضع ، والجمود والاستغناء .

(١٧) أدرج الهمع (١/١٧) الموصولات تحت الشبة (الافتقارى) . وأسماء الأفعال تحت الشبه (الاستعمالى) . وكذلك فعل الأشمونى (١/٥٣ ،٥٤) .

ولعل الشارح فى إدراجه الشارح فى إدراجه الاثنين معا تحت الشبه (الاستعمالى) ، قد تابع أوضح المسالك (شرح التصريح : ١/٥٠ - ٥٢) فى إدراجهما تحته ، وبجعل مرمى بيت الألفية - كما يوضح شارحه - (وكِناية عن الفِعْل بِلَا .. تأثُّرٍ وكافتقار أُصِّلاَ) : (الاستعمالى) فقط .

على حين جعل الأشمونى مرماه : (الاستعمالى ، والافتقارى) معا .

(١٨) مثال الظاهرة : مررت بزيد . ومثال المقدرة : جاء الذى فى الدار .

- ومشابهتـــها (١٩) أسماء الأفعال: (كَصَهْ ، ودَرَاكِ): فى أنها عاملة غير معمولة ، إذ هى أبدا مسندة إلى الفاعل ولايعمل فيها شىء (٢٠) .

فأشبهت الحروف العاملة ، كإنَّ وأخواتها .

- والأسماء قبل/[ص١٤] التركيب : (كفَوَاتِح السُّوَر) : لمشابهتها للحروف (١) المهملة ، فى : أنها (لاعاملة ولامعمولة) .

وقال بعضهم : إنها موقوفة (٢) .

وآخـــرون : أنها معربة حُكْماً (٣) .

(والمـعـرب من الأفعـــال :

الفعــل المضـــارع) - لمشابهته الاسم - كما تقدم (٤) - (بشرط : أن يَعْرَى من نون التوكيد المباشرة له (٤م) ، ومن نون الإناث) .

فلو لــم يَعْــرَ منهمــا :

بُنِىَ على (الفتح) مع نون التوكيد (٥) وعلى (السكون) مع نون الإناث (٥)

---

(١٩) الصواب : ومشابهة .

(٢٠) هذا مذهب الجمهور . وفيها مذهبان آخران . انظر الهمع : ١٧/١ ، والأشمونى والصبان : ٥٧/١ ، ٥٤ ، ١٩٦/٣ ، وشرح التصريح : ٥٠/١ ، ٥٩ ، ١٩٥/٢

(١) فى الأصل : فتحروف .

(٢) أى لامعربة ولامبنية . انظر الأشمونى : ٥٦/١ .

(٣) أى : قابلة للإعراب انظر الصبان : ٥٦/١ . ونقل الصبان التوفيق بين هذا القول والذى قبله .

(٤) انظر هذه المشابهة وأوجهها : ص٩ بترقيم الأصل .

(٤م) فى المتن المستقل : نونى التوكيد المباشرتين .

(٥) بناء المضارع على الفتح عند مباشرة نون التوكيد له ، أصح أقوال ثلاثة . وبناؤه على السكون مع نون الإناث ، أحد قولين .

انظر الهمع : ١٨/١ ، والأشمونى والصبان : ٦٠/١ - ٦٢ .

وإنما بنى مع نون التوكيد :

لأنه لو أعرب على ماقبلها ، لم يُعلَم أنه مسند إلى الواحد أو إلى غيره فى نحو : هَلْ يَضْرِبُنَّ ؟

ولو أعرب عليها، لَجَرَى الإعراب على مايشبه التنوين، وهو غير جائز .

وكان بناؤه على الفتح : لخِفّته (٦) .

وإنما بنى (٧) مع نون الإناث :

لأنه اتصل به ما لا يتصل بالأسماء ، إذ ضمائر الرفع البارزة لا تتصل (٨) [بها] (٩) فضَعُفَ - لذلك - شبهه بالاسم ، فرجع إلى أصله من البناء .

وكان على السكون : حَمْلاً على نظيره من الماضى المسند إلى النون ، فقالوا : يَقُمْنَ - كما قالوا : قُمْنَ .

فإن لم تباشره نون التوكيد (١٠) : أُعربت تقديراً (١١) لعدم علة البناء (١٢).

(والمبنى من الأفعال :

الفعل الماضى ، وفعل الأمر) : لعدم عِلّة الإعراب فيهما (١٣).

---

(٦) أو لتركبه معها تركيب (خمسة عشر) . انظر : الأشمونى ١/٦٧ .

(٧) فى الأصل : بقى .

(٨) فى الأصل : يتصل . بالياء .

(٩) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٠) مثل : يَضْرِبانِّ ، يَضْرِبُنَّ ، تَضْرِبِنَّ .

(١١) أى بثبوت النون المقدر وجودها أو بحذفها كذلك - فى حال النصب والجزم - حيث إن النون قد حذفت لتوالى الأمثال ، والمحذوف لعلة كالثابت .

(١٢) هذا على أصح الأقوال الثلاثة المشار إليها فى هـ ٥ .

(١٣) يعنى : مشابهة الاسم . التى أعرب لأجلها المضارع . انظر المضارع : أوائل الصحيفة ، وكذا هـ ١ منها .

(فالماضي : مبني على الفتح تحقيقًا) : لفظًا ، في نحو : ضَرَبَ .

وتقديرا في نحو : رَمَى .

وبُنِيَ على الحركة : لوُقُوعِهِ موقع الاسم ، في نحو خبر المبتدأ ، والاسم متحرِّك .

وكانت فتحة : لخِفَّتِها .

(مالم يَعرِض له عارِضٌ) يمنع بناءها[١٤] على الفتح .

فيُسَكَّن : إن اتّصل به ضمير رفع متحرك : كضَرَبْتُ . كَراهةَ تَوالِي أربع حركات فيما[١٥] هو كالكلمة [١٦] .

ويُضَمّ : إن اتصل به واو الجمع ، لمُناسَبةِ الواو .

(والأمر : مبني[١٧] على مايُجزَم به مضارعه) :

فيُبْنَى على السكون : في نحو : اضْرِبْ . لأنه الأصل في البناء ، ولا مقتضى للخروج عنه .

وعلى حذف النون : في نحو : اضْرِبَا ، واضربوا ، واضربي .

وعلى حذف حرف العِلّة : في نحو : اغْزُ ، واخْشَ ، وارْمِ . لأنه [١٨] نائب السكون [١٩] .

---

(١٤) في الأصل : بناؤه .

(١٥) في الأصل : فيها .

(١٦) وأما مالم يتوالَ فيه ذلك ، مثل : دَحْرَجْتُ ، واستغفرتُ ـ فيُحمل على مافيه التوالي ، طَرْدًا للباب . انظر : الصبان : ٥٨/١ . وفيه عن بعضهم تعليل آخر جيّد للتسكين .

(١٧) بناء الأمر هو مذهب البصريين . والكوفيون على إعرابه . انظر : الهمع : ١٥/١ ، والأشموني : ٥٧/١ ـ ٥٩ ، والرضي : ٢٦٨/٢ ، وشرح التصريح : ٥٥/١ ، والإنصاف : ٥٢٤/٢ م ٧٢ .

(١٨) أي الحذف بنوعيه : النون ، والحرف المعتل .

(١٩) في المتن المستقل بعد الكلام عن بناء الأمر ، جاء قول المصنف : « والحروف : كلها مبنية » . انظر : كتاب الحدود ـ للأبدي ـ صـ ١٣ بترقيم الأصل .

[شـــرح حـــال البنــــاء]

من حيث ؛ أصالة السكون فيه ، وفرعيّة الحركة

(والأصل فى البناء : السكون) : لأنه أخفّ ، فاعتباره أقرب .

(ومابنى منها) - أى من المبنيّات - (على حركة : فعلى خلاف الأصل) ، فلا يُعدّل إليه إلا لسبب .

(وأسباب البناء على حركة[٢٠] : خمسة :

الأول : الفرار من التقاء الساكنين : كأيْنَ) :

إذ لو سكن آخرها ، لزم التقاء الساكنين . وحُرّك بالفتح : لكثرة دوْرها[٢١] .

(الثانى : كون الكلمة عرضة لأن يبتدأ[٢٢] بها : كلام الإبتداء) .

ولايمكن الابتداء بالساكن . وفتحت : فرْقاً بينهما وبين لام الجرّ ، فى نحو : لِمُوسَى عَبْدٌ .

(الثالث : كون الكلمة لها أصل فى التمكّن : كأوّلُ) : إذا نُوى معنى ماأُضيف إليه دون لفظه .

فإنه مبنى على الحركة: إشعارا بعُروض [ص١٥] سبب البناء وأن أصله التمكن .

(الرابع : كون الكلمة على حرف واحد : كبعض المضمرات) المتّصلة ، وحروف الجر : كالباء ، واللام .

فإنه بُنى على الحركة : تعويضاً عما نقصه ، لقيامها مقام الحرف .

---

(٢٠) فى المتن المستقل : الحركة .

(٢١) أى وكثرة الدور يناسبه الحركة الخفيفة ، وهى الفتح .

(٢٢) فى المتن المستقل : يبدأ .

(الخامس : كون ماضى) - أى الحركة - (فيه شبيهها بالمعرب : كالفعل الماضى .

لأنه شبيه بالمضارع ، فى وقوعه[1] : صفة ، أو صلة) للموصول (أو حالا ، أو خبرا)[1م] للمبتدأ .

فبُنى على حركة لذلك .

---

(١) فى المتن المستقل : لوقوعه .

(١م) فى المتن المستقل : أو خبرا أو حالا .

[شـرح تعـريف جَمْـع التكسير]

٣٦- (حـد جمـع التكسير [٢])

- (ما تَغَيَّرَ فيـه بنـاء واحِدِه[٢م]:

تَفَصْلـاً): إمّا بزيـادة: كصِنْوٍ، وصِنْوانٍ [٣] - أو بنقـص: كتُخَمةٍ، وتُخَم [٣م] - أو بتبديل شَكْل: كأَسَدٍ، وأُسْد - أو بزيادة وتبـديل شكـلٍ: كرِجال[٤] - أو بنقص وتبديل شكل: كرُسُلٍ [٥] - أو بهِنّ[٦]: كغِلْمانٍ [٧].

(أو تقـديراً): كهِجانٍ [٨] - فإن لفظه حالة الإفراد كلفظه [٩] حالة الجمع. يقال: ناقةٌ هِجانٌ، ونُوقٌ هِجانٌ. لكن حركته فى الإفراد مُخالِفة لحركته فى الجمع تقديراً، إذهو مفرداً: كحِمارٍ، وجمعاً: كرِجالٍ [١٠]

---

(٢) فى المتن المستقل قبل تعريف جمع التكسير، جاء قول المصنف:

«حد المفرد: مالم يقترن به علامة تثنية أو جمع»

انظر: كتاب الحدود - للأبدى - ص ١٥ بترقيم الأصل.

(٢م) فى المتن المستقل: مفرده

(٣) الصنو: المثل. اللسان.

(٣م) التخمة: الثِّقَلُ الذى يصيب من الطعام الردىء. اللسان: (وخم).

(٤) أى فى جمع: رجل.

(٥) أى فى جمع: رسول.

(٦) أى: بزيادة، ونقص، وتبديل شكل.

(٧) أى فى جمع: غلام.

(٨) الهجان: البيض الكرام. اللسان.

(٩) فى الأصل: لفظة. بالتاء.

(١٠) وهذا على اعتباره جمع تكسير، كما هو مذهب سيبويه. أما على اعتباره اسم جمع: =

- (ويدل على أكثر من اثنين) غالباً ، لجواز إطلاق الجمع على الاثنين مجازاً .

[شرح تعريف جمع المؤنث السالم ، والإخراج بمحترزات التعريف]

٣٧- (حد جمع المؤنث السالم : ماجُمع بألف وتاء مزيدتين) .

فخرج [١١] : نحو : أبيات ، وأموات . لأن تاءهما [١٢] أصلية .

ونحو : قُضاة ، وغُزاة . لأن ألفهما أصلية .

ولايُشْكِل بحذف التاء في نحو : قائمات [١٣] : لأن تاء التأنيث زائدة ليست من الكلمة .

[شرح تعريفي جمع المذكر السالم ، وشروط إعرابه بالحروف]

٣٨-(حد جمع المذكر السالم :

- ماذلّ على أكثر من اثنين) [١٤] - دخل : جمع التكسير - (وسلم فيه بناء واحده) . خرج : جمع التكسير .

= فلا يحتاج إلى اعتماد التغيير التقديري ، كما رجحه في التسهيل .

انظر : الأشموني ٤/١٢٠ ، وشرح التصريح : ٢/٣٠٠ ، والتسهيل : ٢٦٧ .

هذا،وقد أورد العلماء من هذا النوع سبعة ألفاظ : فُلْك ، ودِلاصٌ ، وشِمالٌ ، وعِفْتانٌ ، وكِنازٌ ، وإمامٌ ، وهِجانٌ . انظر الأشموني والصبان : ٤/١٢٠

(١١) أي بـ(مزيدتين) .

(١٢) في الأصل : تاؤهما .

(١٣) أي التاء التي كانت في المفرد : قائمة .

(١٤) في المتن المستقل ، بعد (اثنين) وقبل (وسلم) ، جاء قول المصنف : "وأغنى عن متعاطفينَ" .

انظر كتاب الحدود للأبدي - : ص١٥ بترقيم الأصل .

٣٩- (أو : ماجُمِـع بـواو) - مضموم ماقبلها - (ونون) - مفتوحة - (رفعـاً) - أى فى الرفع - (وبياء) - مكسور ماقبلها - (ونون) - مفتوحة - (جرًا ونصبا)، أى فى الجر والنصب .

ثُمّ إنْ كان آخِر الاسم الذى يراد جمعه ، صحيحاً أو ملحَقاً به [١٥] : لحقته هذه الحروف من غير تغيير .

وإن كان آخره ياء قبلها كسرة ، نحو : قاضِى : حذفت الياء ، نحو : جاءنى قاضُونَ .

فإن أصله : قاضِيُونَ . نُقلت حركة الياء إلى ماقبلها[١٦] ، طلبا للخفّة . وحُذفت الياء للالتقاء الساكنين . وكذلك فى الجر والنصب .

وإن كان آخره ألفاً ، نحو : مصطفى : حذفت ألفه ، وبقى ما قبلها مفتوحاً ، نحو : جاءنى مصطفَوْنَ .

أصلـه : مصطفَيُونَ . قُلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها . فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقى ماقبلها مفتوحاً لعدم موجب تغييره [١٧]

---

(١٥) الملحق بالصحيح ، ثلاثة أشياء :

أ - المعتل الجارى مجرى الصحيح : وهو ما آخره ياء أو واو ، ساكن ماقبلهما مشددتان أو مخففتان . نحو : مَرْمىّ ، ومَغْزُوّ ، وظَبْى ، ودَلْو .

ب - المهموز غير الممدود : نحو : رَشَأ .

جـ - الممدود الذى همزته أصلية . نحو : قُرّاء . انظر الهمع : ١/٤٦ ، ٤٤٠ .

(١٦) أى بعد سلب حركة ماقبلها ..

(١٧) فى الأصل : يغيره . وهناك علل أخرى لبقاء الفتح قبل الألف ، وهى : للدلالة على الألف المحذوفة ، ولئلا يلتبس بالمنقوص . انظر : الهمع ١/٤٦ .

وأقول : العِلَل فى مثل ذلك قد تعدّد ، وكل يذكر مايراه فى تطبيق القواعد ، ولامانع .

(ويُشترط في إعرابه) - أي جمع المذكر السالم - (بهذه الحروف) (١٨):
- إنْ (١٨م) يكونَ) - يعني : مايراد جَمْعه بها - (عَلَمـاً :
أنْ يكـون عَلَمـاً ، لمـذكَّـر (١٩) ، عاقل) : لأن هذا الجمع أشْرَف (٢٠) الجموع ، لسلامة واحده من التغيير . والمذكر العلم العاقل أشرف من غيره . فأعطى الأشرفُ الأشرفَ .
فلا يُجمـع بهـا : نحو : العَيْن . لخُلُوِّه من الثلاثة (٢١) - ولانحو : المرأة . لخلـوه من اثنيـن (٢٢) - ولانحـو : واشِـقٍ - علمـا . (٢٣) / [ص ١٦] لكَلْبٍ - لخلوه من واحد (١).

---

(١٨) هناك شروط أخرى زيادة على هذه الشروط الخاصة ، ستأتي في شروط التثنية ص١٧، إذ الشروط العامّة فيهما سواء . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، ٤٣، ٤٥، وياسين على التصريح : ٧٠/١ .

(١٨م) في المتن المستقل : فإن : بالفاء .

(١٩) أي مذكر باعتبار المعنى ، لا اللفظ . انظر : الصبان : ٨٠/١ ، والهمع : ٤٥/١ .

(٢٠) في الأصل : أشرق .

(٢١) أي : علماً ، لمذكر ، عاقل .

(٢٢) أي : عَلَماً ، لمذكر . ولو مثل الشارح بـ(زَوْج) مراداً بها الزوجة ، - بدلا من : المرأة - لكان أَوْفَق . إذ يكون الخُلُوّ في (زوج) من الاثنين (علما ، لمذكَّر) - كما أراد - مع استيفائها بقية الشروط التي ستأتي (خال من تاء التأنيث ، ومن التركيب) .
بخلاف (المرأة) - كما مثل - فلم تستوف (خال من تاء التأنيث) .
ولو أراد أن يستوعب أمثلة الخلو من اثنين ، لذكر أيضاً : الحَجَر ، والشَّهْباء . - علما لفَرَس -
إذ الخلو في الأول من (علما ، عاقل) . والخلو في الثاني : من (لمذكر ، عاقل) .

(٢٣) (علما) مكررة في الأصل .

(١) أي : عاقل .
ولو أراد الشارح أيضا أن يستوعب أمثلة الخلو من واحد ، لذكر كذلك : الرجل ، وزينب .
إذ الخلو في الأول من (علما) . والخلو في الثاني من (لمذكر) =

(خـــــال)ـ كذا فيما رأيت . والصواب : خاليًا ـ(من تاء التأنيث ، ومن التركيب)، إسناديًا كان أو مزجيًا .

فلا يُجمع : نحو : طلحـــة[٢] لوجـود التاء فيه ـ ولانحو : سيبويه [٣] ، وبَرَقَ نَحْرُه[٤] . لوجود التركيب.

ـ(وإن يكـان) ـ يعنى : مايراد جمعه ـ(صفة ،فيشترط فيه : أن يكون صفة لمذكر ، عاقل) ، لماتقدم [٥] .

فلا يُجمــــــع : نحو : حائض . لأنه صفة لمؤنث ـ ولانحو: سابق ـ صفة لفرس ـ لأنه لغير عاقل .

(خــــال)ـكذا فيما رأيت . والصواب : خالية[٦](من تاء التأنيث).

= وإنما استدركت على الشارح ماذكرته فى الحاشيتين (١٠٢٢) ، لمارأيت من منطقيته فى التصنيف ، والاستيعاب فى مثل هذا من شأن المنطقيين .

ولعله ترك هذا الإستيعاب ، لأنه أراد أن يسير فى التمثيل للخلو من : ثلاثة ، إلى اثنين ، إلى واحد . وهذه طريقة منطقية أخرى .

(٢) أى علمًا لرجل . وأجاز الكوفيون جمع ذى التاء مطلقًا هذا الجمع . انظر : الهمع ٤٥/٢ ، والرضى ٨٧/٢ ، والأشمونى ٨٧/١ .

(٣) أجاز بعضهم جمع المزجى مطلقًا . وبعضهم إن ختم بويه . انظر : شرح التصريح ٧٢/٢ ، والأشمونى والصبان ٨٧/٢ ، والهمع ٤٢/١ .

وانظر أيضًا : الرضى ١٨٦/٢ فله فيه تفصيل آخر .

(٤) برق : لمع . ونحره : أعلى صدره . اللسان : (برق ، نحر) .

(٥) انظر : أواخر ص١٨ بترقيم الأصل .

(٦) فوق كلمة (خالية) فى الأصل ، وضعت علامة سقط ، ثم كتب فى طرة الصحيفة العبارة التالية "لكن قابلة لها ، أو تدل على التفضيل . كالعاقلون ، والأفضلون " .

والأسلوب فى الأصل مستقيم لايبدو فيه سقط .

والذى يظهر لى : أن هذه العبارة من تعليق أحد قراء النسخة أو أصلها ، أراد أن يعبر عما سيأتى من بقية الشروط بالعبارة الأخرى التى سلكها النحاة فى هذه المسألة :=

فلا يُجمـــع : نحو : عَلاّمة ، ونَسّابة (٧) . لوجود التاء (٨).
(ومن التركيب)- كذا فيما رأيت من النسخ - ولم أرَهُ من غيره (٩) -
(ليس)(٩م) - الصواب : ليست . لأنه للصفة ، على ماقررناه - (من باب : أفْعَل - فَعْلاءَ (١٠) ، ولامن باب : فَعْلانَ - فَعْلَى ، ولاممّا يستوى فيه المذكّر والمؤنث).

= إذ إن للنحاة تعبيرين: أحدهما : ليست الصفة من باب أفعل فعلاء ، ولامن باب فعلان فعلى ... الخ ماذكره المصنف هنا . وكما صنع الأشمونى : ٨٧/١ ، وابن الحاجب : ١٨٠/٢ (الرضى) .

والآخر : أن تكون الصفة تقبل التاء ، أو تدل على التفضيل . كما صنع ابن هشام فى أوضح المسالك : ٧٧/١ (بشرح التصريح) .

وربط الصبان (٨٧/١ سطر٦ من أسفل) مسويا بين المسلكين . وكذلك الرضى: ١٨٢/٢ سطر٧ .

(٧) النسابة : البليغ العالم بالأنساب . اللسان .

(٨) إنما خرج (علامة ، ونسابة) بهذا الشرط ، مع أن التاء فيهما ليست للتأنيث ، وإنما هى لتأكيد المبالغة :

لأن المراد بتاء التأنيث المشروط الخلو منها : التاء الموضوعة للتأنيث وإن استعملت فى غيره . أو لأن التاء فيهما وإن لم تفد تأنيث المعنى فى الموصوف ، إلا أنها تفيد تأنيث اللفظ . انظر : الصبان: ٨٧/١ س ٢٣ ، وياسين على التصريح: ٧٠/١ س ١٥ ، ٧١ س٢ من أسفل .

(٩) عبارة المصنف (ومن التركيب) هذه ليست فى النسخة التى اعتمدتها أصلا لتحقيق المتن المستقل . وإنما توجد فى النسخ الأخرى المساعدة . والخلو من التركيب لايشترط فى الصفة .

انظر : شرح التصريح وياسين ٧٠/٢ ، والأشمونى والصبان : ٨٠/١ .

وانظر أيضا : كتاب الحدود - للأبدى - : ص١١بترقيم الأصل، وكذا الحاشية الرابعة منها .

(٩م) فى المتن المستقل : وليس .

(١٠) الرسم الإملائى فى الأصل هكذا : فعلى .

فلا يُجمع : نحو : أحمر . لأن مؤنثه : حمراء . بخلاف : نحو : الأفضل . لأن مؤنثه : فُضْلَى ، بضم الفاء .

ولا نحو : سَكْرانَ . لأن مؤنثه : سَكْرَى . بخلاف : نحوُ : نَدْمان . لأن مؤنثه : ندمانة (١١) .

ولا ما كان من الصفات على: فَعِيل - بمعنى : مفعول - أو فَعُول - بمعنى : فاعِل - لأنه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث .

فلا يجمع : نحو : جَريح ، وصَبُور . لأنه لو جمع هذا الجمع ، لقيل فى المذكر : جريحون ، وصبورون . وفى المؤنث : جريحات ، وصبورات .

فيلزم الاختلاف بين صيغتى الجمعين ، مع عدم الاختلاف بين صيغتى المفردين فى المذكر والمؤنث ، فيلزم مَزِيَّة الفرع على الأصل (١٢) .

فلو كان : فَعِيل - بمعنى : فاعل (١٣) - أو فَعُول - بمعنى : مفعول (١٤) - لجاز جمعه هذا الجمع ، لعدم المانع . أعنى: مزية الفرع على الأصل، لأنه يُفَرَّق فيه بين المذكر والمؤنث فى المفردين ، فلا يلزم مزية الفرع على الأصل .

---

(١١) قال الصبان (١/٨٧ س ٧ من أسفل) : «ندمانة: من المنادمة ، لامن الندم» .

(١٢) المراد بالأصل : المفرد . والمراد بالفرع : الجمع .

(١٣) مثل : رحيم .

(١٤) مثل : عدوّ . إذا كان بمعنى : من وقعتْ عليه العداوة . انظر : الصبان : ٤/٩٦ .

[شرح شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف]
وسبب جعل المصنف إياها خمسة .

(وشروط(١٤م) إعراب[١٥] الأسماء الخمسة) :

وهي : أَبٌ ، وأَخٌ ، وحَمٌ ، وفَمٌ - إذا زالت منه الميم - وذُو - [١٦] بمعنى : صاحب - (بهذه الحروف)[١٦م] .

يعني : الواو في حالة الرفع ، والألف في حالة النصب ، والياء في حالة الجر .

والألف واللام [١٧] : للعَهْدِ الذِّهْنيّ . لا الخارجيّ ، إذ لم يتقدم له [١٨] ذكر (الألف)[١٩]

[الأول][٢٠] : (أن تكون مفردة . لا مثناة ولا مجموعة) :

(١٤م) في المتن المستقل : وشرط .

هذا ، وانظر تعليقنا لبيان السبب في ذكر المصنف لشروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - في الحاشية التاسعة ص١٦ بترقيم الأصل ، من كتاب الحدود للأبدى (وهو المتن المستقل) .

(١٥) في الأصل : الإعراب .

(١٦) في الأصل : وذوا . بألف بعد الواو . وكذا في الموضع التالي .

(١٦م) بعد (بهذه الحروف) في المتن المستقل : أربعة .

(١٧) أي في كلمة (الحروف) التي سبقت في نص المتن قريبا .

(١٨) أي المصنف .

(١٩) وإنما الذي سبق له : الواو .. والياء . في الباب السابق (جمع المذكر السالم) .

(٢٠) أي من شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف . وهذه الزيادة : من المتن المستقل . (انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص١٦ بترقيم الأصل) ، وأيضاً لمشاكلة مابعده .

فلو كانت مُثنّاةً : أُعربتْ إعراب المُثنّى . أو مجموعة : أَعربتْ بالحروف (٢١).

(الثاني : أن تكون مُكبَّرة . احترازا من أن تكون مصغرة) :

فإنها حينئذ تُعرَب بالحركات . تقول : هذا أُبَيُّك ، ورأيت أُبَيَّك ، ومررت بأُبَيِّك .

(الثالث : أن تكون مضافة . احترزا من أن لاتكون مضافة)(٢١م) :

فإنها حينئذ تعرب بالحركات (٢٢).

(الرابع : أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلِّم . احترازا من أن تضاف إلى ياء المتكلم) .

فإنها حينئذ تعرب بالحركات المقدَّرة (٢٣) .

وقال (٢٤) : الأسماء الخمسة ـ : لأن الأفصح في (الهَن) : النقص (٢٥)ـ أي : حذف اللام ـ : فيعرب بالحركات (٢٦) .

---

(٢١) الأنسب أن يقول : أعربت إعراب المجموع . لمشاكلة نظيره قبله ، وليعمّ أنواع الجمع ، ولينفصل المخرج بإعرابه من المستوفى للشرط ويمتاز .

(٢١م) في المتن المستقل : أن لاتضاف .

(٢٢) مثل : هذا أبٌ ، ورأيت أبًا ، ومررت بأبٍ . وهذا فيما يتأتّى فيه عدم الإضافة ، إذ أن (ذو ، وفو) ملازمان للإضافة . أنظر : الأشموني والصبان : ٧٣/١ .

(٢٣) أي على ماقبل الياء ، منع من ظهورها كسرة المناسبة . مثل جاء أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي .

(٢٤) أي المصنف .

(٢٥) أي إذا استعمل مضافًا . أما إذا استعمل غير مضاف كان بالإجماع منقوصًا .

انظر : شرح التصريح : ٦٤/١ .

والهَنُ : كلمة كناية عن الشيء لا تذكره باسمه ، فمعناها : شيء . والهن : كناية عن الشيء يُستفحش ذِكْرُه . والهن : الفَرْج . اللسان .

(٢٦) مثل : هذا هَنُكَ ، ورأيت هَنَكَ ، ومررت بهَنِكَ .

ثُمّ ، لا حاجة لاشتراط : الإضافة / (١) [ص ١٧] إلى غير الياء (٢) ، في (ذُو) : لأنّها مُلازِمة للإضافة إلى غيرها (٣) .

[شرح تعريف التثنية]

٤٠ - (حد التثنية :

ضمّ اسم إلى مثله) : يعني : إلى اسم آخَر . ليَصحّ قوله .

(بشرط :

- اتفاق اللفظ والمعنى) : كـ : الزيدين ، والرجُلين .

- (أو المعنى المُوجِب للتثنية) : كـ : العُمَرَيْن - في تثنية أبي بكر وعمر (٣م) ، رضي الله عنهما - والقَمَرَيْن - في تثنية الشمس والقمر - : إذ لولا المُماثَلة التي بينهما لم يُثَنَّيَا (٤) .

والمراد بالاتفاق في المعنى : كون حقيقة أحدهما هي حقيقة الآخَر بعد طرح ما امتاز به أحدهما عن الآخر :

من العَوارِض والمُشَخِّصات ، كما في : الزيدين .

أو من الذاتيات، كما في الحيوانات إذا أُرِيدَ ضَمُّ حيوان إلى آخَر، كالإنسان والفَرَس (٥) .

---

(١) في طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره في هـ١ ص ٥ ، وهـ١ ص ٩ ، وهـ١ ص ١٣ . وفيه هنا : «وقف محمد الكفوي على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) أي : ياء المتكلم .

(٣) أي : إلى اسم جِنْس ، ظاهر ، غير صِفة .

انظر : الأشموني : ١/٧٣ . وانظر أيضاً : الهمع : ٢/٥٠ .

(٣م) انظر تعريفهما في هـ٦ ص١٨ .

(٤) مِنْ هذا يتبيّن أن الشارح يرى أن نحو (القمرين) مُثنّى حقيقة . وفيه مذهبان : هذا أحدهما . والآخر : أنه مُلْحَق بالمثنى . انظر : هـ٩ ، وكذا المراجع المذكورة هناك .

(٥) بأن قيل في تثنيتهما : حيوانان .

[شرح تعريف المثنى ، والإخراج بمحترزات التعريف]

٤٢- [حد المُثَنَّى :

هو الاسم الدال على اثنين ، بزيادة فى آخره) ، حال كونه (صالحا[٥م] للتجريد وعَطْف مثله عليه)

نحـــو : الزيدين ، والعَمْرَين . إذ يصح فيهما التجريد والعطف ، نحو : زيد وزيد ، وعمرو وعمرو .

فلو دَلّ الاســـم على اثنين بغير الزيادة [٦] ، كـ : شَفْع [٧]، وزَكّا[٨] . أو دل عليهما بالزيادة، ولكن لايصلح للتجريد والعطف [٩]، كـ: اثنين ـ

(٥م) فى المتن المستقل : صالح .

(٦) هذا محترز قول المصنف :(بزيادة فى آخره) .

(٧) الشفع : خلاف الوَتْر وهو الزوج من العَدَد . اللسان .

(٨) فى الأصل : ذكى . بالذال .

والزكا : الشفع من العدد . وقيل لهما (زَكا) : لأن اثنين أزْكَى من واحد .

ويقال فيه : زَكاً ، وزَكَا . بالتنوين وعدمه . اللسان .

(٩) هذا محترز قول المصنف :(صالحا للتجريد وعطف مثله عليه) .

هذا ، وقد جعل الشارح الصلاحية للعطف المذكور والصلاحية للتجريد، قيدا واحدا، فأخرج به ما أخرج . ولم يجعل الصلاحية للعطف قيداً مستقلا، ليخرج به نحو (القمرين) . وذلك لأن نحو (القمرين) مثنى عنده، كما تقدم فى المبحث قبله . إذ للنحاة فى مثله مذهبان: مثنى، أو ملحق بالمثنى .

انظر : شرح التصريح ٦٦/١ ، وشرح اللمحة البدرية : ٢٦٨ ، والهمع : ٤٠/١، ٤١، والأشمونى ٧٥/١ - ٧٧ ، والتسهيل : ١٢ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو : ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨ .

- لم يكن مثنى (١٠)، بل اسماً للتثنية (١١).

[شـــرح شـــروط التثنيـــة]

(وللتثنيـــة شـــروط ثمـــانيـــة (١١م).

الأول : الإفـــراد ، فلا يُثنَّى : المثنى (١٢)، ولا المجموع (١٢) على حـــدِّه (١٣)، أي : المثنى - ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد (١٤) اتفاقاً .

وفي غيره من جموع التكسير خلافٌ (١٥) .

---

(١٠) أي اصطلاحا .

(١١) أي مثنى لغويا لاصناعيا اصطلاحيا .

(١١م) في المتن المستقبل : ثمانية شروط .

(١٢) علة ذلك : اجتماع إعرابين في كلمة واحدة ، وتعقيد اللفظ وإفراط الثقل، ولأن الجمع يتضمن التثنية فلا داعي لها .

وأقول : ولأن تثنية المثنى تبلغ بالآحاد أربعة ، والجمع يغني عن ذلك .

أنظر : الهمع : ٤٢/١ ، وشرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٤

وأما المسمَّى بهما : فإن أعرب بالحروف ، امتنعت تثنيته مثلهما . وإن أعرب بالحركات جازت ، مالم يتجاوز خمسة أحرف . انظر : ياسين : ٦٧/١

(١٣) في الأصل : حدة . بالتاء . والمقصود به : جمع المذكر السالم . وأطلق عليه : المجموع على حد المثنى : لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة ، ويسلم فيهما بناء الواحد . انظر: الأشموني : ٨٠/١ ، وشرح كتاب الحدود في النحو : ١١٤/٩٤

(١٤) وهو الذي يعرف أحيانا : بالجمع المتناهي، أو صيغة منتهى الجموع . مثل: مساجد، ومصابيح . وعلة منع تثنيته : ماتقدم في هـ ١٢ من العلتين : الثانية ، والثالثة .

هذا ، وحكم الجمع الذي على حد التثنية ، كحكم التثنية فيما ذكر . إذ الشروط المذكورة هنا لهما . وقد نبهنا على ذلك من قبل في هـ ١٨ ص١٥ .

(١٥) ممن أجاز التثنية : ابن مالك والرضي . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والرضي : ١٧٧/٢=

ففي عبارته (١٦) قصورٌ (١٧) .

(الثاني : الإعراب . فلا يثنى : المبنيّ .

- وأما نحو : هذين) - ممّا المثنى فيه مبنى ، نحو : اللذين ، واللتين ، وهاتين - (فصيغٌ موضوعة للمثنى (١٨) ، لا أنها مثنى (١٩) حقيقية) عند المحققين (٢٠) .

- وأما قولهم : مَنَانْ ، و : مَنَيْنْ (٢١) - فليست الزيادة (٢٢) فيهما للتثنية

= والخلاف جاز أيضًا في اسم الجمع .

وأما اسم الجنس : فيبدو من كلام الهمع (٤٢/١) أنه أقرب إلى جواز تثنيته من الكسر واسم الجمع .(وانظر : عجز هـ ١٤ ص ١٨ بترقيم الأصل) .

وأما جمع المؤنث السالم : فقد نص فيه الصبان (٧٦/١) على المنع . وأجازها الدنوشري . انظر ياسين على التصريح : ٦٧/١

(١٦) أي المصنف .

(١٧) أي لعدم ذكره كل محترزات الشرط .

(١٨) «قال الدنوشري : المراد به : الاثنان .» انظر : ياسين على التصريح : ٦٧/١ . وانظر أيضًا : الصبان : ٧٦/١ .

(١٩) في المتن المستقل : مثناة .

(٢٠) «وعليه ابن الحاجب وأبو حيان . وقيل: إنها مثناة حقيقة، وأنها لما ثنيت أعربت . وهو رأي ابن مالك» انظر : الهمع : ٤٢/١ . وانظر أيضًا:التصريح وياسين : ٦٧/١ ، ٤٩ ، ٥٠ ، والصبان: ٧٦/١ ، وشرح الكافية : ٢٩/١ .

(٢١) منان ، ومنين : استفهام عن المثنى المذكر النكرة بـ(مَنْ) على سبيل الحكاية في الوقف ، رفعا ونصبا وجرا .

فـ(مَنْ) الاستفهامية هي أصل الكلمتين ، وهي مبنية طبعًا ، ثم زيد عليها الألف - أو الياء - والنون ، دلالة على حال المسئول عنه من التثنية والإعراب ، يقول القائل : جاء رجلان . فتقول سائلا : مَنَانْ ؟

انظر : الأشموني والصبان : ٤/ ٨٩ ، ٩٠ ، والصبان : ١/ ٧٦ ، والهمع : ١٥٢/٢ ، والتصريح : ٢٨٤/٢ - ٢٨٧ ، وياسين : ١/ ٦٧ .

(٢٢) أي : الألف - أو الياء - والنون .

بل للحكاية - بدليل : حذفهما وَصْلا (٢٣) .

- وأما نحـــو : يازيدانِ ، ولا رجُلينِ - فمثنى قبل البناء (٢٤) .

(الثالـــث : عـــدم التركيـــب .

فـلا يثنـى: المركّـب تركيـب إسنـاد) اتفاقاً (٢٥)، ولا المركب تركيب مَزْج - على الأصحّ (٢٦) -: لشبهه بالمَحْكىّ (٢٧)، ولعدم السمـاع (٢٨).

---

(٢٣) يقول القائل : جاء رجلان : فتقول سائلا : مَنْ يافَتَى ؟ . بِرَدّ (مَنْ) إلى أصلها .

(٢٤) أى : فهما من بناء المثنى ، لامن تثنية المبنى . ولم تعارض التثنية البناء ، لأن البناء هو الطارىء على التثنية ، والحكم للطارىء .

انظر : ياسين على التصريح : ٦٧/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ٤٢/١ .

(٢٥) فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى به ، أضيف إليه لفظ (ذوا ، أو : ذواتا) ، فيقال : ذَوَا تَأَبَّطَ شَرّاً ... ، أى : صاحبا هذا الاسم . أو يقال : كلاهما يقال له تأبط شرا . ونحوه . وحكم الجمع الذى على حد التثنية ، كحكم التثنية فيه .

انظر : الصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ٤٢/١ ، وياسين ٦٧/٢ ، والجمل : ٣٤٠ - ٣٤٤ ، وشرح الكافية : ١٨٦/٢ .

(٢٦) فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مماسمى به ، أضيف إليه (ذوا ، أو : ذواتا) كما فى المركب الإسنادى ، فيقال : ذَوَا مَعْدِي كَرِبَ .... ذوا سيبويه ..... أو يقال : كلاهما يقال له معدى كرب ...

وجوز الكوفيون : تثنية نحو: بَعْلَبَكّ . فإن ثنيت على من جعل الإعراب فى الآخر ، قلت المَعْدِي كَرِبانِ .... أو على من أعرب إعراب المتضايفين ، قلت : المَعْدِيَا كرِبٍ ....

وجوز بعضهم : تثنية ماخُتم بِوَيْه . تلحقه العلامة بلا حذف ، فتقول : السِّيبَوَيْهانِ .... ،

وذهب بعضهم : إلى أنه يحذف عجزه ، فتقول : السِّيبَانِ .....

وفى شرح الكافية (١٨٦/٢) : إجازة تثنيته مطلقا : معربا ، أو مبنيا .

وفى جمل الزجاجى (٣٤١) : أن إجازة تثنية ماختم بويه عند من أعربه .

وحكم الجمع فيه كحكم التثنية .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والجمل: ٣٤٠ - ٣٤٣ ، وشرح الكافية: ١٨٦/٢ .

(٢٧) أى : المركب الإسنادى .

(٢٨) وأيضا : لطوله وكثرته فى الكلام . انظر : الجمل : ٣٤٣ .

(وأما المركّب تركيب إضافة) - كأبي بكر - (فيُستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه) - وكذلك في الجمع - فيقال : أَبَوَا بكر ، و: آباء بكر [٢٩] .

وأجاز الكوفيون : تثنيتهما وجمعهما، فيقال: أَبَوَا البَكْرَيْنِ [٣٠]، وآباء البكرين [٣١] .

(الرابع : التنكير .

فلا يُثنَّى : العَلَم [٣٢] باقيا [٣٣] على علَميّته) ، بل إذا أريد تثنيته [٣٤] ، قُدِّر تنكيره [٣٥] .

---

(٢٩) لو مَثّلَ بـ(أبو بكر) - على معنى: أَبُون - لكان أحسن، لأن الحديث بصدد الجمع السالم، لا المكسر . والمثال المستحسن صحيح وإن التبس بالواحد . انظره في: شرح كتاب سيبويه - للرماني: ٢٦٦/١-٢٦٨ (قسم الصرف . بتحقيقنا)

وحكم تثنية المركب الإضافي المذكور: عام في الكنية وغيرها . انظر: شرح الكافية: ٨٦/٢

(٣٠) في الأصل: أبو البكرين. برسم ألف واحدة بين الواو واللام .

(٣١) هل إجازة الكوفيين عامة ، أو خاصة بالكنية ؟ لم أقف على بيان ذلك .

هذا ، ويبقى حكم المركب التقييدي العلم ، كالحيوان الناطق : وفي ياسين : ٦٧/١ - نقلا عن الدنوشري - : «والظاهر : أنه يثنى كل من الجزئين» . وفي الصبان ٧٧/١ : «ويظهر : أن المركب التقييدي العلم ، كالمزجي» .

(٣٢) أي : ولا يجمع . انظر : الهمع : ٤٢/١ .

(٣٣) في المتن المستقل : العلم ما دام باقياً .

(٣٤) أي : وجمعه . انظر : الهمع : ٤٢/١ .

(٣٥) ثم يعوض بعد التثنية - والجمع - عما سلب من تعريف العلمية : بتعريفه بأل ، أو بما يفيد فائدتها : كالإضافة في مثل: زَيْدَا محمدٍ، وكالنداء في مثل : يازيدان . .

وذهب بعضهم : إلى عدم التعويض .

انظر : الهمع: ٤٢/١ ، والصبان: ٧٦/١ ، والتبصرة: ٩٧/١ ، وشرح الكافية: ١٣٦/٢، ١٣٧ . =

(ولهذا لايثنى [٣٦] الكنايات عن الأعلام ، نحو: فُلان، وفُلانة [٣٧]) ، لأنها لاتقبل التنكير [٣٨] .

(الخامس : اتّفاق اللفظ)

فلا يثنى : المختلفان فيه ، يعنى : إذا لم يتفقا فى المعنى المُوجِب للتثنية [٣٩] .

(السادس : اتفاق المعنى [٤٠] .

فلا يثنى: المُشْترك [٤١]) باعتبار مَعْنَيَيْه المختلفين ، فلا يقال: قُرْآان ،

= واستثنى من التعويض أشياء منها: جُمادَيان - للشهرين- وعرفات ... لأن التثنية والجمع فيها لم تسلبها العلمية، لأن التلازم فيها جعلها كالشىء الواحد المسمى بالمثنى - انظر : الهمع: ١/٤٢، وشرح الكافية: ٢/ ١٣٦، ١٣٧

(٣٦) فى المتن المستقل : لاتثنى . والتاء أرجح ، لأن نائب الفاعل ظاهر مجازى التأنيث . أنظر : الهمع: ٢/١٧٧ سطر ٤، وشرح الشذور: ١٧٤، والصبان: ٢/٥٧ سطر ٧ و٦ من أسفل .

(٣٧) فلان، وفلانة : كنايتان عن أعلام الأناسىّ ، ذكرا وأنثى ، يجريان مجرى الأعلام : فى امتناع دخول أل عليهما ، وامتناع صرف (فلانة) .

انظر : شرح الكافية : ٢/١٣٧ ، والهمع : ١/٧٤ ، واللسان .

(٣٨) فى ياسيين : ١/٦٧ « قال الدنوشرى : .. لاتقبل التنكير ، لأنها وضعت موضع اسم الإشارة ، وأسماء الإشارة لاتقبل التنكير ، فكذلك ما أشبهها » .

وقال فى شرح الكافية (٢/١٣٧) : «ولايجوز تنكير (فلان) كسائر الأعلام ، فلا يقال : جاءنى فلانٌ وفلانٌ آخَر ، إذ هو موضوع للكناية عن العلم » .

(٣٩) مثال مالم يتفقا فى المعنى الموجب للتثنية : زيد ، وعمرو . فالتثنية ممنوعة : لاختلاف اللفظ ، وعدم الاتفاق فى المعنى المذكور .

ومثال مااتفقا فى المعنى الموجِب للتثنية : أبو بكر ، وعمر - كما سيأتى بعد أسطر ، وكما سبق فى مبحث (شرح تعريف التثنية) - فالتثنية جائزة على سبيل التغليب - فيقال : العُمَران - مع الاختلاف فى اللفظ : للاتفاق فى المعنى الجامع بينهما والموجب للتثنية

(٤٠) هذا الشرط موضع خلاف ، سأبينه فى هـ ٤ من ١٨ بترقيم الأصل .

(٤١) المشترك : اللفظ الواحد ، الدال على معنيين مختلفين ، فأكثر ، دلالة على السواء=

والمراد: الطُّهْر، والحَيْض. بل إذا /[ص ٨أ] أريد: طُهْرانِ، أو: حَيْضانِ (١). (خلافا للحريري) (٢): في تجويزه تثنية المشترك باعتبار معنييه (٣).

وصَحَّحَه بعضهم (٤).

= عند أهل تلك اللغة. انظر: المزهر: ٣٦٩/١.

(١) القَرْء، والقُرْء: الحيض، والطهر. على الضدّ. وأصله: إمّا من: القَرْء، بمعنى: الوَقْت. لأن الحيض يجيء لوقت، والطهر يجيء لوقت. وإما من: أقْرأت النُّجومُ، إذا غابتْ. أقول: لأن الحيض يجيء فيغيب الطهر، والطهر يجيء فيغيب الحيض. هذا، وللقَرْء والقُرْء، معانٍ أُخَر. انظر: اللسان.

(٢) الحريري: هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، البصري.

والحريري: نسبة إلى عمل الحرير، أو بيعه. توفي سنة ٥١٦ هـ. الأعلام: ١٢/٦.

(٣) أي في قوله:

جادَ بالعَيْنِ حِينَ أعْمَى هَواهُ ... عَيْنَه، فانْثَنى بِلا عَيْنَيْنِ

حيث ثنى المشترك: العَيْن، للذَّهَب - في قوله: بالعين - والعين، للباصرة - في قوله: عَيْنَيه - فقال: عينين.

والبيت في (المقامة الرحبية) من مقاماته.

ومعناه: أن المُحدَّث عنه جاد بالذهب حين أعمى بَصَرَه حُبُّه للغُلام موضوع المقامة، وُصُولاً إلى مايريد. فلمّا لم يُحقِّق بُغْيَته انثنى ورجع بغير ذهب ولابصر.

انظر: مقامات الحريري: ٩١، وشرح مقامات الحريري - للشريشي: ٢١٠/١، والهمع: ٤٣/١، وشرح كتاب الحدود - للفاكهي -: ١٠٦ (بتحقيقنا).

(٤) اختلف النحويون في اشتراط هذ الشرط السادس، وهو: اتفاق المعنى.

١- فالجمهور - ومنهم مصنفنا، وشارحه -: يشترطون ذلك.

وعليه: فلا يثنى المشترك، ولاالحقيقة والمجاز - ولايجمعان - وماورد من ذلك فشاذ أو لحن، مثل: القَلَم أحَد اللسانين، ...، ...، ...، وبيت الحريري السابق.

٢- وبعضهم: لايشترطه. وعليه: فيجوز تثنية ماسبق وجمعه: قياسا على العطف - الذي هو في الأصل التثنية والجمع. وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق - واعتبارا بما ورد من ذلك =

(وأما نحــو(٤م) : العُمَرانِ (٥) ، ممّا اختلف فيه اللفظ ــ

٣- وبعضهم - وهو ابن مالك فى شرح التسهيل -: لايشترطه عند أمن اللبس، احتجاجا بماذكر فى المذهب الثانى . فيجوز تثنية ماسبق وجمعه عند أمن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لأحد معنييه . نحو : عندى عَيْنانِ : مَنْقُودة ، ومَوْرُودة . (وابن مالك فى التسهيل ، وشرح الكافية : مع الجمهور) .

(ومن الممكن أن نسلك الحريرى مع ابن مالك فى هذا المذهب ، لأن بيته السابق يماثل المثال المذكور قريبا المذكور قريبا . هذا إذا كان البيت هو كل معتمدهم فى معرفة رأى الحريرى ، إذ ليس فى أيدينا الآن شيء من كتبه كالمنحة ...) .

٤- وبعضهم - وعليه ابن عصفور - : لايشترطه عند اتفاقهما فى المعنى الموجب للتسمية ، نحو : الأحمران . للذهب ، والزعفران . وإلا فيشترط .

٥- وبعضهم : بنى المسألة على جواز استعمال المشترك فى معنييه ، واللفظ فى حقيقته ومجازه . فإن قلنا به جازت التثنية والجمع ، وإلا فلا .

هذا ، وقد أورد على الجمهور : لِمَ منعتم تثنية المشترك وجمعه ، وأجزتم ذلك فى العَلَم المشترك ، مع أن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته ، فهلاّ أجزتم فى هذا ماأجزتم فى ذلك ؟

والجواب : أن بينهما فرْقا : إذ تثنية المشترك باعتبار معنييه ، تلتبس بتثنيته باعتبار فَرْدَيْ أحد معنييه . وليس كذلك العلم .

(وقد أطلتُ فى هذا بعض الشيء تَوْفِيةً للبحث) .

انظر : الهمع : ١/٤٣ ، والصبان ١/٧٥ ، ٧٦ - ٧٧ ، وشرح الكافية : ٢/١٧٢ ، وشرح الحدود : ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩ ، وشرح التصريح : ١/٦٧ ، والتسهيل : ١٢ .

هذا، وأقول : إن النحاة يُفَرِّقون بين نحو : (القَلَم أَحَد اللسانين) ، ونحو : (العُمَران) ، فيجعلون الأول من تثنية اللفظ حقيقة ومجازا ، والثانى من التغليب .

مع أنهم صرحوا بأن التغليب مجاز (انظر : هـ٧ بعد) . فلم لم يجعلوا الجميع من واد واحد ، وهو التغليب ؟

(٤م) (نحو) ليست فى المتن المستقل .

- إذ المراد : أبو بكر (٦) ، وعمر - (فمن باب التَّغْلِيب) ، باستعارة اسم أحدهما للآخر (٧) ، للمُماثَلة بينهما (٨) .

(السابع : أن لا يُستغنى عن تثنيته بتثنية غيره ، نحو : سَواء .

فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سِيّ .(٩) فقالوا: سِيّانِ . ولم يقولوا:

---

(٥) هذه الفقرة استدراك على الشرط الخامس ، وهو : اتفاق اللفظ . ولذا جاءت في بعض نسخ المتن المستقل ، بعده . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص١٩ بترقيم الأصل ، والحاشيتان :الخامسة ، والثامنة منها .

هذا ، ونحو (العُمَران) :القَمَرانِ ، والأَبَوانِ ، والحَسَنانِ ....

(٦) في الأصل :أبوا بكر .

هذا ، وأبو بكر :هو عبد الله بن أبي قُحافة عثمان بن عامر بن كعب ، التيمي ، القرشي . الصدّيق . مدة خلافته : سنتان وثلاثة أشهر ونصف . روى ١٤٢ حديثاً . مات سنة ١٣ هـ . الأعلام :٤ /٢٣٧ .

وعمر : هو أبو حفص عمر بن الخطّاب بن نُفَيْل ، القرشي ، العدوي . أول من لقب بأمير المؤمنين . الفاروق . روى ٥٣٧ حديثاً . مات سنة ٢٣هـ . الأعلام :٥/٤٥ .

(٧) فيطلق عليه ، فيصيران متفقي اللفظ ، ويثنى بهذا الاعتبار قصداً إليهما جميعاً .

وواضح من كلام الشارح : أن هذا التغليب المذكور ، استعارة . وقيل :إنه مجاز مرسل.

وعلى الأول : صريح حاشية الدسوقي على المغني - نقلا عن تقرير دردير - : ٢/٣٠٧ ، وظاهر شرح الكافية :٢/١٧٢ .

وعلى الثاني :صريح ياسين على التصريح :١/٦٧ .

(٨) ولابُدّ للمُغلَّب من مَزِيّة :كالخِفّة ، أو التذكير ، أو الأَشْرَفيّة ، ..... انظر :ح الدسوقي : ٢/٣٠٧ ، والصبان :١/٧٥ ، ٧٦ ، وشرح الكافية :٢/١٧٢ .

والمثنى على سبيل التغليب سماعي ، يُحفظ ولايقاس عليه . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٠٥ ، وياسين :١/٦٧ .

(٩) في الأصل :شي . بالشين . والصواب :من بعض نسخ مخطوطات المتن المستقل . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - :ص١٩ بترقيم الأصل ، والحاشية العاشرة منها .

هذا ، وسَواءُ الشيء ، وسِيُّهُ :مِثْله . وأصل (سِيّ) :سِوْيٌ . اللسان .

سواءان[١٠]، على أن بعضهم قد حكاه عن بعض العرب[١١].

(الشامن: أن يكون له)- أي للاسم الذي يراد تثنيته -

- (ثانٍ في الوجود).

فلا يثنى: مالا ثاني له في الوجود[١٢] إذا قُصد الحقيقة.

(وأما نحو[١٢م]: القمران)[١٣] - في تثنية: الشمس، والقمر - (فمن باب المجاز)، بإطلاق اسم (القمر) على مسمَّى (الشمس)[١٤].

---

(١٠) أي: كثيرا وقياسا.

(١١) انظر: الهمع: ٤٣/١، وياسين ٦٧/٢، والصبان: ٧٧/١، واللسان: (سوا: ٣٦٩ س ٨ من أسفل، ٣٧٠ س ١٠ من أسفل).

هذا، ومثل (سَواء) في الاستغناء عن تثنيتها:

- بَعْض: فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية (جُزْء).

- ضِبْعانٌ: ذكر الضِّباع، وهي ضرب من السباع. فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية (ضَبُع) اسم للأنثى، فقالوا: ضَبُعانِ. ولم يقولوا: ضِبْعانانِ، إلا شذوذا.

(وضبط الصبان ٧٥/١: التثنية القياسية بفتح فضم (ضَبُعانِ)، وجعلها من تغليب المؤنث على المذكر. وهذا يناقض مافي اللسان: إذ أنه ضبط المثنى بفتح فسكون، وصرح بأن (ضَبُع) - بفتح فضم - تقال للذكر والأنثى).

- أَجْمَعُ، وجَمْعاء: فإنهم استغنوا عن تثنيتهما - على رأي جمهور البصريين - بـ(كِلَا، وكِلْتَا) في أسماء المؤكد - خلافا للأخفش - غير مائة وألف: فإنهم استغنوا عن تثنيتها بمضاعفاتها.

انظر: الهمع: ٤٣/١، والصبان: ٧٧/١، والتصريح وياسين: ٦٧/١.

(١٢) مثل: الشمس، أو القمر، أو الثُّرَيَّا.

(١٢م) (نحو) ليست في المتن المستقل.

(١٣) انظر أمثلة أخرى مثل (القمران): في عجز هـ ٥ من نفس الصحيفة، بترقيم الأصل.

(١٤) أطلق المصنف والشارح على نحو (القمران): أنه مجاز - وكذا التصريح ٦٧/١ - وأما الصبان: ٧٧/١: فأطلق عليه: أنه تغليب..

وكلا الإطلاقين صحيح: لأنك عرفت - في هـ ٧، وما فيه من الأصل أن التغليب يتضمن [illegible]

[شرح تعريف الاسم الذى لاينصرف]

مع

بيان علل منع الصرف، وشرحها

٤٣- (حد الاسم الذى لاينصرف[١٥]:

ماحرجله يلّتان فرعيّتان من علل يسّع، أوواحدة تقوم مقامهما) [١٦] - أى: مقام العلتين - .

= هذا، وزاد السيوطى فى الهمع شرطين آخرين، هما:

١- أن يكون لتثنية اللفظ فائدة. فلا يثنى: كُلّ، وأَحَد، وعَرِيبٌ، ودَيّار: لإفادة الجميع العموم. فلا فائدة من التثنية. =

٢- أن لايُشْبِه الفعل. فلا يثنى: (أَفْعَلُ مِنْ)، ولا (قائم) من: أَقائمٌ الزيدان: لأن الأول شبيه بفعل التعجب، والثانى شبيه بمطلق الفعل.

ورُدّ هذا الشرط: بأن مانع التثنية فى (أفعل من) عرض من التركيب مع (من)، فلا يعتد به، إذ (أفعل) - فى حد ذاته - يصح أن يثنى.

وأقول: هذا الردّ يمكن أن يَنسحب أيضا على (أقائم الزيدان).

انظر: الهمع ٤٣/١، والصبان: ٧٧/١. وانظر أيضا: ياسين ٦٧/١.

كما زاد الدنوشرى شرطا ثالثا، هو:

٣- أن لايكون اللفظ اسم جِنْس يراد به الحقيقة. انظر: ياسين ٦٧/٢. (وانظر مايتعلق باسم الجنس: فى هـ ١٥ص١٧ بترقيم الأصل).

(١٥) اختلف فى مأخذ (ينصرف): من الصرف ... أو الصريف .. أو الإنصراف ....

انظر: التصريح وياسين: ٢٠٩/٢، والأشمونى والصبان: ٢٢٨/٣، والهمع: ٢٤/١.

(١٦) لعلّ المصنف تابَع ابن الحاجب فى الكافية فى هذا التعريف، إذ أن للجمهور تعريفين غير هذا، وهما: الاسم المعرب الذى لايدخله التنوين، أو ... الذى لايدخله التنوين والجر بالكسرة.

انظر: الكافية وشرحها: ٣٥/١، والهمع ٢٤/١، والأشمونى والصبان: ٢٢٨/٣، والتصريح: ٢١٠/٢، وابن يعيش: ٥٨/١.

وذلـــك : لأن الاسم لايُمنع من الصرف حتى يَكْمُل شَبَهُه بالفعل ، ولايكمل شبهه به حتى يكون فيه فَرْعِيّتانِ مختلفتان : ترجع إحداهما اللفظ ، والأخرى المعنى . لأن فى الفعل فرعيتين بهذه المثابة : إذ فيه فرعية عن الاسم فى اللفظ - وهى : اشتقاقه من المَصْدَر - وفرعية فى المعنى - وهى : احتياجه للفاعل ونسبته إليه[١٧] .

وإذا كمّل شبهه[١٨] به ، ثَقُلَ فيه مايثقل فيه ، فلم يدخله التنوين وكان فى موضع الجر مفتوحاً .

ثمّ بيّـــنَ[١٩] العلل التسع بقوله :

(وجمعهـــا)- أى : العلل التسع -(بعضهـم فى بيتيـن فقال[٢٠] :

عَدْلٌ، ووَصْفٌ، وتأنيثٌ، ومَعْرِفَةٌ وعُجْمَةٌ ، ثمّ جَمْعٌ، ثم تَرْكِيبُ
والنّونُ زائدةٌ مِنْ قَبْلِها أَلِفٌ ووَزْنُ فِعْلٍ - وهذا القَوْلُ تَقْرِيبُ)[٢١]

---

(١٧) إنما لزم فرعيتان ، لاواحدة : لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة وضعيفة ، سواء فى الفعل أم الاسم - فاحتيط لتقويتها باثنتين . وأيضاً : لأن الواحدة معارضة بأصالة الاسم ، والاعتبار بالواحدة يؤدى إلى كثرة غير المنصرف ومخالفة الأصل، وانجذاب الأصل إلى الفرع لايكون إلا بأمر قوى .

انظر : شرح الكافية :٣٦/١ ، وياسين : ٢٠٧/٢ ، والصبان : ٢٢٩/٣ ، والتبصرة : ٥٤٠/٢ .

(١٨) فى الأصل: شبيهه .

(١٩) يعنى : المصنف الأبدى .

(٢٠) فى المتن المستقل: وجمعها بعضهم فى هذين البيتين . انظر : كتاب الحدود : ص٢ بترقيم الأصل .

(٢١) البيتان من (البسيط) . وقبلهما فى المتن المستقل : ص٢ - بيت ثالث يجمع العلل كلها ، وهو :

اجْمَعْ ، وزِنْ ، عادِلاً ، أَنِّثْ بمَعْرِفةٍ :. رَكِّبْ ، وزِدْ ، عُجْمةً ، فالوَصْفُ قد كَمُلا

كما أن هناك بيتين ، كل منهما على حدة يجمع العلل كلها أيضاً ، وهما ::

: لاتَحْقِيــقٌ [٢٢] . إذ قد اخْتُلِف فى عَدّها : فقِيلَ : إنّها تِسْع - كما قال المصنف [٢٣] - وقيل : إنها اثنان[٢٤] . وقيل : إنها أحد عشر [٢٤].

أو : تقــريبٌ على فهم المبتدِى . لأن ذِكْر (التسع) منظومة يقرِّب فهمها .

- و(زائـــدةً) فى البيت : منصوبة على أنها حكاية عن حال، فى مثل قولنا : يَمنع الاسمَ الصرفَ النونُ زائدةً .

ولايصح رفعها : على أن تكون خبر مبتدأ ، هو (النون)، لأن هذه الجملة، وهى قولنا (النون زائدة) ، ليست من أسباب منع الصرف .

ولا : على أن تكون صفة لها [٢٥] ، لكونها نكرة وهى معرفة .

إلا أن يقال : اللام فى (النون) زائدة ، بدليل : ذِكْر بقية الأسباب بالتنكير -

---

=جَمْعٌ ، ووَزْنٌ ، وعَدْلٌ ، وَصْفُ مَعْرِفَةٍ .:. تَرْكِيبُ عُجْمَةٍ ، تأنيثٌ ، زِيادتُهَا
وَزْنُ المركَّبِ ، عُجْمَةٌ ، تَعْرِيفُهَا .:. عَدْلٌ ، ووَصْفُ الجَمْعِ ، زِدْ ، تأنيثَها

انظر : شرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٧٥ وحواشيها .

(٢٢) الفقرة التالية فى تفسير قوله فى آخر البيت الثانى : تقريب . وانظر تفيسر آخر للصبان ٣/٢٧٠ .

(٢٣) وهذا ماعليه جميع جميع الكتب المتداولة . ونص الهمع (١/٢٥) : على أنه مذهب الجمهور .

(٢٤) لم أقف على من قال بذلك . وقيل أيضاً : ثمانية . وقيل : عشرة . انظر : المقتصد : ٢/٩٦٥ ، والصبان : ٣/٢٣٤ ، والهمع : ١/٢٥ .

هذا ، ولعل الشارح ذكرا لعدد : على معنى السبب

(٢٥) أى لكلمة (النون) .

فيُمنع الصــــرفُ :

١- مافيه ألف التأنيث (٢٦) ، كـ : حُبْلَى ، وصحراء : لقيامها مقام علتين : لأنها زائدة لازمة لبناء ماهي فيه ، ولم تلحقه إلاباعتبار تأنيث معناه .

ففى المؤنث بها : فرعية فى اللفظ - وهى : لزوم الزيادة حتى كأنها من الأصول - وفرعية فى المعنى - وهى : دلالته على (١) التأنيث (٢٦) -.

وهو فرع عن التذكير ، لاندراج كل مؤنث تحت المذكر ، كشخص وإنسان ، من غير عكس - .

٤٤ -٢ - وماكان على صِيغة منتهَى الجُموع - وهو : ماكان أوله مفتوحاً ، وثالثه ألف مكسور ما بعدها ، يليها حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن كـ: مساجد، وقناديل : لأن فيه فرعية اللفظ - بخروجه عن صيغ الآحاد العربية .

كما علم فى موضعه (٢) - وفرعية المعنى - بالدلالة على الجمعية . وهى فرع الإفراد -

٣ - ومافيه الوَصْفية، مع زيادة الألف والنون (٣) غير صالح للهاء (٤) كـ: سَكْران - إذلايقال فى مؤنثه : سكرانة - .

---

(٢٦) أى : مطلقاً : مقصورة أم ممدودة ، فى نكرة أم معرفة ، فى مفرد أم جمع ، فى اسم أم صفة . انظر : الهمع ١/٢٥ ، والأشمونى : ٣/٢٣٠ ، والتصريح : ٢/٢١٠

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على وقف للكتاب ، ومكان الوقف ، وهو : «وقف برواق الأروام» .

(٢) يعنى : فى مظانّه من كتب النحو الأخرى ، إذ لم يتقدم له ذلك فى هذا الكتاب .

(٣) وهو على : فعلان - بفتح فسكون - انظر : التصريح : ٢/٢١٣ ، والأشمونى : ٣/٢٣٤ - ٢٣٥

(٤) فى الأصل : بالهاء . والمراد - بـ(الهاء) : تاء التأنيث . وإنما اشتُرط عدم صلاحية (فَعْلان) للهاء : لتبقى الألف والنون فى حكم الزيادة، بدليل سقوطهما فى المؤنث (فَعْلَى) .

٤- أو مع (٥) وزن (أَفْعَل) غير صالح لها (٦) ، أيضاً،كـ: أحمر .

٥- أو مع(٥) العَدْل (٧) ، كـ : ثُلاث (٨) . لأن الوصف فرع الموصوف ، والمزيد فرع على مازيد عليه ، ووزن الفعل فرع وزن الأسم - وكما أن الاسم أصل والفعل فرع ، فكذلك وزنهما(٩) -

ففيه الفرعيتان .

٦- ومانيه العَلَمِيّة، مع التركيب (١٠) : كـ : بَعْلَبَكّ (١١) .

٧- أو مع (١٢) زيادة الألف والنون (١٣) : كـ:مَرْوان .

= أما التأنيث بالهاء : فيجعلها كالأصول ، بدليل وجودهما فى المذكر والمؤنث . انظر الأشمونى : ٢٣٤/٣ .

(٥) أى : أو ماقيه الوصفية مع .....

(٦) أى : للهاء . وإنما اشتُرِط عدم صلاحية (أفعل) للهاء : لئلاّ يَضعف شبهه بلفظ المضارع ، إذ تاء التأنيث لاتلحق آخره . انظر : التصريح : ٢١٣/٢ ، والأشمونى ٢٣٥/٣ .

(٧) العدل مطلقاً : إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية ، لغير : قَلْب ، أو تخفيف ، أو إلحاق ، أو معنى زائد . تحقيقاً أوتقديراً . انظر : الظر الصبان : ٢٣٧/٣ ، وشرح الكافية : ٤٠/١ ، وشرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٢٧ ، والهمع : ٢٥/١ ، وابن يعيش : ٦١/١

(٨) معدول عن ثلاثة ثلاثة ، على مذهب الجمهور ، انظر : الأشمونى والصبان : ٢٣٨/٣ ، والهمع : ٢٦/١ ، ٢٧ ..... وشرح الكافية ٤٧/٤ ، والتصريح : ٢١٤/٢ ، والأصول ٨٨/٢ ، والتبصرة : ٣٦٠/٢ .

(٩) وأيضاً : والمعدول فرع على ماعدل عنه . إذ تقدم له (العدل) . فلعلّه سها عن ذلك .

(١٠) أى : المزجى . انظر التصريح : ٢١٦/٢ ، والأشمونى : ٢٤٩/٣ ، والهمع : ٣٢/١ .

(١١) بعلبك : موضع . اللسان : (بعل ، بكك) .

هذا ، وفى مثله إعرابان آخران : التضايُف ، وبناء الجزءين على الفتح . مالم يكن آخر الأول ياء فيسكن على الأعاريب الثلاثة .

انظر : التصريح : ٢١٦/٢ ، والأشمونى : ٢٤٩/٣ ، وابن يعيش : ٦٥/١ .

(١٢) أى : أو ماقيه العلمية مع ... (وكذا ماذكره بعد) .

(١٣) مثلث الفاء ، وغير مقيد بسكون العين - بخلاف نظيره مع الوصفية، كما سبق فى هـ٣=

٨- أو التأنيث: كـ:طَلْحة ، وزينب - علَم امرأة - .

٩- أو العَجَميّة : كـ : إبراهيم .

١٠- أو وَزْن الفعل : كـ: يزيد ، ويَشْكُر .

١١- أو زيادة الألف (١٤) للإلحاق (١٥) : كـ:أَرْطَى (١٦) - علَما - .

١٢- أو العدل: كـ : عمر .

لأن التعريف فَرْع التنكير - لأنك تقول : رجُل . ثُمَّ تقول: الرجل - والتركيب فرع الإفراد، والمَزيد فرع مازِيدَ عليه ، والتأنيث فرع التذكير، والعجمة فرع العَرَبيّ - إذ لُغَة كلّ قوم أَصْـلٌ بالنسبة إليهـم -

---

= من نفس الصحيفة - انظر : التصريح : ٢١٧/٢ ، والأشموني : ٢٥٧/٣ ، والهمع : ٣٧/١ .

(١٤) أي : المقصورة . وإنما اختُصّتْ ألف الإلحاق المقصورة بمنع الصرف - مع العلمية - دون الممدودة : حملا للمقصورة على مثيلتها للتأنيث ، لمشابهتها في : أنها زائدة ليست مبدلة من شيء ، وأنها تقع في وزن صالح لألف التأنيث : كأَرْطَى ، وسَكْرَى .

أما الممدودة ، فلم تشبه مثيلتها للتأنيث : لأن المُلْحِقة مبدلة من ياء ومثيلتها مبدلة من ألف ، والياء ليست مانعة للصرف بخلاف الألف ، والملحِقة لاتقع في وزن صالح لألف التأنيث : كعِلْباء . إذ لاتأتي المؤنثة على مثالها . وأيضا :ضَعُفَ المؤنثة في باب التأنيث لكونها مبدلة ، فلم تنهض أن يُحمل عليها غيرها .

وإنّما حُملتْ المُلْحِقة على مثيلتها ، ولم تستقل بالمنع مثلها : لأن المُلحَق بغيره أنزل رُتْبةً ممّا لم يُلْحَق ، فتعلّقتْ بها في الحُكْم .

انظر : الأشموني والصبان : ٢٦٢/٣ ، والهمع : ٣٧/١ ، والتصريح : ٢٢٢/٢، وشرح الكافية : ٣٧/١ .

(١٥) الإلحاق: جَعْل كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها . انظر : الصبان ٢٦٢/٣، وشرح الشافية: ٥٢/١ ، والهمع: ٣٢/١ .

هذا ، ومثل ألف الإلحاق المقصورة في المنع من الصرف مع العلَميّة، تشبيها بألف التأنيث : ألف التكثير . انظر : الهمع ٣٢/١ ، والأشموني والصبان: ٢٦٣/٣ ، وشرح الكافية : ٣٧/١، والتصريح ٢٢٢/٢

(١٦) الأرطى : شجر يَنبت في الرمْل ..... اللسان :(أرط، رطا) .

وَوَزْنُ الفعل فرع وزن الاسم - كما تَقَدَّم [١٧] - والعدل فرع المعدول عنه . ففي كل ذلك : فَرْعِيَّتا اللفظ ، والمعنى .

والحاصل : أنَّ جميع مايُمنع من الصرف : اثنا عشر نوعاً :

- خمسة مع التنكير ، وهي : مافيه ألف التأنيث ، أو الوصفية مع زيادة الألف والنون ، أو مع [١٨] وزن الفعل ، أو مع العدل [١٨] وما كان على صيغة مُنْتَهَى الجُمُوع .

- وسبعة مع التعريف : وهي ماتَقَدَّم [١٩].

---

(١٧) تقدم قبل أسطر ، عند التذييل للوصفية ومامعها .

(١٨) أي : أو الوصفية مع .....

(١٩) تقدم قبل أسطر ، عند ذكره للعلمية ومامعها ، من رقم ٦ - ١٢ في مَتْن الكِتاب .

وإنَّما صَرَّحَ الشارح بأنواع العِلَل التي مع التنكير - عند إيراد هذا الحاصل - وأحال على ماتقدم في أنواع العلل التي مع التعريف : لبُعْدِ ذِكْر الأُولى لبعد ذكر الأولى - عند تفصيلها - من هذا (الحاصل)، وقُرْب ذِكْر الثانية - عند تفصيلها - من هذا (الحاصل) .

وهذه مَنْطِقِيَّة في التصنيف ، تُعَدّ مَحْمَدَةً لأصحابها .

[شرح تعريف الفاعل - والإخراج بمحترزات التعريف]

مـ

بيان : جواز حذفه ، وأسباب الحذف

٤٥ - (حـد الفاعـل :

مـا) - أيْ : اسْمٌ - (أُسْنِدَ إليه فِعْل ، تامٌّ ، مقدَّم) ، عليه ، (فارغ) من الضمير ، (غير مَصُوغ للمفعول) .

فالمسند إليه(٢٠) : يَعُمّ الفاعلَ ، والنائب عنه ، والمبتدأ ، واسم (كان)(٢١) .

وتقييده(٢٢) بالفعل : يُخرِج : المبتدأ .

وتقييد الفعل بالتمام : يخرج : اسم (كان) (٢١) .

وبالتقدّم (٢٣) : يخرج : ماتأخّر الفعل عنه . كـ : زيد ، من قولك : زيد قام . فإنه مبتدأ ، والفاعل ضمير مُسْتَكِنّ فى الفعل (٢٤) .

وبأنه غير مصوغ للمفعول (٢٣) : يخرج : النائب عنه (٢٥) .

---

(٢٠) أى المفهوم من قوله (ماأسند إليه) .

(٢١) وأيضاً : واسم (كاد) . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٩٤ .

(٢٢) أى : المسند إليه .

(٢٣) أى : وتقييد الفعل بـ .....

(٢٤) هذا مذهب البصريين . والكوفيون : يُجيزون كون المقدّم فاعلا . انظر : الهمع: ١/١٥٩ ، والتصريح: ١/٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٦٩ ، والأشمونى والصبان ٢/٤٥ ، ٤٦ .

(٢٥) بقى على الشارح تقييد الفعل بـ (فارغ من الضمير) . فلعلّه اعتبره قيْدا لبيان الواقع . وقد اعتبره الهمع (١/١٥٩) : قيدا للاحتراز ، فأخرج به نحو : «وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا» - الأنبياء : ٢١/٣ -

لكن في عبارته [٢٦] قُصُورٌ : لإفهامها انحصار الفاعل في (المسند إليه الفعلُ) ، وليس كذلك ، إذ يشاركه في ذلك : ماأُسندَ إليه المصدر ، واسم الفاعل، والصفة المشبهة ، والظروف ، والجار والمجرور [٢٧] .

(يجـوز[٢٨] حـذف الفاعل : إمّا للجَهْل به ، أو لغَرَض /[ص٣] لفظى ، أو معنوى .

فالأوّل) ـ أى: حذفه للجهل به ـ : (كـ: سُرِقَ المتاع) ، إذا جَهِلتَ مَنْ سرقه .

(والثـــانى) ـ أى : حذفه لغرض[١] ـ : (نحو قولهم : من طابتْ سَرِيرتُه ، حُمِدتْ سِيرتُهُ) .

فإنّه لو قِيل : حَمِدَ الناسُ سيرتَه ـ اختلفت السَّجْعة [٢] . وسَكَتَ [٣] عن التمثيل للثالث ـ وهو : حَذْفُه لأمر معنوى ـ لأنه كَثير لايَنضبط [٤] .

---

(٢٦) أى : المصنف الأبدى .

(٢٧) وكذا بقية مايعمل عمل الفعل فى رفع الفاعل ، من : اسم الفعل ، واسم المصدر ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، .... انظر : شرح كتاب الحدود : ١٧٧ ، وشرح الشذور : ٣٨١ ـ ٤١٩ ، والتصريح : ٢٦٩/١ ، والأشمونى والصبان : ٤٣/٢

(٢٨) من (يجوز) إلى (سيرته) فى آخر نص المتن هنا : ليست فى المتن المستقل .

(١) أى : لفظى .

(٢) أى : المصنف الأبدى .

(٤) ومن أمثلته : « وخُلِق الإنسانُ ضَعيفا » ـ النساء : ٢٨/٤ ـ فقد حذف الفاعل؛للعِلْم به . وهو (الله) ، جل وعز .

هذا ، وانظر أسباب حذف الفاعل ـ بأوسع مماهنا ـ فى : الهمع ١: ٨٦/٧ والأشمونى والصبان : ٦٦/٢، والتصريح : ٢٨٦/١ .

[فـــــــــــائدة]

فـــى

شرح شروط إعمال (إذَنْ) (٥) النصبَ فى المضارع

(ويُشتــرط فى إعمــال (إذن)) فى المضارع النصب(شــروطٌ):

أحــــدهـــا : تَصدُّرها (٦) .

---

(٥) انظر بياننا لسبب ذكر المصنف لشروط إعمال (إذن) - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود-: فى الحاشية الثالثة ص٧ بترقيم الأصل من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل).

هذا ، وقد اختلف فى كتابتها بالنون ، أو الألف ، على أربعة أقوال :

بالنون مطلقا ، بالألف مطلقا ، بالنون إن أُعملتْ وبالألف إن أُلغيتْ ، بالنون إن ألغيت وبالألف إن أعملت .

وهذا كله فى غير القرآن . أما فيه : فبالألف إجماعا.

انظر : الهمع : ٢/٦٢٢ ، والأشمونى والصبان : ٣/٢٩٧ ; وشرح الشافية : ٢/٣٩٨ ، وشرح الكافية : ٢/٢٣٨ ، والتسهيل : ٢٣٣ ، والمغنى والدسوقى ٢/١٩.

وهل هى : حرف ، أو اسم ظرف ؟ خلاف .

وعلى الحرفية : بسيطة ، أو مركبة ؟ . خلاف .وعلى التركيب :مركبة من (إذْ ، وأنْ) ، أو من (إذا ، وأنْ) ؟ . خلاف . وعلى البساطة : ناصبة بنفسها ، أو بِأنْ مضمرة بعدها ؟ خلاف.

أما على الإسمية : فبسيطة ، ناصبة بأن مضمرة . وهل أصلها : إذْ ، أو إذا؟ خلاف .

وهل يوقف عليها : بالنون ، أو الألف ؟ خلاف . هذا فى غير القرآن . أما فيه : فبالألف إجماعا .

وهل معناها : الجواب والجزاء دائما ، أو غالبا ؟ خلاف .

ثم هل: هى نوع واحد على مافيه من الخلافات السابقة، أو نوعان: حرف ناصب للمضارع مختص به ، واسم أصله (إذ ، أو إذا) غير مختص بالمضارع فلاينصبه ؟ خلاف.

انظر : الهمع : ٢/٦ ، والأشمونى والصبان : ٣/٢٩٠ ، ٢٩١ ، والتصريح : ٢/٢٣٤ ، وشرح الكافية : ٢/٢٣٥ ، ٢٣٨ ، والمغنى والدسوقى ٢/١٧ .

(٦) وذهب الفراء : إلى عدم اشتراط التصدر . انظر : التصريح: ٢/٢٣٦ . =

والثـاني : استقباله .

والثالـث: اتّصاله بها، أو انفصاله بـ: قَسَم، أو نداء، أو بـ(لا) النافية (٧) .

كقولك لمَنْ قال: غداً أزورك ـ: إذنْ أُكرِمَك ، أو: والله أكرمَك (٨) ، أو : يازيد (٩) أكرمَك (١٠) ، أو : لا أُكرِمَك (١١) .

وقـد(١٢) أشـار (١٣) إلى ذلك بقوله :

(يجمعهـا)ـ أى : الشروط ـ(قول الشاعر(١٤):

١- أَعْمِلْ (إِذَنْ) ما إنْ(١٥) أتتْكَ أوَّلَا ٭ وسُقْتَ فِعْلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلَا

٢- وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا (١٦)أنْ تَفْصِلَا) ٭

= والعجب من الفراء : أنه يوجب الرفع إذا وقعت بعد اسم (كان) وأول مفعولى (ظنّ) ، مع عدم اشتراطه التصدر . انظر : الهمع: ٧/١ .

(٧) وجوز ابن بابشاذ : الفصل بالدعاء أيضاً . وابن عصفور والأبدى : بالظرف والكسائى وهشام : بمعمول الفعل . (مع رجحان النصب عند الكسائى ، والرفع عند هشام) .

انظر : الهمع : ٧/٢ ، والمغنى : ١٩/١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ ، وشرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والتسهيل : ٢٣٠ .

(٨) يعنى : إذنْ واللهِ أُكرمَك .

(٩) فى الأصل : أو مازيد .

(١٠) يعنى : إذن يازيد أكرمَك .

(١١) يعنى : إذن لا أكرمَك .

(١٢) فى الأصل : أو قد .

(١٣) أى : المصنف الأبدى .

(١٤) بعد هذا فى المتن المستقل : رحمه الله . انظر : كتاب الحدود : ص٢١ بترقيم الأصل .

(١٥) الزيادة ليستقيم الرجز . وفى المتن المستقل : أعمل إذن إذا أتتك .

(١٦) فى الأصل : إذا عملتها . برسم ألف واحدة بين الذال والعين .

-بالبناء للمفعول (١٧) - ويحتمل : أن يكون للفاعل (١٨) ، والمفعول محذوف ، والألف (١٩) للإطلاق ، أى: احذرْ أنْ تَفصلها.-

-٢ ٭ (بالأيمانِ)- مصدر: حَلَفَ (أو بِنداءٍ، أو بِلا)

٣-وَإنْ تَجِيءْ بِحَرْفِ عَطْفٍ أوَّلا ٭ فَأحْسَنُ الوَجْهَيْنِ أنْ لا تُعْمِلا

فلو لم تَصَدَّرْ(٢٠): كما إذا وقعتْ بين ذِى خَبَرٍ وخبره(٢١)، أو شرط وجوابها(٢٢).

أو كان الفعل بعدها حالا : كقولك لمَنْ قال : أنا أُحِبُّكَ - إذنْ أَصَدِّقُكَ (٢٣).

أو فُصل عنها الفعل بغير ما ذُكر(٢٤): كقولك : إذن أنا أُكرمُك . وجب إلغاؤها ورفع الفعل بعدها (٢٥) :

---

(١٧) أى فى : (تُفْصَلا)

(١٨) فى الأصل : الفاعل .

(١٩) فى الأصل : واللام .

(٢٠) عدم التصدُّر ، صادق على أمرين : أن تكون (إذن) متوسطة - كما ذكر الشارح - أو تكون متأخرة ، وهذا من الشارح : شروع فى بيان محترزات الشروط الثلاثة ، وأحكامها ، وعللها .

(٢١) مثل : أنا إذن أكرمُك .

(٢٢) مثل : إن تزرنى إذن أكرمْك .

هذا ، وبقى من صور هذا التوسط : صورة ثالثة ، وهى : أن تقع (إذن) بين قسم وجوابه . مثل : والله إذن لأكرمُك -إذ قد ذكروا أن لهذا التوسط - بالاستقراء - صوراً ثلاثا .

انظر : شرح الكافية : ٢/٢٣٨ ، ٢٣٩ ، والصبان: ٣/٢٨٨، والتصريح وياسين: ٢/٢٣٤، والهمع: ٢/٧ .

(٢٣) فى الأصل : إذا صدقك -برسم ألف واحدة بين الذال والصاد .

(٢٤) أى من : القسم ، والنداء ، و(لا) النافية . انظر : الشرط الثالث ، قبل سطور .

(٢٥) فى الصورة الأولى - من المحترز الأول - خلاف - وهى : ما إذا وقعت (إذن) بين ذى خبر وخبره :

فأجاز هشام : النصب بعد مبتدأ . وأجازه الكسائى : بعد اسم (إنّ)، وبعد اسم (كان) . وأجازه الفراء : بعد اسم (إنّ) . وأجازه أبو حيان - قياسا على قول الكسائى - : بعد أوّل

لأنهـا عنـد توسطهـا : تشبه (الظَّنّ) المتوسط بين المفعولين - لأنها مثل (ظَـنّ) في : جواز تَقدُّمها على الجملة ، وتأخيرها [٢٦] عنها ، وتوسطها بين جزءيها . ولذلك أُعملت حَمْلا عليها - فكما يجب إلغاؤها عند التوسط[٢٧] ، كذلك يجب إلغاء (إذن) عنده [٢٨] .

وإذا كان الفعل حالا : لايجوز نصبه ، لأنه لايكون إلا مرفوعاً[٢٩] .

= مفعولى (ظـن) .

انظر : الهمع : ٧/٢ ، والصبان ٣/ ٢٨٨ ، والتسهيل : ٢٣٠ .

(٢٦) الأولى : وتأخرها . ليشاكل نظيريه قبله وبعده (تقدمها .... وتوسطها) .

(٢٧) وجوب إلغاء (ظن) عند التوسط بين المفعولين ، مثل : زيد ظننت قائم - كما ذكر الشارح - : هو مذهب الأخفش وابن أبى الربيع . أما مذهب الجمهور : فالجواز (مع الاختلاف : الإعمال أولى ، أو هما سواء) .

أنظر - في المذهبين - : الهمع : ١٥٢/١ ، - وفي مذهب الجمهور - : التصريح : ٢٥٤/١ ، ٢٥٨ ، والأشمونى ، والصبان : ٢٧/٢ ، ٣١ ، وابن يعيش : ٨١/٧ ، ١٧ ، وشرح الكافية : ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ ، والتبصرة : ١١٣/١ ، والتسهيل : ٧١ .

(٢٨) وكذلك يجب إلغاء (إذن) عند تأخرها ، بل أولى بلاخلاف . انظر - في هذا الحكم وعلته - : الهمع : ٧/٢ ، والأشمونى : ٢٨٧/٣ ، والصبان : ٢٨٨/٣ .

هذا ، وانظر مثل تعليل الشارح للإعمال (إذن) ، في : الأشمونى : ٢٩٧/٣ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، وابن يعيش : ١٧/٧ .

وانظر تعليلات أخرى لإلغائها عند التوسط - وكذا : لإعمالها عند التصدر - : في : ح الدسوقى على المغنى : ١٩/١ ، وشرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والصبان : ٢٨٨/٢ ، والتصريح : ٢٣٤/٢ ، وابن يعيش : ١٧/٧ .

(٢٩) في الأصل : الأمر مرفوعاً .

هذا ، والتعليل الذى ذكره الشارح بقوله (لأنه لايكون إلا مرفوعاً) ، لا يختلف كثيراً عن المعلَّل له ، وهو قوله : (.... لايجوز نصبه) .

وانظر لذلك تعليلات أخرى في : الصبان : ٢٨٧/٣ ، والدسوقى : ١٩/١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والهمع : ٦/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ .

وإذا انفصل الفعل بغير ما ذُكِر (٣٠) : كان جزءاً من الجملة ، فلم تَقْوَ على العمل فيما بعدها(٣١) .

بخلاف: إذا فُصِل بما ذكر (٣٠) ، لأنه ليس جزءا منها ، بل : زائدا(٣٢) للتقْوية(٣٣)، أو للنفى . فقَوِيتْ على العمل(٣٤) .

ولهذا لم يَضُرّ الفصل بالقَسَم : بين المضاف والمضاف إليه فى قولهم: إن الشاة لَتَجْتَرُّ(٣٥) فتَسمعُ صَوْتَ - وَاللّهِ - رَبِّها (٣٦) .

ولا : بين الجار والمجرور ، فى قولهم : اشتريته بِـ - وَاللهِ - (٣٧) ألْفِ درهم (٣٨) .

---

(٣٠) انظر : هـ ٢٤ من نفس الصحيفة بترقيم الأصل .

(٣١) انظر تعليلات أخرى فى: التصريح : ٢/٢٣٥ ، والصبان: ٢/٢٨٨ ، وشرح الكافية: ٢/٢٢٧ .

(٣٢) فى الأصل : زائدة .

(٣٣) التقوية : بالنسبة للقسم ، والنداء .

(٣٤) انظر - فى هذا التعليل أيضا - : التصريح : ٢/٢٣٥ - (وتعليلات أخرى - فى : الهمع : ٢/٦ ، والصبان : ٢/٢٨٩ ، وشرح الكافية : ٢/٢٢٧ .

(٣٥) فى الأصل : لتجير . واجْتَرَّتْ الشاة - وكلّ ذِى كَرِشٍ - : أخرجتْ من بطنها ما تَمضغه ثم تَبلعه . اللسان .

(٣٦) هذا القول: حكاه أبو عبيدة . انظر : التصريح : ٢/٢٣٥ ، والأشمونى : ٢/٢٧٧ ، والهمع : ٢/٥٢ . وإجازة الفصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه ، فى الاختيار : مذهب الكوفيين . وإن كان ظاهر كلام الإنصاف يُشعر بإجازته عند البصريين أيضا .

انظر التصريح : ٢/٥٧ ، ٥٨ ، والأشمونى : ٢/٢٧٥-٢٧٧ ، والهمع : ٢/٥٢ ، والإنصاف : ٢/٤٣٥ .

(٣٧) فى الأصل : بوالله . برسم ألفين .

(٣٨) هذا القول : حكاه - بدون كلمة (درهم) - ابن كيسان عن الكسائى . انظر : التصريح : ٢/٢٣٥ .

ولو لم تتوسط (٣٩) إلاّ بين عاطف (٤٠) ومعطوف : كقولك : فإذن أكرمَك - جاز إعمالها ، وإلغاؤها (٤١) - وهو أجْوَد (٤٢) . كما أشار (٤٣) إليه فى

---

(٣٩) أى : إذن . وهذا الحكم الآتى فى هذه الفقرة : مرتبط بمحترز الشرط الأول ، فهو مستثنى من الحكم الذى ذكرناه هناك .

انظر : الشرط الأول ، ومحترزه بوحكم المحترر - فى الأصل بإزاء الأرقام (٦، ٢٠، ٢٥) على الترتيب .

(٤٠) أطلق الشارح - تبعا لما فى الأبيات السابقة - لفظ (العاطف) . والمراد به : الواو ، والفاء . دون غيرهما .

وعلى الإطلاق : شرح الكافية : ٢/٢٣٧ ، والهمع ٢/٧ ، والتسهيل : ٢٣٠ ، والألفية حيث قالت : (.. إذا إذنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا) .

قال الدنوشرى (فى ياسين على التصريح : ٢/٢٣٥) : « ..وظاهر إطلاق الألفية : يقتضى التسوية » . يعنى : بين الواو والفاء وغيرهما

و على التصريح بالواو والفاء : التبصرة ١/٢٩٧ ، وابن يعيش : ٧/١٦ ، والمغنى : ١/١٩ ، والتصريح : ٢/٢٣٥ ، والأشمونى : ٣/٢٨٩ .

(٤١) انظر تعليل هذا الحكم ، فى : شرح الكافية ٢/٢٣٧ ، والصبان : ٣/٢٨٩ ، والتصريح : ٢/٢٣٥ ، والتبصرة : ١/٢٩٧ ، والهمع : ٢/٧ ، والدسوقى : ١/٢٠ ، وابن يعيش : ٧/١٦ .

وانظر أيضا تفصيلات أخرى فى المسألة ، فى . المغنى : ١/٢٠ ، والأشمونى : ٣/٢٨٩ ، والتصريح : ٢/٢٣٥ .

(٤٢) أى : لأن (إذن) غير متصدرة فى الظاهر انظر : الصبان : ٣/٢٨٩ ، وشرح الكافية : ٢/٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٤٣) أى : الشاعر ، فى الأبيات الثلاثة السابقة قبل سطور .

الأبيات . وبه قرأ السَّبعة (٤٤) قوله تعالى: "وَإِذاً (٤٥) لَايَلْبَثُونَ(٤٦) خَلْفَكَ (٤٧) إِلاَّ قَلِيلاً(٤٨) " - .

---

(٤٤) سبعة القُرّاء ، هم : نافع (قارئ المدينة ، المتوفى سنة ١٦٩هـ) ، وابن كثير (قارئ مكة ، المتوفى سنة ١٢٠هـ) ، وعاصم سنة ١٢٧هـ ، وحمزة سنة ١٥٦ هـ ، والكسائي سنة ١٨٩ هـ - قرّاء الكوفة - وأبو عمرو بن العلاء (قارئ البصرة ، سنة ١٥٤ هـ) ، وابن عامر (قارئ الشام ، سنة ١١٨ هـ) .

انظر : كتاب السبعة فى القراءات - لابن مجاهد - : ٥٣، ٦٤، ٦٩، ٧١، ٧٨، ٧٩، ٨٨ .

(٤٥) كتبت (إذاً) بالألف مخالفاً منهاجنا فى كتابتها بالنون من قبل : لأنها هنا فى القرآن . انظر . هـ٥ من نفس الصحيفة بترقيم الأصل .

(٤٦) فى الأصل : يلبسون . بالسين .

(٤٧) (خلفك) : قراءة ابن كثير، ونافع ، وأبى عمرو ، وعاصم فى رواية أبى بكر ، وأبى جعفر . ووافقهم : ابن محيصن ، واليزيدى .

(وخِلافَكَ): قراءة حفص عن عاصم ، وقراءة ابن عامر ، وحمزة ، والكسائى ، ويعقوب ، وخلف ووافقهم : الحسن ، والأعمش.

انظر : كتاب السبعة : ٣٨٣، ٣٨٤، والبحر المحيط : ٦٦/٦ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٢٠٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع (مكى - مجمع اللغة العربية : ١٣٩٤ - ١٩٧٤) : ٥٠ .

(٤٨) الإسراء : ٧٦/١٧

....

هذا، والتزام إعمال (إذن) مع استيفاء الشروط : لغة أكثر العرب . والتزام إهمالها مع استيفاء الشروط : لغة أقل العرب .

انظر : الصبان : ٢٨٧/٣ ، ٢٨٩، والهمع : ٧/٢، والأشمونى : ١٩١/٣ ، والتصريح: ٢٣٥/٢، وشرح الكافية : ٢٣٨/٢، ٢٣٧ ، وكتاب سيبويه ٣: ١٦/٣.

[شـــرح تعـــريف المنـــادى]

مـــع

بيان أحرف النداء ـ واستعمالها : قُرْباً ، أو بُعْداً

٤٦- (المنـــادى[٤٩]) :

هو المَطْلُـــوب (بيــا) ، أو بإحـــدى[٥٠]/[ص٣١][١] أخـــواتها).

وهى : الهمـزة ـ للقريـــب[٢] ـ نحو: أَزَيْدَ أَقبلْ . وأَىْ، وأَيَا، وهَيَا ـ للبعيد[٣]، أو نحوه : كالنائم، أو الساهى[٤].

(تحقيقـــا) : نحو : يازيدُ ـ

---

(٤٩) فى المتن المستقل: حد المنادى . انظر: كتاب الحدود ـ للأبدى ـ ص٢٦ بترقيم الأصل .

(٥٠) فى المتن المستقل : أو بإحدى .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى هـا ص٥ ، وهـا ص٩ ، وهـا ص١٣ ، وهـا ص١٧. وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى ، على طلبة العلم بجامع الأزهر، لله تعالى» .

(٢) هذا مذهب الجمهور ـ وخَرَقَ شيخ ابن الخَبّاز إجماعهم ، فجعلها : للمتوسط . انظر : المغنى :٩/١ ، والهمع :١٧٢/٢ .

(٣) أما بالنسبة لـ(أىْ) ، ففيها ثلاثة أقوال : للبعيد ، للقريب ، للمتوسط .

وأما بالنسبة لـ (أيا) ، ففيها قولان : للبعيد ، للبعيد والقريب .

وأما بالنسبة لـ(هيا) ، ففيها قول واحد : للبعيد .

فأما بالنسبة لـ (يا) ، ففيها أربعة أقوال : للبعيد ، للبعيد والقريب ، للبعيد والقريب والمتوسط ، للقريب .

انظر : الهمع: ١٧٢/١، والتصريح: ١٦٣/٢، والأشمونى: ١٣٣/٣، والمغنى: ٨٧/١، ١٧، ٣٢/٢، وابن يعيش :١١٨/٨، وشرح الكافية :٣٨٧/٢ .

(٤) يبقى من أدوات النداء ، ثلاثة : آ ، آىْ ، وَا .

أما (آ) ، ففيها قولان : للبعيد ، للقريب .

وأما (آىْ) ، ففيها قول واحد : للبعيد .

فأما (وَا): فأجاز بعضهم استعمالها قليلا فى النداء الحقيقى ، للبعيد . والجمهور على=

- (أو تقديراً) (٥) : كقوله - تعالى - : "يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا" (٦) .

= أنها مختصة بالندبة .

انظر : الهمع : ١٧٢/١ ، والتصريح : ١٦٣/٢ ، وياسين عليه : ١٦٤/٢ ، والأشموني والصبان : ١٣٤/٣ ، والمغني ١٧/١ ، ٨١ ، ٢٧/٢ (والدسوقي عليه في الموضع الثاني) ، وشرح الكافية : ٣٨٧/٢ ، والمقتضب : ٢٣٢/٤ .

(٥) ولايقدّر إلا (يا) خاصّة . انظر : المغني : ٢٧/٢ ، والتصريح : ١٦٤/٢ .

(٦) يوسف : ٢٩/١٢ .

[شـرح تعـريف المبتـدأ

والإخـراج بمحتـرزات التعـريف]

٤٧-(المبتـدأ)(٧):

هو الاسم، المرفوع، العـاري عن العوامل اللفظية، غير الزائدة - حالة كونه -: (مُخبَرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمُكتفًى به) مُعتمِداً على نفي أو استفهام(٨).

فتَـاولَ (الاسـمُ)(٩): الصريحَ(١٠) - نحو: زيد قائم - والمؤوَّلَ(١١) - نحو: عندي أنك قائم - والمرفوعَ وغيره، وأسمـاءَ الأفعال(١٢) وغيرها، والعاريَ عن العوامل اللفظية والمُقترنَ بها.

وخـرج بتقييـده(١٣) بـ(المرفـوع): غيرُه.

وبـ(المجرد(١٤) عن العـوامل اللفظيـة): ما اقترن بها. كاسْمَيْ: (كانَ)، و(مَا).

---

(٧) في المتن المستقل: حد المبتدأ. انظر كتاب الحدود: ص٢٢ بترقيم الأصل.

(٨) فالمبتدأ - على هذا - نوعان: مخبر عنه، أو وصف رافع....

مثال الأول: محمد فاهم.

ومثال الثاني: ما فاهم المحمدان، أفاهم المحمدان؟

وسيذكر ذلك الشارح في نهاية المبحث.

(٩) أي لفظ (الاسم) المذكور في أول التعريف.

(١٠) أي: الاسم الصريح.

(١١) في الأصل: والمول.

(١٢) مثل: هَيْهاتَ، أُفٍّ، صَهْ، بمعنى: بَعُدَ، أتضجَّرُ، اسْكُتْ.

(١٣) أي: بتقييد (الاسم)، وهو المذكور في أول التعريف للمصنف.

(١٤) أي: وخرج بتقييده بـ(المجرد...). ويعني بـ(المجرد): ماسبق للمصنف من قوله: العاري.

- وقَيّدَ(١٥) (العوامل) بـ(اللفظية) : لأنه (١٦) لايتجرّد عن المعنوى ، إذ العامل فيه - على الصحيح - معنوى ، وهو الابتداء (١٧) .
و(اللفظيـــة) (١٨) بـ (غير الزائدة) : لأنه لايُشترط [أن] (١٩) يتجرد عن الزائدة، نحو : بِحَسْبِكَ درهمٌ(٢٠) . ﴿ومامِنْ إلَهٍ إلاّ اللّهُ﴾(٢١) .
وبقـــوله (مُخبَراً (٢٢) عنـــه ، أو وَصْفـــاً) : أسماءُ الأفعال (٢٣) . على أنهـــا

(١٥) يمكن ضبط الكلمة : قُيِّدَ . أى : المصنف الأبدى .

(١٦) أى : المبتدأ . وفى الأصل : لأنها .

(١٧) هذا مذهب البصريين . وهناك ثلاثة مذاهب أخرى :

١- المشهور عن الكوفيين : أن العامل فى المبتدأ هو (الخبر) . فهو لفظى .

٢- وقال بعض الكوفيين : العامل فى النوع الأول من المبتدأ هو (الضمير العائد من الخبر إليه) . فهو لفظى أيضاً .

٣- وقال بعض النحاة : العامل فى النوع الأول من المبتدإ هو (إسناد الخبر إليه) . فهو معنوى .

انظر - فى المذاهب الأربعة - : شرح الكافية :٨٧/١ - وفى الثلاثة الأول - : الهمع :٩٤/١ ، والإنصاف :٤٤/١-٤٩ - وفى الأولين - : التصريح :١٥٨/١ ، وابن يعيش :٨٤/١ ، والأشمونى : ١٩٣/١ .

(١٨) أى : وقَيَّدَ (اللفظية)

(١٩) الزيادة ليستقيم بها الكلام .

(٢٠) فالمبتدأ - حينئذ - مجرور لفظاً ، مرفوع تقديراً أو محلا . انظر : الصبان :١٨٩/١ .
هذا واختار الكافِيَجِىّ - وصوّبه السيوطى - : أن (بحسبك) خبر مقدم ، لأنه محطّ الفائدة ، إذ القصد : الإخبار عن (درهم) بأنه كافيك . انظر : الهمع :٩٣/١ .

(٢١) آل عمران : ٦٢/٣ . وزيادة (مِنْ) فى نحو الآية قياسية . أما زيادة (الباء) فى نحو (بحسبك) فسماعية . انظر : الصبان :١٨٩/١

(٢٢) أى : وخرج بقوله (مخبرا ...) . وفى الأصل: مخبر .

(٢٣) أى : لأنها - على الصحيح - أسماء غير صفات ، ولايخبر عنها . انظر: الهمع :١٠٥/٢ ، والأشمونى :١٩٥/٣ ، ١٩٦ .

خرجتْ[٢٤] بـ (المرفوع)[٢٥] .

وإنّما أخرجَها غيرُه[٢٦] بهذا[٢٧] : لأنه لم يَذكر المذكور (المرفوعَ) .

وبقوله (رافِعًا لِمُكتفًى به) : قائم . من قولك : أقائم أبوه زيد[٢٨] .

فوضح من هذا : أن المبتدأ ، إمّا :

ذُو[٢٩] خبر : كـ(زيد) ، من قولك : زيد قائم .

وإما وصف[٣٠] مُسنَد إلى الفاعل أو نائبه : كـ (سارٍ ومُكْرَم) ، من قولك : أسارٍ[٣١] ذانِ ؟ ، و[٣١] : ما مُكرمٌ العمرانِ .

---

(٢٤) أي : أيضا .

(٢٥) أي : الذي هو القيد الأول ، قبل أسطر .

وإنما خرجت أسماء الأفعال بـ (المرفوع) : لأنها مبنية . انظر كونها مبنية ، في : ص١٣ بترقيم الأصل ، وكذا مايتعلق بذلك في المراجع المذكورة في هـ٢ منها .

(٢٦) أي : غير المصنف . والأولى : غيري . لأن المصنف لم يتحدث عن إخراج في المتن . ولعلّ من هذا الغير : الأشموني ، فانظره : ١٨٨/١ ، ١٨٩ .

(٢٧) أي : بـ (مخبرا ....)

(٢٨) أي : لأن (أبوه) لايكتفى به الوصف قبله في حصول الفائدة ، لاحتياج الضمير إلى مرجع يسبقه . مع قطع النظر عن (زيد) .

ولكن يُعرّب المثال هكذا : (زيد) مبتدأ مؤخر . و (قائم) خبر مقدم . و(أبوه) فاعل لـ (قائم) . وفيه إعرابان آخران: انظر الصبان : ١٨٩/١ ، ١٩٠ ، والتصريح وياسين : ١٥٧/١ .

(٢٩) في الأصل : ذوا . بألف .

(٣٠) أي : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو منسوب ، أو (ذو) التي بمعنى : صاحب . انظر : الهمع : ٩٤/١ ، والتصريح : ١٥٦/١ ، والأشموني والصبان : ١٩٠/١ ، وشرح الكافية : ٨٦/١ .

(٣١) لافرق في الاستفهام والنفي بين الهمزة و(ما) أو غيرهما . وقيل : هما فقط . هذا ، واشتراط : الاعتماد على الاستفهام والنفي : مذهب جمهور البصريين . وعدم الاشتراط : مذهب الكوفيين والأخفش . واشتراطه استحسانا : مذهب ابن مالك .

انظر الهمع : ٩٤/١ ، والتصريح : ١٥٧/١ ، والأشموني والصبان : ١٩٠/١ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، والتسهيل : ٤٤

[شرح تعريف الخبر
- والإخراج بمحترزات التعريف]

٤٨ - (حد الخبر : هو الجُزْءُ المُنتظِمُ منه مع المبتدأ جملة) .

فخَرَجَ [٣٢] : فاعل الفعل . فإنه ليس مع المبتدأ [٣٣] .

لكنْ دَخَلَ فيه [٣٤] : فاعل الوَصْف المذكور [٣٥] . إذ يَنتظم منه مع المبتدأ جملة ، وهو ليس بخَبَر [٣٦] .

(فائدة) [٣٧] :

(الجارّ والمجرور ، والظرف :

إذا وَقَعَا : صفةً ، أو صلة ، أو حالا ، أو خبرًا [٣٧م] - : تَعلَّقَا بمحذوف) وجوبًا [٣٨] ، لأنهما معمولان والمعمول لابُدّ له من عامِل .

---

(٣٢) أي بقول المصنف : (مع المبتدأ) .

(٣٣) بل مع الفعل .

(٣٤) أي : الخبر . والشارح شارع في إيراد اعتراض على تعريف المصنف : بأنه غير مانع من دخول ماهو أجنبي عن الخبر في الخبر .

(٣٥) الوصف المذكور : هو النوع الثاني من نوعي المبتدأ . فانظره في المبحث السابق .

(٣٦) وإنما هو فاعل أو نائبه ، للوصف .

فلو أن المصنف زاد في تعريف الخبر بعد قوله (مع المبتدأ) عبارة : الذي ليس الوصف المذكور - لكان التعريف مانعا من دخول ماهو أجنبي عن الخبر في الخبر .

(٣٧) كلمة (فائدة) : ليست في الأصل . وإنما زِدْتُها من المتن المستقلّ .

انظر : كتاب الحدود - للأبدي - ص ٢٢ بترقيم الأصل .

(٣٧م) في المتن المستقل : أو خبرا ، أو حالا .

(٣٨) أي إذا كان كَوْنًا عامًا . انظر : المغني : ٢/١٠٠ ، والدسوقي عليه : ٢/٩٧ ، ١٠٠ ، والهمع : ١/٨٧ ، والتصريح : ١/٢٨٨ ، والأشموني : ١/٢٠٣ ، والصبان ١/٢٠٠ ، ٢/١٩٢ ، وياسين ١/١٤٢ .=

ثُمّ ذلك المحـــذوف :

(تقـــديره : كائـــن) ، أو نحوه [٣٩] - عند بعضهم[٤٠] - لأن الأصل فى الخبر والصفة والحال ، الإفراد [٤١] . بدليل : تقدير الفعل فى ذلك بالوصف [٤٢].

(أو : مُسْتَقَـــرٌّ) ، أو نحـــوه [٤٣] - عند الأكثر [٤٤] - : لأن الأصـــل فى

= هذا ، ووجوب التعلّق بمحذوف، لم يُذكر فيه خلاف فى الصفة والصلة والحال . انظر: المغنى : ٩٧/٢، والتصريح ٣٤٠/١، والأشمونى ١٢٨/٣ (فى الثلاثة) ، والهمع : ٨٧/١، والتصريح : ١٤٧/١، والأشمونى : ١٦٣/١ (فى الصلة)، والتصريح : ٣٨٨/١، والأشمونى : ١٩٢/٢ (فى الحال) .

أما الخبر ففيه خلاف : قيل : ليس هناك متعلّق محذوف . وقيل : هناك ...

وعلى الثانى : فقيل : المتعلّق يجب حذفه . وقيل : يجوز إظهاره ، وقيل : إن نُقل ضميره المستتر فيه إلى الظرف وجب حذفه ، وإن لم يُنقل - بأن ذُكر المتعلّق أولا - جاز إظهاره .

انظر : المغنى : ٩٧/٢ ، والهمع : ٩٨/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ ، وشرح الكافية : ٩٢/١ ، وابن يعيش : ٩٠/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٠٠/١ .

(٣٩) مثل : مُستقِرّ .

(٤٠) منهم : ابن مالك ، وابن السراج ، وابن جنى . ونسب أيضا إلى : سيبويه، والأخفش ، وجمهور البصريين . انظر : الهمع : ٩٨/١ ، وشرح الكافية : ٩٣/١ ، والأشمونى : ٢٠١/١ ، والتسهيل : ٤٩ ، وابن يعيش : ٩٠/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ .

(٤١) انظر - تعليلات أخرى - فى : الهمع : ٩٨/١ ، والأشمونى : ٢٠١/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ ، والمغنى : ٩٩/٢ ، وشرح الكافية : ٩٣/١ ، وابن يعيش : ٩٠/١ .

(٤٢) منع الرضى والدمامينى والصبان : اقتضاء وقوع الجملة موقع المفرد أن تؤوّل بالمفرد . انظر : شرح الكافية : ٩٣/١ ، والصبان : ٢٠١/١ .

(٤٣) مثل : كائن .

(٤٤) منهم : الفارسى ، والزمخشرى ، وابن الحاجب . ونسب أيضا إلى : سيبويه ، والأخفش ، وأكثر البصريين . انظر : الهمع : ٩٨/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ ، والأشمونى : ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ .

العَمَل : الفِعْلُ [٤٥] .

(إلا في الصلـــــة [٤٦] ، فيتعيّنُ فيها تقدير : مُستَقِرّ . لأنها [٤٦م] لاتكون إلا جملة [٤٧]).

وإنما لم يَجُز أن يقال في (جاء الذى في الدار) : إن المُقدَّر (مُسْتقِرّ) خبر المحذوف - على حَدّ قراءة بعضهم [٤٨] : "تَماماً عَلَى الذى أَحْسَنُ [٤٩]" ، بالرفع [٥٠] - : لأنها [٥١] قليل . وهذا التركيب مُطَّرِد [٥٢] .

---

(٤٥) انظر - تعليلا آخر - في : شرح الكافية : ٩٣/١ ، وابن يعيش : ٩٠/١ ، والهمع : ٩٨/١ .
هذا ، وهل الخلاف بين الفريقين في: أيّهما يُقدَّر (الوَصْف ، أو الفِعْل) ، أو: أيهما أولى ؟
على الأول : ظاهر ابن يعيش ٩٠/٢ ، والمغنى : ٩٩/٢ ، وشرح الكافية: ٩٣/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ ، ٣٨٨ .
وعلى الثانى: صريح الهمع: ٩٨/١ ، والدسوقى: ٢/ ٩٩، والأشمونى والصبان: ٢٠١/١ ، ٢٠٢ ، والتسهيل: ٤٩ .
هذا ، ولابن هشام رأى ثالث ، وهو : أنه لايترجح تقدير المتعلَّق اسماً ولافعلا ، بل بحسب المعنى ... انظر : المغنى ٩٩/٢ ، والصبان : ٢٠١/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ .
(٤٦) وكذا في صفة المبتدأ النكرة المخبر عنه بجملة مقرونة بالفاء ، نحو : رجلٌ في الدار فلَهُ درهم . انظر : المغنى والدسوقى : ٩٨/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٠٢/١
(٤٦م) في المتن المستقل : إلا في الواقع صلة ... فيه ... لأن الصلة .
(٤٧) انظر : علة وجوب كون الصلة جملة ، في : شرح الكافية : ٣٥/٢ ، ٣٧ .
(٤٨) هم : يحيى بن يعمر ، وابن أبى إسحاق . ووافقهما : الحسن ، والأعمش
انظر : البحر المحيط : ٢٥٥/٤ ، والإتحاف : ٢٦١ . وانظر أيضا : معانى القرآن - للزجاج - : ٣٣٧/ .
(٤٩) الأنعام: ١٥٤/٦ .
(٥٠) على أن (أحسن) اسم خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير : الذى هو أحسن .
(٥١) أى : حذف العائد المرفوع المبتدأ في الآية - في غير (أى) - مع عدم طول الصلة . كما هو مذهب البصريين . انظر : الهمع: ٩٠/١ ، والتصريح : ١٤٣/١ ، ١٤٤ ، والأشمونى : ١٦٨/١ ، وابن يعيش : ١٥٢/٣ ، والدسوقى : ٩٨/٢ .
(٥٢) الاستدراك المذكور في هذه الفقرة، ينقله النحاة عن ابن يعيش . انظر الصبان: ١٦٣/١=

[شرح تعريف المفعول به]

(المفاعيل خمسة [٥٣] :

٤٩ - مفعول به) : وهو ماوَقَعَ عليه فِعْل الفاعل .

٥٠- والمراد بوقوع الفعل : تَعلُّقهُ بشيء لايُعْقَل الفعل إلا بعد تَعقُّلِه[٥٤] .

فلا يَرِد عليه :

نحو : ماضربتُ زيداً ، و: لاتضرب زيداً [٥٥] - : لِتَوقُّفِ فَهْم الفعل وتعقله [٥٤] على (زيد) ونحوه .

ولا المفعول فيه [٥٦]/[ص٢٢] - وهو: الظرف - : لأنَّ تعقل[١] الفعل ليس بعد تعقله [٢] ، بل الأمر بالعكس : لأن المراد بـ (الفعل) : الحَدَث - الذي هو : المصدر - وهو لايَدلّ على (الزمان ، والمكان) إلا بالالتزام ، فيتوقّف تعقلهما [٣] عليه .

=٢٠٢ ، وياسين ١٤٧/١ ، والمغنى : ٩٨/٢ ، وابن يعيش : ٩٠/١ .

(٥٣) اقتصر المصنف على بيان أنواع المفاعيل ، دون أن يذكر تعريف واحد منها ،فتكفّل الشارح بذلك .

(٥٤) فى الأصل : تعلقه .

(٥٥) أى : فلا يرد .. بأن يَخرج من المعرف . بل هو داخِلٌ فيه بمقتضَى التفسير السابق ، لمعنى وقوع الفعل .

(٥٦) هو معطوف على كلمة (نحو) . أى : ولايرد ... بأن يَدخل فى المعرف . بل هو خارِجٌ منه بمقتضى ....

(١) فى الأصل : يعقل . بالياء .

(٢) فى الأصل : يعقله . بالياء .

(٣) فى الأصل : يعقلهما . بالياء . =

[شرح تعريف المفعول فيه - والإخراج بمحترزات التعريف]

٥١- (ومفعول فيه [٤]) : وهو مافُعِلَ فيه فِعْل [٥] ، مذكور لفظاً أو تقديراً [٦] ، من زمان أو مكان .

فخرج : نحو: يَوْمٌ الجمعة طيِّبٌ . لأنه - وإن فُعِل فيه فِعْل [٧] - لكنه ليس بمذكور لفظاً أو تقديراً .

٥٢- والمراد بالزمان : اليوم ، والليلة ، وأجزاؤهما - كالساعات ، والأوقات - وماتركب منهما : كالجمعة ، والشهر ، والسنة .

= هذا ، وفى ناصب المفعول به خلاف . انظر : التصريح وياسين ٣٠٧/١ ، وشرح الكافية : ١٢٨/١ ، والهمع : ١٦٥/١

(٤) هو معطوف على (مفعول به) فى أول المبحث السابق مباشرة ويسميه البصريون : ظرفاً . والفراء : مَحَلاً . والكسائى وأصحابه : صِفة : انظر : التصريح : ٣٣٧/١ .

(٥) المراد بالفعل : الحَدَث . لا الفعل الاصطلاحى : لأنك إذا قلت : ضربت أمس - فقد فعلت لفظ (ضربت) اليوم ، أى تكلمت به اليوم . وأما ما فعلته بالأمس فهو (الضرب) الذى هو مضمون (ضربت) . انظر : شرح الكافية : ١٨٣/١ .

(٦) مثال الملفوظ : صلّيتُ اليوم عند البيت . ومثال المقدّر : الصوم اليوم عند الفجر . هذا ، وناصب المفعول فيه : الفعل بنوعيه المذكورين . انظر : التصريح : ٣٤٠/١ ، والأشمونى : ١٢٧/٢ ، والهمع : ١٩٥/١ ، والتبصرة : ٣٠٤/١ .

(٧) إذ لايخلو من فعل .

[شرح تعريف المفعول معه والإخراج بمحترزات التعريف]

٥٣- (ومفعول معه[٨]) : وهو المذكور بعد الواو، لمُصاحَبة[٩] معمولِ فِعْلٍ لفظاً أو معنى[١٠].

فخَرَجَ[١١] : ماذُكر بعد الفاء وغيرها[١٢] ، نحو : زيدٌ فعمرو .

وَ[١٣] : ماذُكر[١٤] بعد الواو لالمُصاحَبة معمول : بأن لاتكون[١٥] الواو للمصاحبة ، نحو : جاءني زيد وعمرو قَبْلَه أو بعده[١٦] .

---

(٨) هو معطوف على (مفعول به) في أول المبحث السابق على سابقه ، أو على (مفعول فيه) في أول المبحث السابق مباشرة . وكذا يقال في نظيريه بعد بما يناسبهما .

(٩) المراد بالمصاحبة : مُشارَكة المذكور بعد الواو للمعمول قبلها في الفعل المتقدِّم في وقت واحد . انظر شرح الكافية : ١٩٤/١ ، وانظر الأمثلة في الحاشية التالية .

(١٠) مثال الفعل لفظاً : عِشْتُ والصِّدْقَ . ومثال الفعل معنى : مالِي والكذبَ .

(١١) أي بقوله (المذكور بعد الواو)

(١٢) أي من بقية حروف العطف .

(١٣) أي : وخرج . أي بقوله (المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول)

(١٤) في الأصل : فعمر وماذكر . بواو واحدة أقرب مكاناً في رسمها إلى الميم بعدها منها إلى الراء قبلها . وإنما زِدْتُ واواً أخرى : تَقَلُّبةٍ (عمرو) في أمثلة النحويين ، ولمُشاكَلة نظائره في أمثلة المبحث .

(١٥) في الأصل : لايكون . بالياء . والياء - وإن كانت جائزة ، لأن اسم الناسخ (الواو) مؤنث مجازي ، إذ الشارح قد عبّر عن حروف الهجاء بضمير المؤنث في قوله قبل سطرين (وغيرها) - إلا أن الأرجح التاء ، لكون اسم الناسخ ظاهرا مجازي التأنيث . انظر المراجع المذكورة في هـ٣٦ ص١٧ بترقيم الأصل .

(١٦) لأن التقييد بالقَبْلية أو البَعْدية ينافِي المصاحَبة . فالعطف في مثله واجب ، لعدم كون الواو للمصاحبة . انظر : التصريح : ٣٤٣/١- ٣٤٤ .

أو للمُصاحَبة، ولكنَّ المُصاحَب غير معمول(١٧) كقولك: زيد وعمرو (١٨) أخواك . "

ولايَنتقض الحد بمثل قولنا : جاءني زيد وعمرو (١٩) معه -؛لأن المصاحَبة ليست من الواو (٢٠).

والمراد بـ(الفعل لفظاً) : الفِعْلُ (٢١)، واسما الفاعل والمفعول (٢٢)،

---

(١٧) أي : غير معمول فعل لفظاً أو معنى . انظر التعريف في أول المبحث .

(١٨) العطف في مثل هذا المثال - مما لايتقدم الواو فيه إلا مفرد - واجب . انظر : الهمع : ٢٢٧/١ ، والتصريح : ٣٤٤/١ ، ٣٤٣ ، والأشموني : ١٣٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٩٨/١ .(وأرى : أن خلاف الصيمري (وغيره ، المذكور في هذه المواضع : لايتأتى في هذا المثال ، لأن محلّ خلافهم في مثل : كُلُّ رجُلٍ وضَيْعتُه. وانظر أيضاً: التبصرة : ٢٥٧/١)

(١٩) في الأصل : وعمر . وإنما زِدْتُ الواو : ليمثِّل ماذكرته في نظيره في هـ ١٤ .

(٢٠) ومن هنا يجب العطف في المثال المذكور ، لأن الواو - حينئذ - لايمكن أن تكون نصاً في المصاحبة ، الذى هو أساس النصب في المفعول معه . راجع : الصبان : ١٣٤/٢ س ١٣ - ٧ من أسفل .

(٢١) انظر مثاله في : هـ١ .

(٢٢) مثل : المجتهدُ صاعِدٌ والمَجْدَ ، والغَنِيُّ مذمومٌ والبُخْلَ .

والصفة المشبهة (٢٣) ، ونحوها (٢٤) .

وبـ (٢٥) (الفعــل تقديــراً) : غَيْرُها ، ممّا يُستنبط منه معنى الفعل . نحو : مالَكَ وزيداً ، أو : ماشأنُكَ وعَمْراً . أى : ماتَصنع (٢٦) .

---

(٢٣) ذِكْرُه الصفةَ المشبهة مُشْكِلٌ : لأن النحاة استثنوا الصفة المشبهة واسم التفضيل من العمل فى المفعول معه . وحُجّتهم : أنه لايعمل فيه إلا ماكان من جنس مايعمل فى المفعول به ، وهما لايعملان فى المفعول به .

انظر : الصبان : ١٣٤/٢ ، ١٣٦ . وانظر أيضاً : المغنى والدسوقى : ١٩٦/٢ (فى الحديث عن : حَسْبُكَ وزيداً درهمٌ) .

وأقول : لعلّ الشارح سَهَا فى ذكره المشبهة ، أو أنه لايأخذ فى عامل المفعول معه بمذهب الجمهور : من أنه ماتقدّم الواو من فعل أو شبهه . بل يأخذ بغيره : من كون العامل : الواو ، أو فعلا مضمراً بعدها ، أو الخلاف .

(انظر فى العامل : الهمع : ٢١٩/١ ، والتصريح ٣٤٣/٢ ، وشرح الكافية : ١٩٥/١ ، والأشمونى والصبان : ١٣٥/٢ ، وابن يعيش : ٤٩/٢ ، والتسهيل : ٩٩) .

أو لعلّه لا يَستثنى المشبهة ، ويكون هذا شيئاً انفرد به ، أو تابَع فيه غيرَه ممّا لم أَقِف عليه . وقد يكون مبعث الاحتمال الأخير ـ لو صَحّ ـ : أن المشبهة تَنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به ، فلا مانع من استصحاب هذا القَدْر من العمل فى المفعول معه الذى هو مشبَّه بالمفعول به عند بعضهم (انظر فى تشبيه المفعول معه بالمفعول به : الهمع : ١٦٥/١ ، والتصريح : ٣٢٣/١ ، ٣٤٣) وأنها أَقْوَى فى العمل من فعلها اللازم ـ بدليل نصبها المشبه بالمفعول به ـ واللازم ينصب المفعول معه ، وأن فيها معنى الفعل ، والمفعول معه قد يعمل فيه ما فيه رائحة الفعل كالإشارة عند الفارسى وغيره (انظر فى مذهب الفارسى : الهمع : ٢٢٠/١ ، والتصريح : ٣٤٣/١ ، والأشمونى والصبان : ١٣٥/٢) .

(٢٤) كالمصدر ، واسم الفعل : مثل يعجبنى عملُك والإخلاصَ ، وحسبُك وزيداً درهمٌ . انظر : الأشمونى والصبان : ١٣٤/٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، والهمع : ٢١٩/١ ، ٢٢٠ ، والمغنى والدسوقى : ١٩٦/٢ ، ١٩٧ .

(٢٥) أى : والمراد بـ .

(٢٦) والنصب فى نحو المثالين على المفعول معه ، واجب عند الجمهور . وتقدير العامل ـ كما ذكره الشارح ـ عند الأكثرين من الجمهور . والذى قَوَّى تقدير الفعل فيهما :

[شرح تعريف المفعول له

- والإخراج بمحترزات التعريف]

٥٤- (ومفعول له [٢٧]) : وهو ما فُعِلَ لأَجْلِه فِعْلٌ [٢٨] مذكور .

فدخل : نحو : ضربتُه تأديبا . لأن التأديب فُعل لأجله فعلٌ مذكور ، وهو الضرب .

وخرج : نحو : أعجبنى التأديب . لأنه [٢٩] - وإنْ فُعل لأجله فعلٌ ، من : الضرب ، والشَّتْم ، وغيرهما - إلا أن الفعل المفعول لأجله [٢٩] لم يُذكر ، لأن المذكور الإعجاب ، ولم يُفعل لأجل التأديب .

٥٥- فالمفعول له : عِلّة غائيّة للفِعْل ، أى : سَبَب حامِل للفاعل على الفِعْل .

والفِعْل : قد يكون سَبَبا للمفعول له فى الخارج ، وقد لايكون .

فالأول : نحو : ضربته تأديبا . لأن الضرب سبب للتأديب فى الخارج .

والثانى : نحو : قعدتُ جُبْنا . فإن القُعُود ليس سببا للجبن فى الخارج .

= الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ، والجار والمجرور الذى الأصل فى العمل فيه الفعل . انظر : شرح الكافية : ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، والأشمونى والصبان : ١٣٦/٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، والتصريح : ٣٤٥/١ ، والهمع ٢٢٧/٢ ، والتسهيل : ٩٩ ، وابن يعيش : ٥٠/٢ .

(٢٧) انظر : هـ ٨ . ويسمَّى المفعول له أيضا : المفعول لأجله ، ومن أجله . انظر : التصريح : ٣٣٤/١ ، والأشمونى : ١٢٢/٢ .

(٢٨) المراد بالفعل : الحَدَث . لا الفعل الاصطلاحى . وسيذكر الشارح ذلك فى نهاية المبحث . وانظر أيضا : شرح الكافية ١٩٧/٢ . وكذا : ١٨٣/١ منها (عند تفسير نظير هذا اللفظ فى تعريف المفعول فيه)

(٢٩) أى التأديب .

والمراد بـ «الفِعْل»(٣٠) هنا: المَصْدَر(٣١)، لا الفعل الاصطلاحي ، والمصدر مذكور فيه ضِمْنًا .

[شرح تعريف المفعول المطلق - والإخراج بمحترزات التعريف]

٥٦ - ((ومفعول مطلق))(٣٢): وهو ماليس خَبَرًا (٣٣) ، مِنْ مَصْدَر (٣٤) :

---

(٣٠) أي المذكور في تعريف (المفعول له) أول المبحث .

(٣١) يعني : الحَدَث . انظر : هـ ٢٨ .

هذا ، والمفعول له إذا توفرت فيه شروطه - جاز نصبه وجرّه بحرف تعليل : فإنْ كان مجرّدًا من ألْ والإضافة - فالنصب أكثر . وإن كان مقترنًا بأل ، فالجر أكثر . وإن كان مضافًا ، استوى نصبه وجره .

وإن فُقِد فيه شرط - ماعدا الثالث - بعد - ، وجب جره عند شارطه .

وشروطه على خلاف فيها : المَصْدَرية ، والقَلْبِيّة ، والعِلّيّة ، والاشتراك مع فعله في الوَقْت والفاعل ، ...

والمشهور : أنه لا يسمّى مفعولا له إلا المنصوب .

انظر : التصريح ٣٣٦/١ ، والهمع ١٩٤/١ ، والأشموني والصبان ١٢٢/٢ ، وشرح الكافية ١٩٧/١ ، وابن يعيش ٥٢/٢ .

هذا ، وفي ناصب المفعول له خلاف . انظر : الهمع ١٩٤/١ ، والتصريح ٣٣٧/١ ، والصبان ١٢٢/٢ .

(٣٢) انظر : هـ ٥ . وإنما سمي مفعولا مطلقا : لأنه لم يقيَّد بجارٍّ كغيره من بقية المفاعيل . انظر الهمع ١٨٦/١ ، والتصريح ٣٢٣/١ ، والأشموني والصبان ١١٠/٢ ، وشرح الكافية ١١٣/١ . وإنما لم يقيد بجار : لأنه هو مفعول الفاعل حقيقة بخلاف بقية المفاعيل .... ولأن العامل يصل إليه بنفسه بدون حرف جر لا لفظا ولا تقديرا . انظر ياسين ٣٢٣/١ ، والأشموني والصبان ١١٠/٢ ، والهمع ١٨٦/١ ، وشرح الكافية ١١٣/١ ، وابن يعيش ١١٠/١ .

(٣٣) إنما خَصّ النفيَ بالخبر دون غيره : لأنه الذي يَشترك مع المفعول المطلق : في أنه قد يجيء مبيِّنا لنَوْع عامله ، أو مؤكده مثل ماسيأتي بعد - : ضربُك ضربٌ أليمٌ . ومثل : ضربُك ضربتانِ . انظر : الأشموني والصبان ١٠٩/٢ .

(٣٤) بيان لـ (ما) .

مُفِيد توكيدَ عامله (٣٥) ، أو بيان نَوْعِه (٣٦) ، أو عَدَدِه (٣٦) . .

فخَـــرَجَ(٣٧) : المصدر في نحو قولك : ضَرْبُك ضربٌ أليم - : لأنه خبر .

و(٣٨) : (مُدْبِرا) ، من قوله - تعالى - : "وَلَّى مدبرا(٣٩) " - لأنه حال (٤٠) ، لامصدر .

و (٤١) : المصدر المؤكِّد في قولك : أَمْرُكَ سَيْرٌ سيرٌ - : لأنه ليس مؤكِّداً لعامله (٤٢) .

ودخـــل : أنواع المفعـــول المطلـــق :

- ماكـــان منها منصـــوبا : نحو : ضربت ضربا ، أو : ضربا شديداً (٤٣) ، أو : ضربتين (٤٤) .

---

(٣٥) أي توكيد الجانب المَصْدَرِيّ لعامله فقط ، وهو الحَدَث . لأن العامل قد يَدلّ على أكثر من الحدث ، كما لو كان فعلا ، مثلا . انظر : الأشموني والصبان ١٠٩/٢ ، والتصريح وياسين ٣٢٣/١ ، وشرح الكافية : ١١٤/١ .

(٣٦) أي زيادة على التوكيد فيهما - إذ التوكيد موجود في الأنواع الثلاثة - إلا أنه غير مقصود فيهما . انظر : التصريح : ٣٢٣/٢ ، ٣٢٤ ، وياسين : ٣٢٤/٢ ، والصبان : ١١٠/٢ .
هذا ، وأمثلة الأنواع الثلاثة - كما ستأتي في أواخر المبحث - على الترتيب : ضربت ضرباً ، وضربت ضرباً شديداً ، وضربت ضربتين .

(٣٧) أي بقوله (ليس خبراً) .

(٣٨) أي : وخرج . أي بقوله (من مصدر)

(٣٩) النمل : ١٠/٢٧ ، والقصص : ٣١/٢٨ .

(٤٠) أي مؤكِّدة لعاملها . وهي كل وَصْف يستفاد معناه من صريح لفظ عامله ، مع التخالف بينهما لفظاً أو التوافق فيه . انظر : الهمع : ٢٤٥/١ ، والأشموني : ١٨٥/٢ ، والتصريح : ٣٨٧/١

(٤١) أي : وخرج . أي بقوله (مفيد توكيد عامله) .

(٤٢) إذ عامله المبتدأ (أمرك) ، وهو لم يؤكده . وإنما أكّد الخبر (سَيْرٌ) الأول . .

(٤٣) أي : ضربت ضرباً شديداً .

(٤٤) أي : ضربت ضربتين . والأمثلة الثلاثة على الترتيب : للمؤكِّد ، والمبيِّن للنَّوْع =

-أو مرفوعـا (٤٥)، لأنه نائب عن /[ص٤٣] الفاعل : غُضِبَ غَضَبٌ شديدٌ .

٥٧ ـ والمراد بـ (المصـدر) (١) : اسم المعنى المنسوب للفاعل أو للنائب عنه : كالأمر ، والضرب . فإنهما اسما المعنى (٢) المنسوب إلى الفاعل [أو إلى النائب عنه] (٣) في قولك : أَمَرَ زيدٌ ، وضُرِبَ عمروٌ .

= ، والمبين للعدد .

هذا ، وفي ناصب المفعول المطلق تفصيل وخلاف . انظر : الهمع : ١٨٦/١ ، ١٨٧ .

(٤٥) أي : أو ماكان منها مرفوعا . وإن كان المرفوع لايسمى في الاصطلاح مفعولا مطلقا ، بل نائب فاعل . انظر : الصبان : ١١٠/٢ .

(١) أي المذكور في تعريف (المفعول المطلق) أول المبحث .

(٢) رسمت في الأصل هكذا : المعنا .

(٣) زيادة يحسن بها الكلام . ويمكن أن لاتزاد ، فتكتب الفقرة هكذا : « ... للفاعل ـ أو للنائب عنه ـ : كالأمر ، والضرب .

فإنهما ... إلى الفاعل في قولك : أمر زيد ، وضرب عمرو »

[شـرح تعـريف النعـت
- والإخـراج بمحتـرزات التعـريف]
مـع
بيان حكمه فى تبعيته لمنعوته

٥٨- (النعـــــت)(٤).

هو (التابـع لما قبلـه) فى إعرابه الحاصِل والمتجدِّد(٥)، (المُشْعِر بعلامة: - فيـــه) - أى: صفة من صفاته - إن كان (حقيقيًا)، نحو: مررت برجل كريم.

٥٩- ([أو فيمـا تعلَّـقَ بـه](٦)) إن كان (سَبَبِيًا)(٧): وهو ما رَفَع ظاهراً متلبِّساً بضمير الموصوف - نحو: مررت برجل كريم أبوه.

ثُمَّ هـــو:

٦٠- موضِّح للمنعوت - أى: رافِعٌ عنه احتمالَ الشَّرِكة(٨) - إن كان (مَعْرِفَــــة).

---

(٤) فى المتن المستقل: حد النعت. انظر: كتاب الحدود - للأبدى -: ص٢٣ بترقيم الأصل. هذا، و(النعت): مصطلح الكوفيين - و(الوصف، والصفة): مصطلح البصريين. وربما استعملوا (النعت) أيضًا. انظر: الهمع: ١١٦/٢.

(٥) الإعراب الحاصل: أى الموجود فى المتبوع فى تركيب ما - والمتجدد: أى الذى يكون فى تركيب آخر. وسواء فى ذلك الإعراب اللفظى أو التقديرى، أو المَحَلىّ.

(٦) فى الأصل: أو مافى تعلق به.

(٧) وكذلك إن كان (مجازيًا) - كما سيأتى فى أواخر المبحث -: وهو المُشْعِر بعلامة فيما تعلّق بالمتبوع، وكان رافعًا ضميره. وانظر فيه أيضًا: التصريح: ١٠٩/٢.

(٨) تفسيره (موضح) بهذا، أحد تفسيرين. والآخر: رافعٌ عنه الاشتراكَ اللفظىّ الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق. انظر: التصريح: ١٠٨/٢، والصبان: ٥٩/٣.

١٦- ومخصِّص له - أي: مُقلِّلٌ الاشتراكَ فيه (٩) - إن كان (نكرة) (١٠) .

فـ (كــــريم) في قولنا : مررت برجل كريم (١١) - مقللٌ الشركةَ في (رجل) .

و(الخيّـــاط) في قولنا : مررت بزيد الخياط (١٢) - رافعٌ عن (زيد) احتمالَ الشركة .

فـ (التابــــع) (١٣) : مُتناول لكل من التوابع الخمسة .

وخرج بـ (إشعاره بعلامة فيه ، أو في متعلّقه) : ماعداه منها . فإن جميعها ماعداه لايدلّ على معنى في متبوعه ، بل في نفسه .

- (النعت إن كان جاريًا على ما (١٤) هو له) - وهو الحقيقي - : (فيتبعه) - أي : من هو له - (في أربعة من عشرة :

في واحد من : الرفع ، والنصب ، والجر .

---

(٩) وتفسيره (مخصص) بهذا أحد تفسيرين . والآخر : رافعٌ عنه الاشتراكَ المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع . انظر : التصريح : ١٠٨/٢ .

وانظر في مثل تفسير الشارح للمصطلحين : التصريح : ١٠٨/٢ ، وشرح الكافية: ٣٠٢/١ ، والصبان : ٥٩/٣ (للثاني)

(١٠) كون النعت موضحًا أو مخصصا : هو الأصل والغالب فيه . وقد يكون لغيرهما : من المدح ، والذم ، والترحم ، والتوكيد ، والتعميم ، والتخصيص - مقابل التعميم - ، والتفصيل ، والإبهام ... أنظر : التصريح وياسين : ١٠٨/٢ ، والأشموني والصبان : ٥٩/٣ ، وشرح الكافية : ٣٠٣/١ ، والهمع : ١١٦/٢ ، والتسهيل : ١٦٧ ، وابن يعيش : ٤٧/٣ .

(١١) وكذا : كريم أبوه .

(١٢) وكذا : الخياط أبوه .

(١٣) أي المذكور في تعريف (النعت) أول المبحث . والشارح - بهذا - شارعٌ في بيان الجنس والفصل في التعريف .

(١٤) في المتن المستقل : من .

وواحد من : التعريف ، والتنكير .

وواحد من : الإفراد والتثنية ، والجمع .

وواحد من التذكير ، والتأنيث[١٥] .

فتقول :

مررتُ برجُلٍ كريم ، ورجلين كريمين ، ورجال كرماء .

وبامرأة كريمة ، وامرأتين كريمتين ، ونساء كريمات .

وبالرجل الكريم ، والرجلين الكريمين ، والرجال الكرماء .

وبالمرأة الكريمة ، والمرأتين الكريمتين ، والنساء الكريمات .

وكذلك فى الرفع ، والنصب .

- وإن كان جارياً[١٦] على غيره مَنْ هو له : فيتبعُه فى اثنين من خمسة[١٧] :

فى واحد من : الرفع ، والجر ، والنصب[١٨] .

وواحد من : التعريف ، والتنكير) .

ولا يتبعه فيما عدا ذلك إن لم يَرفع ضمير المنعوت ، بل رَفَعَ ظاهراً[١٩] مُتلبّساً بضميره .

---

(١٥) فى المتن المستقل : التأنيث ، والتذكير .

(١٦) (جارياً) ليست فى المتن المستقل .

(١٧) من أول الفقرة إلى هنا ، وضع بإزاء معظم كلماتها من أعلى علامة هكذا(-) . لعلها لإبطال أو استبدال . ولكن الفقرة جميعها سويّة ومعتبرة ، ولاشىء فيها .

(١٨) فى المتن المستقل : الرفع ، والنصب ، والجر .

(١٩) أو ضميرا بارزا . مثل : جاء غلامٌ رجلين ضاربُه هُمَا . انظر : التصريح ١١٠/٢ .

فتقـــول :

مررت برجلٍ كريمٍ أبوه ، وامرأة كريمٍ أبوها ، وبرجلين كريمٍ أبوهما ، وبامرأتين كريمٍ أبوهما ، وبرجال كريمٍ آباؤهم [٢٠]، وبنساء كريمٍ آباؤهن . وكذلك [في الرفع ، والنصب ، والتعريف][٢١] .

- فإن رَفَعَ ضمير المنعـوت ، كقولك : مررت برجل حَسَنِ الوَجْهِ[٢٢] - : فهو كالحقيقي .

[شــرح تعــريف العطــف

- والإخــراج بمحتــرزات التعــريف]

مــع

ذكــر حــروف العطــف

٦٣-(حـــرو العطـــف)- يعني : عطف النَّسَق [٢٣]- :

---

(٢٠) في الأصل : أباهم . والنعت في مثل هذا - وهو ما أسند إلى جمع - يجوز إفراده وتكسيره . على خلاف في الأفصح : التكسير ، الإفراد ، التكسير - إن تبع جمعا - والإفراد - إن تبع غيره -. انظر : التصريح : ١١٠/٢ ، والأشموني والصبان : ٦١/٣ .

(٢١) زيادة يحسن بها الكلام . انظر نظيرها قبل سطور .

(٢٢) هذا هو النعت المجازي ثالث أنواع النعت ، وهي : الحقيقي ، والسببي ، والمجازي . وانظر : هـ ٧ .

هذا ، وفي عامل النعت خلاف : عامل المنعوت ، التبعية ، مقدَّر من جنس عامل المنعوت .

انظر : شرح الكافية : ٢٩٩/١ ، والأشموني والصبان : ٥٨/٣ ، والهمع : ١١٥/٢ ، والتصريح : ١٠٨/٢ .

(٢٣) العطف : المَيْل والرجوع إلى الشيء . فكأن الثاني أُمِيلَ به إلى الأول . والنسق - مصدر ، أو اسم مصدر - : ماجاء من الكلام على نظام واحد . فكأن (عطف النسق) يعني : الكلام المعطوف بعضه على بعض على نظام واحد . انظر : الصبان : ٨٥/٣ ، ٨٩ ، وابن يعيش : ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والتصريح : ١٣٠/٢ ، ١٣٤ ، وياسين : ١٣٤/٢ ، والهمع : ١٢٨/٢ ، واللسان : =

(هو التابع لما قبله ، المُشارك له في إعرابه) - عَطْفُ تفسير - (٢٤) وبه دَخَلَ : كلّ تابع - (بواسطة أحد الحروف العشرة) - خرج : ماعداه -.

والحروف العشرة هي : الواو ، والفاء ، و(ثُمّ) ، و(حَتّى) (٢٥) و(أَمْ) (٢٦) - بعد همزة التسوية ، أو همزة مُغْنِية عن لفظ (أَيّ) (٢٧) - و(أَوْ) ، و (بَلْ) ، و(لا) ، و(لكِنْ) ، (٢٨) ، و(إمّا) . - في مثل قولك : الكلمة / [ص٢٤]: إمّا اسم ، وإما فعل ، وإما حرف - .

وبعضهم (١) : لايَعُدّها من حروف العطف ، ويَجعل العطف مستفادا من

(عطف ، نسق) .

هذا ، و(النسق) : مصطلح الكوفيين . و (العطف بحرف ، والشركة) : مصطلح البصريين .

انظر الهمع : ١٢٨/٢ ، وابن يعيش : ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والتصريح : ١٣٤/٢ .

(٢٤) يعني : عطف (المشارك) على (التابع) . أي بحذف الواو .

(٢٥) كَوْن (حتى) عاطفة : مذهب البصريين . وأنكر ذلك الكوفيون . انظر : المغني : ١٤٠/١ ، والهمع : ١٣٧/٢ ، والتصريح : ١٤٧/٢ ، والأشموني : ٩٠/٣ ، وابن يعيش : ٨٩/٨ .

هذا ، وقد بالغ ابن درستويه في الإنكار : فأنكر (حتى) ومابعدها . انظر : ابن يعيش : ٨٩/٨

(٢٦) كون (أم) عاطفة : مذهب الجمهور . وأنكر ذلك أبو عبيدة . انظر : الهمع : ١٣٢/٢ ، والأشموني : ٩١/٣ ، والدسوقي : ٤٢/١ .

(٢٧) مثال الأول : سَواءٌ عليّ أقمتَ أم قعدت . ومثال الثاني : أزيد عندك أم عمرو؟ . أي : أيهما عندك . وتسمى (أم) في النوعين : متّصِلة .

وإنما قَيّدها الشارح (أم) بذلك : لتَخرج (المنقطعة) ، لأنها غير عاطفة عند الجمهور . انظر : التصريح : ١٤٤/٢ ، والصبان : ١٠٤/٣ .

(٢٨) كون (لكنْ) عاطفة : مذهب الأكثرين . وخالف ذلك يونس . انظر التصريح ١٤٦/٢ ، والأشموني : ٩٧/٣ ، والهمع : ١٣٧/٢ ، والتسهيل : ١٧٤ .

(١) هذا البعض : يونس ، والفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان . انظر : الهمع : ١٣٥/٢ ، والأشموني : ١٠٩/٣ ، والمغني : ٦٣/١ ، والتصريح : ١٤٦/٢ ، والتسهيل : ١٧٤ ، وابن يعيش : ٨٩/٨ ، ١٠٣ .

الواو التي قبلها ، وهي جائية لمعنى من معاني (أوْ) [٢] . وهو اختيار ابن مالك [٣] :

لأنّها لو كانت عاطفة لَمَا تقدّمتْ على المعطوف عليه [٤] ، ولما وقعت بعد الواو [٤]:

لأن حرف العطف لا يتقدّم على المعطوف عليه ، ولا يدخل عليه عاطف .

[شرح تعريف التوكيد
- والإخراج بمحترزات التعريف]

٦٣- [التوكيد] [٥] :

هو التابع لما قبله) - دخل : كلّ تابع - (المقرَّر معناه) [٦] -

- أي : المحقَّق لمفهومه ومدلوله في أُذُن السامع . أعني: جعله ثابتاً مستقِرّاً محقَّقاً ، بحيث لا يُظَنّ به غيره -

---

(٢) وهى خمسة : الشَّكّ ، والإبهام ، والتخيير ، والإباحة ، والتفصيل (التقسيم ، أو التفريق المجرد) . انظر : الهمع :٢/١٣٥ ، والتصريح :٢/١٤٦ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، والأشمونى : ٣/١٠٩، ١٠٥، ١٠٦ .

(٣) كما فى التسهيل : ١٧٤ . وانظر أيضاً :الهمع :٢/١٣٥ ، والأشمونى :٣/١٠٩

(٤) انظر المثال السابق لـ (إما) قبل أسطر .

هذا ، وفى عامل النسق خلاف : عامل المعطوف عليه بواسطة الحرف ، مقدَّر من جنس عامل المعطوف عليه ، حرف العطف بالنيابة . انظر :ابن يعيش :٨/٨٨، وشرح الكافية :١/٣٠٠ ، والهمع :٢/١١٥ ، والأشمونى والصبان :٣/٥٨ ، والتصريح :٢/١٠٨ .

(٥) فى المتن المستقل : حد التوكيد . ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أكثر . انظر : التصريح :٢/١٢٧ ، والأشمونى :٣/٧٣ ، والهمع :٢/١٢٢ ، وابن يعيش : ٣/٣٩ .

(٦) التعريف فى المتن المستقل ، هكذا : هو التابع لما قبله ، المشارك له فى إعرابه ، المقرر معناه فى نفس السامع .

كقـــولك : جاء زيد زيد . إذا ظَنّ المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظه ، أو عن حمله على معناه .

وبه (٧) خَـــرَجَ (٧) : ماعداه . على نَظَرٍ فى النعت ، وعطف البيان : لأنهما مقرّران معنى المتبوع . ألا ترى : أنك إذا قلت : مررت بزيد . فإنه يُشكّ : أىّ زيدٍ هو من الزيود؟ فلمّا قلت : الطويلِ ـ عُلِم أنه : أىّ زيدٍ هو .

وهذا الحَـــدّ : غير مُتناوِل لجميع أنواعه (٨) . لأنه (٨) :

ـ إما لتقْرير معنى المتبوع ـ كما تقدم (٩) ـ .

ـ وإما لدَفْع توهُّم التجوُّز ـ أعنى : التكلم بالمجاز ـ : نحو : قَطَعَ اللصَّ الأميرُ الأمير ـ أو : نفْسُه ، أو : عيْنُه ـ : لئلّا يُتوهَّمَ : أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانه (١٠) ـ مثلا ـ .

ـ أو لدفع توهم النسيان : نحو : جاءنى زيد زيد ـ : لئلا يتوهم : أن الجائى عمرو ، وإنما (١١) ذكر(زيد) على سبيل السّهو .

ـ أو لدفع توهم عدم الشمول : نحو: جاءنى القوم كلّهم ـ : لئلا يتوهم :أنه

---

(٧) أى بقوله (المقرر معناه) .

(٨) أى التوكيد .

(٩) أى فى مطلع المبحث . والشارح ـ هنا ـ شارِعٌ فى بيان أغراض التوكيد .

(١٠) فالتجوز المدفوع توهمه ـ على هذا البيان من الشارح ـ : مجاز بالحذف . ويمكن أن يجعل التجوز : مجازا لغويا ـ فى المسند إليه ـ أومجازا عقليا .

انظر : ياسين : ٢/١٢٠ ، وشرح الكافية : ١/٣٢٩ .

(١١) فى الأصل : عمر وإنما . بواو واحدة . وإنما زِدْتُ الواو الأخرى : ليتّفق ماذكرت فى نظيره من السبب الأول ، فى هـ ١٤ ص٢٢ .

بعضهم لم يجيء ، إلا أنك لم تعتدّ به . أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكُلّ ، بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ، كما يقال : بنو [١٢] فلان قتلوا زيداً . وإنما قتله واحد منهم .

٦٤- ويؤتى فى الغرض الأول والثانى [١٣]: باللفظى [١٤] - وهو : تكرير اللفظ الأول، أو: الإتيان بمُرادفه - [١٥] وبـ(النفْس، والعين) [١٦] مضافين إلى ضمير المؤكَّد مطابِقاً له فى الإفراد والتذكير وفروعهما [١٧] .

وفى الثالث [١٨]: باللفظى - خاصّة [١٩] .

وفى الرابع [٢٠]: بـ (كُلّ) وتَوابعه [٢١] .

---

(١٢) فى الأصل : بنوا - بألف . وهى جائزة عند الكوفيين . انظر الهمع: ٢٣٨/٢، وشرح الشافية : ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ .

(١٣) وهما:تقرير معنى المتبوع ، ودفع توهم التجوز . انظرهما قبل أسطر .

(١٤) أى : بالتوكيد اللفظى . كما فى بعض أمثلته السابقة .

(١٥) المترادف : هو الألفاظ المفردة الدالة على شىء واحد باعتبار واحد . انظر : المزهر : ٤٠٢/١ . ومثاله هنا : قمت بالخير حقيق جدير .

(١٦) منع الرضى: التوكيد بهما فى الغرض الأول . انظر : شرح الكافية : ٣٢٩/١ .

(١٧) فروعهما : التثنية ، والجمع و التأنيث .

أما لفظ (النفس، والعين): فيطابق المؤكد إفرادا وجمعا . وأما مع المثنى : فالأفصح جمعهما على (أفعل) -ويجوز إفرادهما ، وتثنيتهما .

والأمثلة : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها ، والزيدون أنفسهم ، والهندات أنفسهن - والزيدان أو الهندان أنفسهما ، نفسهما ، نفساهما .

انظر : التصريح : ١٢٧/٢ ، والأشمونى : ٧٣/٣ ، والهمع : ١٢٢/٢ .

(١٨) أى: ويؤتى فى الغرض الثالث . والثالث هو : دَفْع توهّم النسيان . انظره قبل أسطر .

(١٩) ظاهر الهمع (١٢٢/٢) : مجىء المعنوى فيه . ولعلّ الشارح تابَع الرضى فيما ذهب إليه . انظر : شرح الكافية : ٣٢٩/١ . وانظر أيضا : الصبان : ٧٣/٣ .

(٢٠) أى : ويؤتى فى الغرض الرابع . والرابع هو : دفع توهم عدم الشمول . انظره قبل أسطر .

(٢١) وهى : جميع ، عامّة ، أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع - كلا ، كلتا ...

[شرح تعريف البدل
- والإخراج بمحترزات التعريف]

٦٥- (حد البدل (٢٢) :

هو التابع) - دخل : كل تابع - (المقصود بالحكم) -

- خرج : التوكيد ، والنعت ، وعطف البيان : لأنها مُكَمِّلات للمقصود به .

والمعطوف (٢٣) بغير (بَلْ) فى الإثبات : لأنه :

إما غير مقصود بالحُكْم ألْبَتَّةَ : وهو : المعطوف بـ (لَا) ، أو بـ (لكِنْ) ، أو بـ (بل) فى النفى . نحو : جاء زيد لا عمرو ، وما (٢٤) جاء زيد بل عمرو (٢٥) ، أو : لكن عمرو(٢٥) .

= هذا ، وفى عامل التوكيد نفس الخلاف فى عامل النعت ، المذكور فى هـ٣٢ ص٣٣ .

(٢٢) (البدل) : مصطلح البصريين . و(الترجمة والتبيين ، والتكرير) : مصطلح الكوفيين . انظر : التصريح : ٢/١٥٥ ، والأشمونى : ٣/١٢٢ ، والهمع : ٢/١٢٥ .

(٢٣) هذا معطوف على (التوكيد) ومابعده . فيكون الخارج بالقيد السابق (المقصود بالحكم) : أربعة أشياء .

(٢٤) فى الأصل: عمروما . بواو واحدة . وإنما زدت الواو الأخرى: لمثل ماذكرته فى نظيره فى هـ١٤ ص٢٧

(٢٥) فى الأصل: عمر -بدون واو . وإنما زدتُ الواو : لمِثْل ماذكرت فى هـ١ ص٣٣ .

هذا، والمعطوف فى الأمثلة الثلاثة : غير مقصود بالحكم السابق . وهو المجهود - كما فى الأول - ونفى المجهود - كما فى الآخرين .

أو مقصـــودٌ به هو والمتبوعُ : وهو المعطوف بغيرها [٢٦]ـ (بلا واسطـــةٍ) [٢٧] ـ خَرَجَ : المعطوف بـ (بَلْ) فى الإثبات . نحـــو : جـاء زيدٌ بل عمروٌ : لأنه ـ وإن كان مقصوداً [٢٨] بالحُكْم [٢٩] ـ لكنّه بواسطتها ـ ≈

---

(٢٦) أى بغير الحروف الثلاثة قبل : (لا) ، (لكن) ، (بل) فى النفى . وهى : بقية حروف العطف : الواو ، الفاء ، ثم ....(انظرها فى المبحث قبل السابق مباشرة) . فلو قلت : جاء زيد وعمرو ـ كان المقصود بالمجىء المعطوف والمعطوف عليه . لا أن المعطوف هو المقصود بالحكم وحده .

(٢٧) المراد بالواسطة هنا : حرف العطف .

(٢٨) وضع فى الأصل خط أفقى تحت عبارة (كان مقصوداً) فلعله لزيادة التنبيه عليها ، أو للإشارة إلى كونها اعتراضاً بين المتلازمين (اسم إنّ ، وخبرها) .

(٢٩) أى دُون المعطوف عليه .

هذا ، وفى عامل البدل خلاف : مُقدَّر من جنس عامل المبدّل منه ، عامل المبدل منه ، عامل المبدل منه نيابة عن المقدر . انظر : الهمع : ١١٥/٢ ، والتصريح : ١٠٨/٢/٢ ، وشرح الكافية : ٣٠٠/١ ، وابن يعيش : ٦٧/٣ ، والصبان : ٥٨/٣ .

[فــــائدة]

فـــى

شـــرح مواقـــع وجـــوب استتـــار الضميـــر (٣٠) - وجـــوازه

(يجـــب استتـــار الضميـــر (٣١) فى أربعة (٣٢) مواضـــع :

فى الفعل المضارع المبدوء بالهمزة) - كـ: أُوافِقُ - (أو بالنون)[ص ٥](١) -

كـ : نَغْتَبِطُ(٢) - (أو بالتاء) (٣) - كـ : تشكر - وفى فعل الأمر للواحد) -

كـ : اضربْ -

ويجب استتـــاره أيضا فـــى :

اسم الفعـــل لغير الماضـــى (٤) : كـ : أَوَّهْ - بمعنى : أَتَوَجَّع - ونَزالِ

يازيد (٥) - بمعنى : انزلْ (٦) -

---

(٣٠) انظر بياننا لسبب ذكر المصنف لمواضع وجوب استتار الضمير - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة ص٢٦ بترقيم الأصل ، من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل) .

(٣١) الضمير المستتر : هو ماليس له صورة ووجود فى اللفظ ، بل يُنْوَى ويقدَّر . انظر : شرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٤٢ ، والتصريح :١/ ٩٦ ، والأشمونى :١/ ١١٢ .

والمستتر وجوبا : هو مالا يخلفه اسم ظاهر ، ولاضمير منفصل . انظر : شرح كتاب الحدود :١٤٢ ، والأشمونى :١/ ١١٢ ، والتصريح :١/ ١٠٠ .

(٣٢) بل فى عشرة : ذكر الشارح - بعد أسطر - واحدا ، وذكرتُ أنا خمسة فى هـ٦ بعد .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى : هـ١ ص ٥ ، ٩ ، ١٣ ، ١٧ . وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى ، على علماء جامع الأزهر ، الله تعالى» .

(٢) نغتبط : نُسَرّ . اللسان .

(٣) أى فى خطاب الواحد . انظر التصريح :١/ ١٠٠ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والأشمونى :١/ ١١٢ .

(٤) هذا هو الموضع الخامس .

(٥) وكذلك يقال لغير المفرد المذكر . وهكذا كل اسم فعل أمر . انظر : الصبان :١/ ١١٣ .

(٦) من مواضع وجوب استتار الضمير أيضا : أفعال الاستثناء (خَلَا ، عَدَا =

ويستتـــر جــــوازا (٧) في :

فعل الغائب (٨) والغائبة(٨) ، وفى الصّفات المَحْضة (٩) - نحو : زيد قام (١٠) ، وهند تقوم (١٠) ، وعبد الله منطلق .

ففى كلّ منها ضمير مُستتِر جوازا :

لأنه يصح أن يَخلفه الظاهر - نحو: قام زيد ، وتقوم هند - والمُنفصِل - فى نحو : زيد إنما قام هو (١١) -

---

= حاشا ، ليس ، لا يكون) ، و(أفعل) فى التعجب ، و(أفعل) فى التفضيل - فى غير مسألة الكُحْل ، وبدون مُذْور - والمصدر النائب عن فعله ، والصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره (عند بعضهم)) .

انظر : التصريح : ١٠٧/١ ، والأشمونى والصبان ١١٢/١ ، والهمع : ٦٢/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٣ .

(٧) المستتر جوازا : هو مايخلفه اسم ظاهر ، أو ضمير منفصل . انظر شرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والتصريح : ١٠٧/١ ، والأشمونى : ١١٣/١ .

وسيشير إلى هذا التعريف الشارح فى التعليل الآتى بعد أسطر .

(٨) ماضيًا أو مضارعًا . وذلك فى غير ماتقدم فى مواضع وجوب الاستتار : من أفعال الاستثناء ، والتعجب . انظر : هـ٦ .

(٩) الصفة المحضة : هى الخالصة من شائبة الاسمية . انظر : التصريح : ١٠٧/١ ، والصبان : ١١٣/١ . والمراد بها : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة . انظر : التصريح : ١٠٧/١ .

(١٠) وكذا : زيد يقوم ، وهند قامت . أنظر : هـ٨ . ولكن الشارح سلك مسلك الاكتفاء إيجازا : بالتمثيل للغائب بالماضى ، وللغائبة بالمضارع .

(١١) من مواضع استتار الضمير جوازا أيضًا : اسم الفعل الماضى (مثل : هَيْهاتَ زيد هيهات) ، والظروف والجار والمجرور (صفة ، أو صلة ، أو خبرًا ، أو حالًا) .

انظر : التصريح : ١٠٧/١ ، ١٠٢ ، والصبان : ١٣/١ ، والهمع : ٦٢/١ ، والتسهيل : ٢٤ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٤ .

ثُمّ لايَستتر من الضمائر إلا المرفوع - بخلاف: المجرور، والمنصوب -: لأن العُمْدة [١٢] لَمّا لم يُستغنَ عنها في المعنى، صَحّ أن تُقدَّر مع العامل في قُوّة المنطوق به. ولا كذلك الفَضْلة.

[شرح تعريف الموصول الاسمي]

٦٦- (حد الموصول [١٣] الإسمي [١٤]):

- ما افتقر [١٥] أبداً إلى عائد) - أي: ضمير [١٦] مُطابِق له في الإفراد والتذكير وفروعهما [١٧] - (أو خَلَفِه) - من الظاهر، كقوله [١٧م]:

---

(١٢) العمدة: مايُعتمد عليه. والواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث، فيه سواء. اللسان.

(١٣) سُمّي بذلك: لأنه لايَتمّ بنفسه، بل تصله بكلام بعده يبيِّن معناه، فهو موصول بما بعده: مِنْ وَصَلَ الشيءَ بغيره: إذا جعله من تمامه. ومابعده: صلة. لأنها اتصلت بما قبلها لتبين معناه.

انظر: ابن يعيش: ١٣٨/٣، والتصريح: ١٣٠/١، واللسان.

(١٤) سيأتي (الموصول الحرفي) في المبحث التالي.

(١٥) افتقر: احتاج. اللسان.

(١٦) وسُمّي ذلك الضمير (عائداً): لعَوْده إلى الموصول ورجوعه إليه. وفائدته: الربط بين الصلة والموصول.

(١٧) فروعهما: التثنية، والجمع، والتأنيث، ثم المطابقة المشروطة هذه: قد تتحقق لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، أو معنى فقط. انظر الصبان: ١٦٢/١، والتصريح: ١٤٠/١، والأشموني ١٦٢/١.

(١٧م) هو مجهول القائل.

سُعادُ التى (١٨) أضْناكَ حُبُّ سعادَا(١٩).

- (ب) إلى (جملة صَريحة) : فى صلة غير الألف (٢٠) واللام (٢١) من الموصولات ، نحو : جاء الذى قام أبوه ، أو : الذى أبوه قائم ، أو : الذى عندك(٢٢) - أو : فى الدار (٢٢) - (أو مُؤوَّلة) : فى صلة الألف واللام، نحو : جاء الضارب - لأنه فى معنى : الذى ضَرَبَ .

ويُشترط فى الجملة :

- أن تكون خَبَرِيّة (٢٣) - كما مثلنا - : فلا يجوز : جاء الذى اضْرِبْهُ، أو : الذى هل تَضرِبُه .

---

(١٨) فى الأصل : الذى . ويمكن تَمْشِيته معنى ، على تقدير : الذى أضناك هو حب سعاد . لكن لايتأتَّى الاستشهاد عليه . وما أثبتّ فى الصلب : من المراجع المذكورة بعدُ فى تخريج الشاهد .

(١٩) هذا الشطر صدر بيت عجزه : وإعراضُها عنك اسْتَمَرَّ وزادَا .

والبيت (من الطويل) .

وهو فى : شرح الشذور : ١٤٢ ، وشطره الأول فى الأشمونى : ١٤٦/١ ، ١٦٢ ، والتصريح : ١٤٠/١ ، وشرح كتاب الحدود ١٥٥ .

والشاهد فيه : وضع الظاهر موضع الضمير عائدا ، فى (حب سعادا) ، أى : حبها ، إذ الظاهر هو الموصول فى المعنى . وهذا شاذ لايقاس عليه .

(٢٠) فى الأصل : الإفراد . فى موضع : الألف .

(٢١) أما صلة الألف واللام : فستأتى قريبا تحت قوله (أو مؤولة)

(٢٢) أدخل الشارح فى التمثيل (الظرف، والجار والمجرور) تحت (الجملة الصريحة) - كما سيصرح بذلك فى آخر المبحث - وعلى هذا أيضا : الصبان (١٦٣/١) .

وأما غيرهما : فجعلهما تحت (شبه الجملة، أو المؤولة) . انظر : التصريح : ١٤٧/١ ، والأشمونى : ١٤٦/١، ١٦٢ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٤ .

(٢٣) الخبرية : هى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها ، من غير نظر إلى قائلها . وإنما اشتُرطت الخبرية : لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطَب قبل الخطاب ، والإنشائية ليست كذلك=

- مَعْهُـــودة (٢٤) - كما تقدم - أو مُنَزَّلة منزلة المعهودة ، كقوله - تعالى - : « فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَاغشيهم »(٢٥) ، و إلا لم تَصلح للتعريف .
وأَطلَقَ (٢٦) (الجُمْلة) (٢٧) على : الظرف ، والمجرور -: لأن الصلة فى الحقيقة متعلَّقهما، وهو (٢٨) فيها (٢٨) لايكون إلا جملة - كما تقدم (٢٩)

[شــرح (٣٠) تعريف الموصـول الحـرفى]

مــع

بيـــــان حــــروفه

٦٧- (حـــد الموصـــول الحـــرفى : ما أُوِّل مع [مـــا](٣١) يَليه بمصدر ، ولم يَحتج إلى عائدٍ).
وهو ستـــــة :

== انظر : شرح كتاب الحدود : ١٥٤ ، والتصريح : ١/١٤٠ ، والصبان : ١/١٦٣.
(٢٤) أى: معلومة للمخاطَب . وذلك : ليتأتّى له عن طريقها المعرفةُ بالموصول .
(٢٥) طه : ٢٠/ ٧٨ .
(٢٦) يعنى: المصنف . وأقول : عبارة المصنف لاتدل على إطلاق (الجملة) على(الظرف والمجرور) - كما رأى الشارح - بل الذى أدخلهما تحتها هو الشارح نفسه . انظر: عبارتيهما قبل أسطر ، مع هـ٢٢
(٢٧) أى فى تعريف الموصول قبل أسطر .
(٢٨) أى: ومتعلَّقهما فى الصلة .
(٢٩) انظر: ص٢٦ بإزاء هـ٤٧ .
(٣٠) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح -كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد تعريف (الموصول الحرفى) بدون شرح ، كما ذكره المصنف . وذلك : لتكون العنوانات كلها على وتيرة واحدة فى هذا . وانظر نظيرا لهذا أيضا:فى هـ٢٩ ص٣ .
(٣١) الزيادة من المتن المستقل . انظر : كتاب الحدود للأبدى ص٢٩.

- (أَنْ)[٣٢] : في نحو قوله - تعالى - : " وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ " [٣٣].
أي: صيامُكم .
- و(أَنَّ)[٣٤] : في نحو قوله - تعالى - : "أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا" [٣٥]
.أي : إنْزالُنا .
- و(مَا) [٣٦]: في نحو قوله - تعالى - : "بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ" [٣٧].
- و(كَيْ)[٣٨] : في نحو : "لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ[٣٩] " . أي :
لِعَدَمِ كَوْنِ حَرَجٍ على المؤمنين .

---

(٣٢) أي الناصبة للمضارع . وتوصل بالفعل المتصرف - على خلاف - : مضارعا - باتفاق - أو ماضيا ، أو أمرا - على خلاف من جهتين مختلفتين - انظر : المغنى والدسوقى : ١/٢٨ ، والصبان : ١/١٧٥ ، والهمع : ١/٨٧ ، ٢/٢ ، والتصريح وياسين : ١/١٣٠ ، وشرح الكافية : ٢/٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣٣) البقرة : ٢/١٨٤ .

(٣٤) أي إحدى أخوات (إنّ) . فإن كان خبرها مشتقّا : فالمصدر المؤول منه مضافا إلى اسمها . وإن كان جامدا : فالمصدر المؤول من (الكون) مضافا إلى اسمها .
وفي حال ما إذا كان الخبر منفيا : أتينا بلفظ (عَدَم) وأضفناه إلى المصدر الذي قدّرناه .
انظر : الصبان : ١/١٧٥ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٧ ، والتصريح : ١/١٣٠ ، والمغنى ٢/٤٧ .

(٣٥) العنكبوت : ٢٩/٥١ .

(٣٦) كَوْنها حرفا مصدريا : مذهب الجمهور . وتوصل بفعل متصرّف غير أمر ، ماضٍ غالبا . وأجاز بعضهم : بالاسمية . انظر الهمع :: ١/٨٧ ، والتسهيل: ٣٧ ، والصبان : ١/١٧٦ ، والتصريح ١/١٣٠ ، والمغنى : ١/٣٠٥ ، وشرح الكافية : ٢/٢٨٦ ، وابن يعيش : ٨/١٤٢ ، ١٤٣ .

(٣٧) ص : ٣٨/٢٦ .

(٣٨) أي الناصبة للمضارع . وتوصل به خاصة مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا . انظر : الصبان : ١/١٧٦ ، والتصريح : ١/١٣٠ ، والهمع : ١/٨٧ ، وشرح الكافية : ٢/٢٨٧ ، والتسهيل : ٣٧ .

(٣٩) الأحزاب : ٣٣/٣٧ .

- و(لَوْ)(٤٠): في نحو : "يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ(٤١)" . ومنه قول قُتَيْلَة (٤٢):

ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ورُبَّمَا ... مَنَّ الفَتَى وهو المَغِيظُ المُحْنَقُ (٤٣)

أي : ماكان ضرك المَنُّ .

- و(الذي) (٤٤) : في نحو: "وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا(٤٥)" . أي : كخَوْضِهم .

---

(٤٠) كَوْنها مصدرية : مذهب غير الجمهور . والغالب فيها : وقوعها بعد مُفْهِم التَّمَنِّي . وتوصل : بفعل متصرف غير أمر . وأجاز بعضهم : مجيء (أنَّ) ومدخوليها بعدها ، على جعل المصدر المؤول خبرا لمحذوف . انظر : الهمع :٨٧/١ ، والصبان :١٧٦/١ ، والأشموني : ٣٤/٤ ، والمغني : ٢٧٣/١، والتصريح : ١٣٠/١ ، ٢٥٤/٢ ، وشرح الكافية : ٣٨٧/٢ ، والتسهيل٣٨ .

(٤١) البقرة :٩٦/٢ .

(٤٢) في الأصل : قتيبة . والصواب من مراجع تخريج البيت (المغني :٢٧٣/١ ، والتصريح : ٢٥٤/٢)، والأشموني والصبان :٣٤/٤ ، والعيني على الأشموني) .

وقتيلة : هي بنت النضر بن الحارث الأسدية ، تخاطب النبي - صلىالله عليه وسلم - حين قتل أباها صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر ...

وليس النضر أخاها - كما يذكر العيني - انظر : التصريح والصبان : ٣٤/٤ ، والدسوقي : ٢٧٣/١ ، واللسان :(غيظ ، حنق) .

(٤٣) وانظر في البيت أيضا :الصبان :١٧٦/١ ، وشطره الأول في الهمع :٨٧/١ .

والبيت من (الكامل) . والمحنق : شديد الاغتياظ . والشاهد فيه : وقوع (لو) المصدرية بعد غير مفهم التمني ، وهو قليل .

(٤٤) كونها حرفا مصدريا : مذهب غير الجمهور . انظر : التصريح : ١٣٠/١ ، والصبان : ١٧٥/١ .

(٤٥) التوبة :٦٩/٩ .

[شرح تعريف التمييز ، والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان نَوْعَيْ التمييز

٦٨- (حد[٤٦] التمييز[٤٧] :

هو الاسم) - خَرَجَ : الفعل ، والحرف [٤٨] - (المنصوب) - خرج : المرفوع ، والمجرور . ودَخَلَ : كلّ منصوب يَستغرقه - (المُفسّر لِما انْبَهَمَ من الذوات) - خرج : الحال ، وغيره من المنصوبات :

أما غير الحال : فظاهر . وأما الحال : فلأنها مفسّرة لِما انبهم من الهيئات [٤٩] - .

---

(٤٦) بين (حد التمييز) وماتقدمه من (حد الموصول الحرفى) جاء فى المتن المستقل (ص٢٩) : (حد الحال). وفيه يقول المتن : «حد الحال: هو الاسم، المنصوب ، المفسر لما انبهم من الهيئات» .

(٤٧) ويقال له أيضاً : المميِّز ، والتبيين ، والمبيِّن ، والتفسير ، والمفسِّر . انظر : الهمع : ١/ ٢٥٠ ، والأشمونى ٢/ ١٩٤ .

(٤٨) أخرج الشارح هذين بـ(الاسم) - مع أنه جنس فى التعريف ، والأجناس ليس من شأنها الإخراج ، بل بيان أَصْل الذات - لأنهم قالوا أيضاً : إذا كان بين الجِنْس وفَصْله عُموم وخُصوص مِنْ وَجْه ، صَحّ أن يَخرج بالجنس ماتناوله عموم فصله . وهذا متحقِّق هنا بالنسبة للفعل . إلا أنه ضُمّ إليه الحرف - وإن كان سيَخرج بـ(المنصوب) - : تبعاً للفعل ، على مايبدو لى . انظر فى هذه القاعدة المنطقية : شرح كتاب الحدود : ٨٠ (فى تعريف الكلمة) ، وياسين : ١/ ٣٩٤ (فى باب التميز) .

(٤٩) أى فهى تفسر الإبهام الواقع فى هيئة الذات ، لا فى نفس الذات . وأنظر تعريف الحال فى هـ٤٦ .

وفي هـــذا الحَـــدّ قُصـــور (٥٠) :

لأن التميز ليس مُنحصِراً في (مُفسِّر المُبْهَم من الذوات) ، بل هو على نوعيـــن (٥٠) :

٦٩-٧٠ أحدهمـــا: مايُبيّن الإبهام فيها (٥١) . وهـــو : مادَلَّ (٥٢) على مقدار (٥٣)، أو شِبْهِهِ (٥٤) .

٧١- فـالأول (٥٥): مادل /ص٣٦أ/ على: مِساحة - نحو: ماله شِبْرٌ(١) أرْضاً، ومافي

---

(٥٠) يمكن أن يكون في الحد قصور : على اعتبار أن المصنف لعله تأثّر بابن الحاجب؛ إذ جعل التمييز مطلقًا مفسِّرا لإبهام الذات فقط . ثم نَوَّع الذات المُبهَمة إلى نوعين : مذكورة - وهذا هو المعروف عند غيره بتمييز : الذات ، أو المفرد ، أو الاسم - ومقدَّرة - وهو المعروف عند غيره بتمييز : النسبة - لأن المبهم في الحقيقة ذات ، لأن قولنا : طاب زيد نفسا ، لا إبهام في نسبة الطيب إلى زيد ، إنما الإبهام راجع إلى الأمر المتعلِّق بزيد الذي نُسب إليه الطيب ، فالمبهَم أمر مقدَّر ، وهو ذات . وإنما سمّاه غيره (تمييز النسبة) : نظرا إلى الظاهر .

انظر- في مذهب ابن الحاجب هذا - : الصبان : ١٩٤/٢ ، والكافية وشرحها : ٢١٥/١، ٢١٦، ٢١٧ .

(٥١) أي : في الذوات .

(٥٢) أي المبهم . لأن التمييز لا يَدلّ على ذلك ، فالشارح وإن أراد التنويع على التمييز ، إلا أن التعريف للمبهم فالعبارة فيها تسامح .

(٥٣) المقدار : مايُعرف به قَدْر الشيء ممّا وضع لذلك وعُرف بين الناس . والتمييز في الحقيقة : للمقدَّر ، لا للمقدار .

انظر : شرح الكافية : ٢١٧/١ ، والتصريح : ٣٩٦/١ ، والصبان : ١٩٦/٢ .

(٥٤) شبه المقدار : مايُعرف به قَدْر الشيء تقريبا ، ممّا لم يوضع للتقدير به عُرْفا . انظر : التصريح وياسين : ٣٩٦/١ ، وشرح الكافية : ٢١٧/١

(٥٥) وهو مادل على مقدار .

(١) الشبر : مابين أعلى الإبهام ، وأعلى الخنصر . اللسان .

السماء قَدْرُ راحةٍ[٢] سَحاباً - أو: وَزْنٍ - نحو : له مَنَوانِ[٣] عَسَلاً ، ورَطْلٌ[٤] سَمْناً - أو : كَيْلٍ - نحو : له قَفِيزٌ (٥) بُرّاً[٦] ، ومَكُّوكانِ[٧] دَقيقاً - أو: عَدَدٍ[٨] - نحو : "أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً[٩] ، و"أَرْبَعِينَ لَيْلَةً"[١٠] .

والثاني[١١] : نحو:"مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً"[١٢] ، وذَنُوبٌ[١٣] ماءً ،

---

(٢) الراحة : الكَفّ . اللسان . وجعل هذا المثال ابن هشام في شرح الشذور : ٢٥٦ - : من (المقدار) مرة وأخرى من (شبه المقدار) . وهو في الشذور كما في الثاني-فربما يكون مرجع ذلك النسخ .

(٣) منوان ومنيان : تثنية (مَنًّا) ، والمنا : ميزان،ومِكْيال . ويقال فيه أيضاً : مَنٌّ،وقدره في الميزان : رَطلان . اللسان : (منى ، من)

(٤) في الأصل : ورطلا . والرطل : ميزان،ومكيال . وقدره في الميزان : ثنتا عشرة أُوقيّة بأواقي العرب ، والأوقية : سبع مثاقيل ، وقيل : أربعون درهما . والرطل : نصف منا . وقيل : هو منا . والأوقية:مكيال أيضاً . اللسان : (رطل، أوق)

(٥) القفيز : مكيال ، ومِسْاح . فالمكيال : ثمانية مكاكيك عند أهل العراق .

والمَكُّوك : صاعٌ ونصف . وقيل : القفيز : يختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد . والقفيز في المساحة : أربع وأربعون ومائة ذراع - اللسان : (قفز ، مكك)

(٦) البر : الحنطة ، والقمح . اللسان .

(٧) انظر تفسيره في هـ ٥ .

(٨) أدخل الشارح (العدد) في (المقدار)،بناء على أنه من جملته ، وهو أحد قولين . والآخر : أنه ليس من جملته . انظر : التصريح : ٣٩٦/١ .

وممن أفرده عن المقدار : ابن هشام في أوضحه ،(انظر : التصريح) ، وشرح الشذور : ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، والسيوطي في الهمع : ٢٥٠/١ .

(٩) يوسف : ٤/١٢ .

(١٠) البقرة : ٥١/٢ .

(١١) وهو ما دل على شبه مقدار .

(١٢) الزلزلة : ٧/٩٩ . ومعنى (مثقال ذرة) : وزن ذرة . والمثقال - في الأصل - : درهم =

وراقُودًا(١٤) خلاًّ(١٥) ، وخاتمَ حديدًا (١٦) .

٧٣- والنوع الثاني (١٧) : مايُبيِّن إجمالا في نسبة العامل (١٨) إلى :

فاعلـه : نحو طابَ زيدٌ نَفْسًا . فإن نسبة (طاب) إلى (زيد) مُجمَلة ، بَيَّنها التمييز .

أو إلى مفعـوله : نحو : ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ (١٩) . فنسبة (فجرنا) إلى (الأرض) مجملة أيضًا ، بينها التمييز .

= و ثلاثة أسباعه (١,٤٤) . اللسان .

(١٣) الذنوب : الدلو مطلقا ، أو التي فيها ماء ، أو الممتلئة ماءً ، أو القريبة من الامتلاء ، أو الدلو العظيمة . كل ذلك يذكر ويؤنث . اللسان .

(١٤) الراقود : إناء خَزَف ، طويل الأسفل ، مُطْلىً داخلُه بالقار . معرب . اللسان .

(١٥) واضح من هذا المثال والمثالين قبله ، أن المبهم فيها (مثقال ، ذنوب ، راقود) من (شبه المقدار) وزنًا ، أو كيلا : لأنها عرف بها قَدْر الشيء على نحو ما ، لكن لم توضع للتقدير بها عرفا . (انظر تعريف شبه المقدار في هـ ٥١ صـ ٢٥)

(١٦) جعل الشارح هذا المثال من (شبه المقدار) ، وجعله الأشموني ١٩٦/٢ من المحمول على (شبه المقدار) ، وجعله ابن هشام في أوضحه (مع التصريح : ٣٩٦/١) وشرح الشذور : ٢٥٦ ـ : نوعا مستقلا ، أطلق عليه : (ماكان المبهَم فيه فرعًا لتمييزه) ، وجعله الرضي ٢١٧/١ : نوعا مستقلا أيضا ، أطلق عليه (غير المقدار) . ولكل وجهة .

ولعل وجهة شارحنا : أن (خاتم) ومايماثله ، يشير إلى تصوُّر قدْر الشيء وهيئته على نحو ما ، فـ (خاتم) تشير إلى الصِّغَر والهيئة الصناعية ....وهكذا في مثله .... فلذا جعله من (شبه المقدار) .

(١٧) كان النوع الأول : ما يبين الإبهام في الذوات . انظره بإزاء هـ ٥١ صـ ٢٥ .

(١٨) فعلا كان ذلك العامل ، أو ماجرى مجراه : من مصدر ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو اسم فعل ، وكذا كل مافيه معنى الفعل . مثال المشبهة ـ مثلا ـ : زيد طيِّبٌ أبا .

وأقول : لعل أمثلة بعض ماذكر ، هي ممّا يُعرف عند بعضهم : بالمُحوَّل عن المبتدأ ، وغير المحول عن شيء .

انظر : الأشموني : ١٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ٢٢٠/١ . وانظر أيضا : شرح الشذور : ٢٥٧ ، والتصريح : ٣٩٧/١ ، والصبان : ١٩٥/٢ .

(١٩) القمر : ١٢/٥٤ .

ويجوز جَرُّ مادَلَّ(٢٠) على المِقْدار وشِبْهِه : بإضافة المميَّز إليه .إلا أن يكون (٢١) مضافا إلى غيره ، ممّا لايصحّ الاستغناء عنه بالمضاف (٢٢) .

فيقـــال : مالَهُ شِبْرُ أرْضٍ ، ومَنَوَا سَمْنٍ ، وقَفِيزُ بُرٍّ (٢٣) ، وذَنُوبُ ماءٍ ، وخاتَمُ حديدٍ (٢٤) .

وفـــي ((أَحْسَنُ الناسِ رجلا))(٢٥) : هو أحسنُ رجلٍ . لأن حذف المضاف إليه غير ممتنع .

ولايجـــوز فـــي ((مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً)) (٢٦) : مِلْءُ ذهبٍ . لأنه لا يستقيم(٢٧) .

---

(٢٠) أي : تمييز مادل . لأن الجر إنما هو للتمييز ، لالما دل على المقدار وشبهه . فالعبارة على حذف مضاف تسامحا . وانظر : هـ٥٢ ص٢٩ .

(٢١) أي المميَّز .

(٢٢) مما يستثنى أيضا:تمييز العدد من (أحد عشر) إلى(تسعة وتسعين) . انظر : التصريح: ٣٩٧/١ .

ولعلّ الشارح لم يصرّح باستثنائه ـ مع أنه أدخله في المقدار قبل أسطر ـ؛اكتفاء بالإشارة إلى ذلك بعدم إيراد مثاله ضمن الأمثلة التالية الجائز فيها الجر .

(٢٣) في الأصل : وقفيزا برا .

(٢٤) يجوز في مثل هذا المثال: النصب والإضافة ـ كما ذكر الشارح ـ والإتّباع . انظر : ياسين:٣٩٦/١

(٢٥) هذا المثال غير داخل في أصل المسألة حتى يُحتاج إلى إخراجه بقوله قبل (ممّا لا يصحّ الاستغناء عنه بالمضاف) ؛ لأن أصل المسألة جواز جر تمييز المقدار وشبهه ، والمضاف في المثال ليس من ذلك ، بل هو من تمييز النسبة . فالحكم في المثال ـ وإن كان كماذكر ـ إلا أنه ليس من مسألتنا .

انظر : الأشموني والصبان : ١٩٧/٢ ، والتصريح : ٣٩٨/١ . وانظر أيضا : هـ ١٨

(٢٦) آل عمران : ٩١/٣ .

(٢٧) لأن المِلْء هو قدْر مايملأ ، ولا معنى لقولنا : قَدْر مايملأ الذهب . انظر: شرح الكافية :٢٢٠/١ = .

(فـــائدة)

فـي

شـرح ترتيب المَعـارِف من حيث الأَعْـرَفيّة(٢٨) .

(أعـرف المعـارف(٢٩) :

- المُضْمَـرات(٣٠)) : وأَعْرَفُها : المتكلِّم - لعدم إمكان الشركة فيه - ثُمَّ : المخاطَـب - لجواز وقوعها فيه - ثم : الغائـب(٣١) .

- (ثُـمَّ : الأعـلام) :

= هذا، وناصب تمييز الذوات : مُميِّزه بلا خلاف . وناصب تمييز النسبة فيه خلاف : مافى الجملة من فعل أو شبهه ، نفس الجملة بتمامها . انظر : الأشمونى : ١٩٦/٢ ، ١٩٥ ، والهمع : ٢٥٠/١ ، ٢٥١ ، والتصريح : ٣٩٥/١ .

(٢٨) انظر بياننا لسبب ذكر المصنف لترتيب المعارف من حيث الأعرفية - مع بُعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة ص ٢١ بترقيم الأصل من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل) .

(٢٩) مَبْنَى الأعرفية بين أنواع المعرفة، وبين أنواع كل نوع - على : تَطَرُّق الاحتمال إلى المدلول قِلّة وكثرة أو عدمه ، ودلالة اللفظ على المدلول بنفسه أو بغيره ، ومشاهدة المدلول ومواجهته أو عدمهما ، والإشارة الحسيّة أو عدمها ، وقُرْب مكان المدلول أو بعده ، واختصاص اللفظ بمدلول واحد أو عدمه ، والعَهْد بالمدلول أو عدمه ، والافتقار إلى الوصف أو عدمه ، وتعدُّد وسيلة الإدراك أو عدمها ، ووضع اللفظ لمدلوله بوضع جزئى أو كلى ، وقبول التنكير أو عدمه ... فهذه - ومايماثلها - هى التى انبنى عليها ترتيب المعارف ، وتحكّمتْ فى أقوال النحاة .

انظر الهمع : ٥٥/١ ، وياسين ٩٥/٢ ، والصبان : ١٠٧/١ ، والإنصاف : ٧٠٧/٢ ، ٧٠٨ ، وشرح الكافية : ٣١٢/١ ، وابن يعيش : ٨٧/٥ .

(٣٠) أى بعد اسم الله تعالى ، فإنه أعرف المعارف بالإجماع . انظر : الهمع : ٥٥/١ ، والصبان : ١٠٧/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٣٧ ، ١٣٦ .

(٣١) أى : لكثرة وقوع الشركة فيه عن (المخاطب) .

- ثمّ : الإشـــــارة (٣٢). ثم : الموصـــولات) - ومقتضى كلام ابن الحاجب (٣٣) : أنهما سواء -

-(ثم : المعــــرَّف (٣٤) بالألـف والـلام) - وفي رتبته: المنادى المُعيَّن (٣٥) - . وهذا هو المشهور (٣٦) عن سيبويه .

---

(٣٢) فى المتن المستقل : ثم أسماء الإشارة . انظر : كتاب الحدود : صـ ٢٥ .

(٣٣) حيث أطلق عليهما معاً مصطلح (المبهَمات) . انظر : الكافية - بشرح الرضى - : ١٢٨/١ س ٣ . وانظر أيضاً : الرضى : ١٣٠/١ س ١٠ من أسفل .

(٣٤) فى المتن المستقل : المحلى .

(٣٥) أى المعيَّن بسبب النداء - والمراد به : النكرة المقصودة . كما هو صريح : التصريح ويس: ١٩٥/١ ، والأشمونى والصبان: ١٠٦/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٥، ١٣٦ ، والهمع : ٥٥/١ . وكان ينبغى على الشارح أن يصرِّح بذلك : لأن عبارته توهم إدخال نحو (يازيد ، وياعبد الله) ، بناء على أن المنادى فيهما تعيَّن وتعرَّف بالنداء بعد زوال تعريف العلَميّة ، كما هو رأى لبعضهم - ويحتمل أن الشارح منهم - . انظر هذا الرأى فى: الهمع ٥٥/١ ، والصبان ١٠٦/٢

هذا وكون (المنادى المعين) فى رتبة المعرف بالألف واللام - كما ذكر الشارح - : أحد قولين . والآخر : أنه فى رتبة (الإشارة) . انظر : الهمع : ٥٥/١ ، والأشمونى والصبان : ١٠٦/١، ١٠٧ ، والتصريح: ١٩٥/١ ، والتسهيل : ٢١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦

ومن نافلة القول: أن الفاكهىّ فى مصنفه (شرح كتاب الحدود : ١٣٦) ، والأشمونى ١٠٦/١ - : قد نَسَبَا زيادة (المنادى المقصود) إلى ابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) ، مع أنه يوجد فى كافية ابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦هـ) . انظر : الكافية والرضى: ١٢٨/١ س٣ ، ١٣١س٥ من أسفل .

والعجَب من الفاكهى - مع أنه أكثر صراحة فى تلك النسبة - : أنه عند تعليله لعدم ذكر المتقدمين للمنادى ضمن المعارف ، قد نقل تعليلا لذلك عن الرضى من الموضع الثانى المشار إليه .

(٣٦) مقابل المشهور عن سيبويه : تقديم الأعلام على المضمرات . انظر : الهمع : ٥٥/١ . هذا ، وسيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين . توفى سنة ١٨٠هـ . البغية : ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

وفيه اختلافات كثيرة [٣٧] . وفائدتها تَظهر [٣٨] فى الوصف : لأنه يُشترط

(٣٧) سأحاول-جهد الطاقة - ترتيب المعارف حسب المذاهب المختلفة - سوى المذكور فى هذا الشرح - :

١- المضمر ، العلم ، الإشارة ، المعرف بأل والموصول . ونُسب لسيبويه والجمهور .

٢- العلم، المضمر ، المبهم ، المعرف بأل . وعليه الكوفيون ، والسيرافى ، ونسب لسيبويه .

٣- المبهم ، المضمر ، العلم ، المعرف بأل . ونسب للكوفيين . وعليه ابن السراج .

٤- المبهم ، العلم ، المضمر ، المعرف بأل . وعليه ابن السراج .

(هذا ما تذكره المراجع عنه ، لكن الذى فى الأصول : ١/١٤٩ - وهو الموضع الذى يظن منه مذهبه - : المكنى ، المبهم ، العلم ، المعرف بأل)

٥- المضمر ، العلم ، اسم الإشارة ، المعرف بأل ، الموصول . وعليه ابن كيسان .

٦- ضمير المتكلم ، ضمير المخاطب ، العلم ، ضمير الغائب السالم من إبهام ، الإشارة والمنادى ، الموصول والمعرف بأل . وعليه ابن مالك . (هذا ما فى التسهيل، والتصريح ، والأشمونى . لكن ما فى الرضى عنه : أن العلم وضمير المخاطب فى درجة . وما فى الهمع : أن المعرف بأل بعد الموصول . ونقل التصريح أيضا عن بعض مخطوطات التسهيل : أن المعرف بأل بعد الموصول)

٧- المعرف بأل (ذكر الهمع والصبان : أنه مذهب . لكن لم ينسباه ، ولم يرتبا ما بعده) .

وأما ترتيب الضمائر من حيث الأعرفية : فضمير المتكلم ، المخاطب ، الغائب.

وترتيب الأعلام : أسماء الأماكن ، الأناسىّ ، الأجناس .

وترتيب الإشارة : ما للقريب ، ما للمتوسط ، ما للبعيد .

وترتيب الموصول : المختص ، المشترك .

وترتيب المعرف بأل : ما ألْ فيه للعهد ، ما للاستغراق ، ما للجنس .

انظر فى هذا المبحث : شرح الكافية : ١/٣١٢ ، ٢/٢٩ ، وابن يعيش : ٣/ ٥٦ ، ٥/ ٨٧ ، والإنصاف : ٢/٧٠٧ م ١٠١ ، والهمع : ١/٥٥ ، والأشمونى والصبان : ١/١٠٧ ، والتصريح وياسين : ١/٩٥ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ ، والتسهيل : ٢١ ، والجمل : ١٧٨ ، والأصول : ١/١٤٩ .

(٣٨) فى الأصل : يظهر .

فى الموصوف : ألا يكون (٣٩) أخصّ[٣٩] أو مساوياً (٤٠) . فما وقع منها موصوفا للآخر (٤١) ، فهو أعرف بالنسبة إليه .

- والمضاف إلى واحد منها (٤٢) : بمنزلتها . إلا المضاف إلى الضمير ، فإنه بمنزلة العَلَم (٤٣) . بدليل : أنك تقول : مررت بزيدٍ صاحِبك . فتصف العلم بالمضاف إلى الضمير ، فلو كان في رتبته كانت الصفة أعرف . وهو لايجوز .

---

(٣٩) أى أعرف . فإن جاء الأخصّ - حسب المذاهب المذكورة فى هـ ٣٧ - تابعا لغير الأخص ، فهو بَدَلٌ عند صاحبى ذلك المذهب . انظر : شرح الكافية : ٣١٢/١ س٥ ، ٣١٢ س٣ ، س٤ من أسفل ، والصبان : ٦٨/٣ س١٨ .

(٤٠) هذا الشرط : مذهب الأكثر . وأجاز غيره : أن يكون الوصف أخصّ . بل قال بعضهم : توصف كلّ معرفة - إلا الإشارة - بكل معرفة . . انظر : الصبان : ١٠٧/١ ، والأشمونى والصبان : ٦١/٣ .

(٤١) فى الأصل : الاخر .

(٤٢) أى إضافة مَحْضة .

(٤٣) فى رتبة (المضاف) - من حيث الأعرفية - أربعة مذاهب ، ذكر الشارح أصحها وعُزِىَ لسيبويه والأكثرين - وبقيتها هى :

١- أن المضاف فى رتبة ما أضيف إليه مطلقا . وعليه ابن مالك وغيره . ونسب لسيبويه .

٢- أن المضاف فى رتبة ما تحت ما أضيف إليه مطلقا . وعليه المبرد .

٣- أن المضاف فى رتبة ما تحت ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى المعرف بأل .

انظر الهمع : ٥٦/١ ، والتصريح وياسين : ٩٥/١ ، وشرح الشذور : ١٥٦ ، والأشمونى والصبان : ١٠٧/١ ، وشرح الكافية : ٣١٢/١

[شرح (٤٤) تعريف المصدر]

٧٣-(حد المصدر: هو الاسم، الدال على الحدث (٤٥)).
قد تقدم التنبيه على ذلك فى (المفعول المطلق(٤٦)).

[شرح تعريف الاستثناء
- والإخراج بمحترزات التعريف]
مع
بيان أقسام المُستثنَى

٧٤ - (حد الاستثناء) (٤٧) - بمعنى: المستثنى. وإلا فالاستثناء بالمعنى المَصْدَرِىّ: إخراج. لا: مُخْرَج (٤٨).
والمستثنى: على قسمين -: مُتَّصِل، ومُنْفصِل.

---

(٤٤) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح)وإن كان الشارح - كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد تعريف (المصدر) بدون شرح كما ذكره المصنف. وذلك: لتكون العنوانات كلها على وتيرة واحدة فى هذا. وانظر نظيرا لهذا أيضاً فى هـ٣٠ ص٢٥، هـ٢٩ ص٣.

(٤٥) فى المتن المستقل: حدث.

(٤٦) تقدم للشارح - فى الموضع المشار إليه - تعريف (المصدر) بنفس المعنى المذكور هنا، ولكن بصيغة أخرى. أنظر: أوائل ص ٢٣ بترقيم الأصل (فى أواخر مبحث المفعول المطلق).

هذا، وقد جاء فى المتن المستقل بعد نهاية حد المصدر المذكور، زيادة - نقلا عن بعض نُسَخ تحقيق المتن - تضمنت ستة عشر نائبا ممّا ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق. وقد جاءت هذه الزيادة منظومة فى أبيات عِدّتها ستّة.أنظر فى النوائب عن المصدر: الأشمونى: ١١٢/٢.

(٤٧) فى المتن المستقل: المستثنى.

(٤٨) أى كما جاء فى أوائل تعريف المصنف الآتى بعد سطر.

فالمتصل - :(هو المُخْرَج[٤٩] بـ(إلاّ) ، أو بإحدى أخواتها[٥٠]) - وهي : غَيْر، وسوى، وحاشا، وخَلاَ، وعَدَا، ولَيْسَ، ولا يَكُون -

٧٥- (تَحْقِيقاً) إن كان المستثنى منه مذكوراً [٥١] - نحو :قام القوم إلا زيداً . ويُسمَّى الاستثناء فيه :(تامّاً)[٥١] .

---

(٤٩) غَيّر الشارح وجهة المصنّف فى تعريفه الاستثناء ، إذ المصنف - كما هو الظاهر - يعرِّف الاستثناء مطلقاً : متصلا ، أو منقطعاً . ولكن الشارح خَصَّ تعريف المصنف بـ (المتصل) - بعد أن كان قد قَسَّم المستثنى إلى : متصل ، ومنفصل (مُنقطع) - ثم بعد أسطر سيذكر تعريف (المنقطع) .

وجميع المراجع التى بأيدينا تلتقى مع المصنف فى إيرادها تعريفاً عامّاً للمستثنى ، ثم تُنوِّع مُعرِّفةً كل نوع - اللهم إلا ماصنع ابن الحاجب فى الكافية (بشرح الرضى : ١/٢٢٤) ، حيث قَسَّم ثم عَرَّف ، لأنه زعم أن بين المتصل والمنقطع فرقاً معنوياً من جهة أن المتصل مُخْرَج ، وأن المنقطع غير مخرَج . ولذا لا يمكن جمعهما فى تعريف واحد، على أنه عاد وذكر إمكان جمعهما فى تعريف واحد من جهة اللفظ .

أما شارحنا : فدافِعُه إلى ماصنع : اختلافُ النوعين فى الأدوات ، بدليل إخراجه (المنقطع) - بعد أسطر - بالقيد (بإلاّ أو إحدى أخواتها) ، المذكور فى تعريف(المتصل).

هذا، وفى كيفية تحقيق الإخراج كلام طويل للنحاة - انظر : شرح الكافية : ١/ ٢٢٤، ٢٢٥، والصبان : ٢/١٤٧ ، والتصريح وياسين : ١/٣٤٧

(٥٠) فى المتن المستقل :أو بإحدى أخواتها .

(٥١) جعل الشارح كلمة (تحقيقاً) إشارة إلى (الاستثناء التامّ) ، كما جعل - بعد سطرين - كلمة (تقديراً) إشارة إلى (الاستثناء المُفرَّغ) : وذلك لأنه خَصَّ هذا التعريف بـ (المتصل) ، كما أوضحنا فى هـ ٤٩ .

وعلى مثل ماصنع : الكافية والرضى : ١/٢٢٤ ، والأشمونى والصبان : ٢/١٤٧ .

أما الهمع : ١/٢٢٢ ، والتصريح : ١/٣٤٧ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٤٠ - فقد جعلوا (تحقيقاً) إشارة إلى (المتصل) ، و(تقديرا) إشارة إلى (المنقطع) : وذلك لأن تعريفاتهم للاستثناء مطلقاً : متصلاً ومنقطعاً .

٧٦- (أو تقـــديرًا) إنْ كان (٥٢) غير مذكور (٥٣) . نحو : ماقام إلا زيد . ويسمى الاستثناء فيه : (مُفَــرَّغًا) (٥٣) .

ف- (المخـــرج) (٥٤) : يَعُمّ : المتصل ، والمنقطع ،

٧٧- وقـــوله (٥٥) (بإلاّ أو إحدى أخواتها) : يخرج : المنقطع . لأنه : المُخرَج بـ (إلاّ ، أو غَيْر ، [ص٢٧] (١) أو بَيْدَ (٢) ، خاصّة) (٣) ممّا دَخَلَ في حُكْم دلالة المفهوم (٤) .

نحـــو : ماقيها إنسانٌ إلا وَتِدٌ (٥) ، وماعندي أحد غيرَ (٥) فَرَسٍ ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : " أنا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضاد بَيْدَ أَنّي مِنْ قريش ، واسْتُرْضِعْتُ في بني سَعْد "

---

(٥٢) أي المستثنى منه .

(٥٣) أنظر : هـ٥١ .

(٥٤) أي المذكور في تعريف (المتصل) قبل أسطر - والشارح - بهذا - شارع في بيان الجنس والفصل في التعريف .

(٥٥) أي المصنف الأبدي .

(١) في طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره في : هـا ص٩ ، ١٣ ، ١٧ ، ٢٥ . وفيه هنا : "وقف محمد الكفوي ، لله تعالى ، بروق الأرواح . شرح الحدود في النحو" .

(٢) بيد - و : مَيْدَ . لغة - : غير . وقيل : عَلَى . (اللسان) - وقيل : مِنْ أَجْل .
وهي اسم ، ملازِمٌ النصب والإضافة إلى (أنّ) وصلتها ، مستثنى به في المنقطع خاصّة .
وقيل : حرف . انظر الهمع : ٢٣٢/١ .

(٣) انظر في تخصيص بعض أدوات الاستثناء ببعض أنواعه : ياسين : ٣٤٧/١ ، وشرح الكافية : ٢٣٠/١ ، والهمع : ٢٢٢/١ .

(٤) أي لكلمة (الاستثناء) ، إذ لها دلالتان : دلالة المنطوق - وهي : الإخراج - ودلالة المفهوم - وهي : عدم الإخراج . والمنقطع داخل في حكم الثانية ، لأنه لا إخراج فيه حقيقة .

(٥) رفع (وتد) : مرجوح . ونصب (غير) : واجب ، أو راجح . انظر : شرح الشذور ٢٦٥ .

[شرح تعريف الإضافـــة ، والإخراج بمحترزات التعريف]

مـــع

بيــــان أقســـام الإضــــافة

٧٨- (الإضـــــافة (٧)) :

نسبـــة تقييـــدية) ـ لا خبرية ـ (بيـن اسميـن) ـ لما تقدم أنها لاتكون في غير الأسماء (٨) ـ (توجـب لثانيهمـــا الخفـض (٩) أبـدا) (١٠) بحرف جرّ مقدّر (١١)

وهـــي علـى قسميـــن :

٧٩- (أ) معنـــوية ـ وتسمّى (١٢) أيضا: محْضة (١٣) ـ : إن كان المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها :

بأن لا يكون (١٤) صفـة ألبتّة . نحو : غلام زيد .

---

(٧) في المتن المستقل : حد الإضافة .

(٨) تقدم هذا مع علّته في ص٨ (في مبحث : شرح خواص الاسم : خواصه من معناه : الخاصة السابعة) .

(٩) (الخفض) : مصطلح كوفي . انظر : ابن يعيش : ١١٧/٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٧ .

(١٠) خرج بهذا القيد : الوصف . فإنه نسبة تقييدية بين اسمين ، لكن لاتوجب الخفض لثانيهما .

(١١) في عامل الجر في المضاف إليه ، أقوال : المضاف ، حرف جر مقدّر ـ وهو ماعليه الشارح ـ معنى اللام ، الإضافة . انظر التصريح : ٢٤/٢ ، والأشموني والصبان : ٢٣٧/٢ والهمع : ٤٦/٢ ، وشرح الكافية : ٢٥/١ ، ٢٧٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٧ ، وابن يعيش : ١١٧/٢

(١٢) في الأصل : ويسمى ، بياء المضارعة .

(١٣) سيأتي للشارح ـ بعد سطور ـ تعليل التسمية بهما . كما تسمى كذلك : حقيقيّة . انظر الأشموني : ٢٤٦/٢ .

(١٤) أي المضاف .

أو يكون صِفةً ، لكنْ غيرَ مضافةٍ إلى معمولها . نحو : مُضارِعُ مِصْرَ (١٥) .
فإنّ (مُضارِعً) صفةٌ غيرُ مضافةٍ إلى معمولها، لأنّ (مِصْرَ) ليس بمعمول لِـ(مُضارِعٌ) (١٦) .

فعُلِــمَ مِنْ هـــذا :

- أنّ إضافة المَصْدَر إلى (فاعله) - نحو: عجبتُ مِنْ دَقّ القَصّار(١٧) للثَّوْب - أو إلى (مفعوله) - نحو : عجبتُ من دَقّ الثوبِ المصون (١٨) - مَعْنَــوِيّة (١٩)، لأنّ المضاف غيرُ صفة ، إذْ المراد بها هنا : اسْمُ الفاعل ، والمفعول، والصفة المشبّهة - بمعنى الحال أو الإستقبال (٢٠) .

- وأنّ مثل قولنا: هذا مَضْرُوبُ زيدٍ ، أو: هذا ضاربُ زيدٍ - صفةٌ معنوية ، لأنّ الوصف فيهما ليس مضافاً إلى المعمول، لأنّ المعمول - في الأوّل - الضميرُ المستتر الراجع إلى (هذا) (٢١) - والثاني - غيرُ عامل، لأنّ اسم

---

(١٥) مضارع : مُشابِه . اللسان . وهذا المثال أخذه الشارح من (شرح الكافية :١/٢٧٣ ، ٢٧٧، ٢٧٨) ، ولكن الكلمة فيه بالصاد المهملة : مصارع . فلعلّها هناك محرّفة عمّا هنا .

(١٦) أي : لأن (مضارع) اسم فاعل بمعنى الماضي ، وهو لايعمل النصب ، فلا يكون له معمول حتى يضاف إليه . انظر : شرح الكافية :١/٢٧٣ .

(١٧) القَصّار ، والمُقصِّر : المُحَوِّر للثِّياب - يقال : قَصَّر الثوب: حَوَّره ودَقَّه - وسُمِّي بذلك : لأنّه يَدُقّها بالقَصَرة، التي هي القِطْعةَ من الخَشَب، والتَّحْوِير : تغيير الشيء من حال إلى حال . اللسان: (قصر ، حور)

(١٨) (المصون) هكذا الكلمة في الأصل . ولم يظهر لي - بعد المراجعة - المراد منها . ولعلّها محرّفة عن (المُقصّرون) جمع : المُقصِّر . بمعنى : القَصّار . انظر هـ ١٧ .

(١٩) أي على الصحيح . انظر : الهمع :٢/٤٨، ٤٧ ، والأشموني :٢/٢٤٧، والتصريح :٢/٢٧ .

(٢٠) قيل : هذا القَيْد لايناسب المشبّهة ، لأنها ليست بمعنى الحال أو الاستقبال ، بل للثبوت والدوام . انظر : الصبان :٢/٢٤٠.

(٢١) و(زيد) في المثال هو الضارب .

الفاعل بمعنى الماضي (٢٢) لا يعمل (٢٣) ، إذا لم يكن صلة الألف واللام .

وتفيد (٢٤) هذه الإضافة :

تعريف المضاف إليه (٢٥) - إن كان المضاف (معرفة) - وتخصيصه - إن كان (نكرة) .

وتسمى (معنوية) - لأن فائدتها (٢٦) ترجع إلى (المعنى) - و(محضة) - لأنها خالية من شائبة الانفصال (٢٧).

و(لفظية) (٢٨) إن كان المضاف صفة مضافة إلى معمولها (٢٩) .

كقولك : ضاربُ عمرٍو (٣٠) - الآن ، أو غداً - زيدٌ ، أو : مضروبُ

---

(٢٢) الذي أرى : أن الوصف في مثاله الثاني هذا ، مطلق الزمن ، إذ لم يقيّد ، ولا قرينة . ولكن مع هذا فالحكم كما ذكر الشارح ، لأن مطلق الزمن والماضي سواء في أنهما لا يعملان . (انظر : الصبان : ٢/٢٣٩) ، وإن كان الرضي (١/٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٥ ، ٢/٢٢٦) قد ألحق مطلق الزمن في الحكم بما هو بمعنى الحال أو الاستقبال .

(٢٣) أي عند غير الكسائي ومتابعيه . انظر : الهمع : ٢/٤٦ ، والتصريح : ٢/٦٦ ، ٢٨ ، والأشموني : ٢/٢٩٣ وشرح الكافية : ٢/٢٠ .

(٢٤) في الأصل : ويفيد [illegible] .

(٢٥) في الأصل : تعريف [illegible] وهذا [illegible] تعريف المضاف إن كان المضاف إليه [illegible] المشهور : أن الأول هو (المضاف) والثاني هو (المضاف إليه) .

[illegible] الشارح [illegible] المشهور [illegible] الهمع : ٢/٤٧ .

(٢٦) أي [illegible] هي : التعريف أو التخصيص .

(٢٧) [illegible] كما هو الحال في الإضافة اللفظية .

(٢٨) هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة .

(٢٩) أي : فاعلها ، أو مفعولها .

(٣٠) في الأصل : عمر ، وإنما زدت الواو [illegible] .

الأبِ [٣١] - الآنَ ، أو غداً - عمرٌو [٣٢] ، أو : جازِعُ [٣٣] القَلْبِ - الآن ، أو غداً - بكرٌ .

وسُمّيتْ (لفظية) [٣٤] : لأن فائدتها عائدة [٣٥] إلى اللفظ وهي: تخفيفه بحذف التونين [٣٦]، أو تحسينه [٣٧] - كما عُلم من (باب الصفة المُشَبَّهة) - .

---

(٣١) (الأب) هو المضروب .

(٣٢) في الأصل : عمرا .

(٣٣) جازع : حَزين غير صابر . اللسان . وهذا مثال للصفة المشبهة .

(٣٤) وتسمى أيضا : غير مَحْضة ، ومَجازِيّة . انظر : الأشموني : ٢٤٧/٢ .

(٣٥) في الأصل : فائدة .

(٣٦) أي إن وُجِدَا . أو : يقدَّر وجودهما إن لم يوجدا . ويعني بالتونين : التنوين - لأنه نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا - ونون المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما . هذا التخفيف كله في المضاف . ويذكر الرضي (٢٨٠/١، ٢٨١) : أن التخفيف قد ينال المضاف إليه - أيضا - كما في (حَسَنَ الوَجْهِ، والحسن الوجه)، إذ فيه قد حذف الضمير من المضاف إليه واستتر في الوصف .

هذا، والتخفيف بحذف التونين : ثابت أيضا للإضافة المعنوية .

(٣٧) التحسين : يكون في بعض صور المشبهة . وذلك في مثل : هو الجازِعُ القلبِ - : لأن في رفع (القلب) على الفاعلية للصفة ، قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا . وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به ، قبح إجراء وصف اللازم مجرى وصف المتعدي . وفي الجر تخلص من القبحين : إذ صار في الصفة ضمير مقدر يعود على الموصوف بعد تحويل الإسناد عن الظاهر إليه ، واللازم كالمتعدي في الإضافة . انظر : التصريح : ٢٩/٢ ، والأشموني : ٢٤٧/٢ .

[شرح تعريف الجملة]

مع

بيان العلاقة بين الجملة والكلام

٨١- (حد الجملة : ما تركب من كلمتين ، فأكثر ، بشرط الإسناد ، أفادت أو لم تفد)[٣٨]

فهي أعم من الكلام[٣٩] : إذ يُشترط فيه الإفادة ، بخلافها .

ولهذا تسمعهم يقولون : جُمْلة الشَّرْط ، جملة الجَواب . وليس ذلك بمفيد[٤٠] ، فليس كلاما .

وظاهر كلام (صاحب المُفصَّل)[٤١] - كما قال بعضهم[٤١م] - : أنها مُرادِفة للكلام .

---

(٣٨) في الأصل : افادتاو لم يفد . وفي المتن المستقل : أفاد أم لم يفد . وفي بعض نسخ مخطوطات المتن المستقل : أفادت أم لم تفد .

(٣٩) أي عُموما مطلقا : لصِدْقِها عليه ، وعلى غيره .

وهذا أحد قولين في العلاقة بين : الجملة ، والكلام . وسيذكر الشارح القول الآخر بعد أسطر . وقد قيل عن الأول : هو الصحيح . بل قيل : إنه الصواب . (كما في شرح كتاب الحدود ٦٢:)

انظر - في القولين - : شرح كتاب الحدود :٦١ ، والهمع :١/١٢ ، والمغني :٢/٣٤ . وانظر - في تعريف الكلام - هذا الكتاب : ص٣ بترقيم الأصل .

(٤٠) أي فائدة مستقلة مقصودة لذاتها . بل مقصودة لغيرها لا تفيد المطلوب إلا معه .

(٤١) صاحب المفصل : هو الزمخشري . أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ، الخوارزمي ، جار الله . المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . الأعلام :٨ :٥٥ .

(٤١م) يعني الشارح بهذا البعض : ابن هشام . وذلك : لأن العبارة التي أوردها بعد «فإنه بعد أن فرغ ....» هي نص عبارة ابن هشام في المغني (٢/٣٤)، كما أن الفقرة السابقة «فهي أعم ... فليس كلاما» هي أيضا نص كلام ابن هشام في الموضع المذكور (مع تصرف يسير).

فإنَّه (٤٢) - بَعْدَ أن فَرَغَ من حَدّ الكَلام - قال : ويُسَمَّى (٤٣) : الجملة (٤٤)

[شرح أقسام الجملة باعتبار صدرها]

و

شرح تعريف كل قسم منها

(أقسام الجملة : ثلاثة - : اسمية ، وفعلية ، وظرفية) :

لأنها :

إمّا [أنْ] (٤٥) تُصدَّر باسْمٍ (٤٦) : فهي (الاسميّة) .

وإما أن تصدر بفِعْل : فهي (الفعلية) .

وإما أن تصدر بظَرْف - والمراد به : /[ص٢٨]ما يشمل المجرور - : (فظرفية) .

كما أشار(١) إليه بقوله :

٨٣-(جملة الاسمية : ماصُدِّرتْ باسْمٍ) : كـ: زيد قائم ، وهَيْهاتَ العَقيقُ (٢).

= وأيضا فقد أورد الهمع (١/١٢) جُلّ ما أورده الشارح هنا ، وكذلك فعل شرح كتاب الحدود (٦١، ٦٢) بإيراد معظمه مع التصريح بنسبة ما أَوْرَدَاهُ إلى (ابن هشام في المغني) .

(٤٢) أي صاحب المفصل .

(٤٣) في الأصل : وتسمى - بالتاء .

(٤٤) انظر : المفصل : ٦ ، والمفصل - بشرح ابن يعيش - : ١/١٨ .

هذا ، وإنما قيل : «وظاهر كلام صاحب المفصل»: لأن صريح كلامه لايعطي الترادف ، بل يعطي أن (الجملة) تطلق على ما يطلق عليه الكلام فقط . ولا يمنع ذلك من أنها تطلق أيضا على غير مايطلق هو عليه ، كجملة الشرط - مثلا . وانظر : الدسوقي: ٢/٣٤ س٢٦ .

(٤٥) الزيادة لمشاكلة النظائر بعد .

(٤٦) - أي غير ظرف - ولو مؤولا . نحو : «وأن تصوموا خير لكم» . (البقرة : ٢/١٨٤) .

(١) أي المصنف الأبدي .

(٢) العقيق : اسم لأودية كثيرة ببلاد العرب . وهو في الأصل صفة ، من عَقَّ ، بمعنى : شَقَّ =

٨٣- (جملة الفعلية : ماصُدِّرتْ بِفِعْل) : كـ : قام زيد ، وضُرِبَ اللّصّ ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما .

٨٤- (جملة الظرفية : ماصدرت بظرف) : نحو : [أ]^(٣)عندك زيدٌ ، أو : أفي الدار زيدٌ ؟ .

إذا قدَّرتَ (زيداً) فاعلا بالظرف . لا : بالاستقرار المحذوف ، ولا : مبتدأ مُخبَراً عنه بالظرف (٤) .

[شرح (٥) أقسام الجملة باعتبار كونها : كُبْرَى ، وصُغْرَى]

و

شــرح تعــريف كل قســم منهــا .

(والجمــل : جملتــان : كبــرى ، وصغــرى .)(٦)

٨٥- جملة الكبرى : ماوقع الخبر فيها جملة)(٧) : نحو : زيد قام أبوه ،

= فهو يقال : لكل ماشقَّه ماءُ السيل فى الأرض فأنهره ووسّعه . اللسان .

(٣) الزيادة : ليتحقّق شرط الاعتماد ـ كما هو مذهب الجمهور ـ وليُشاكِل نظيره بعده .

(٤) فإن قدرت (زيداً) فاعلا بـ (استقر) محذوفا ، رجعتْ الجملة إلى الفعلية . وإن جعلت المحذوف (مستقِرّ) مبتدأ أو خبراً ، رجعتْ إلى الاسمية . وإن جعلت (زيد) مبتدأمخبرا عنه بالظرف ، رجعتْ إلى الاسمية أيضا . كلٌّ حسب صدر الجملة .

هذا ، والمراد بالمُتصدِّر : المسند والمسند إليه فى الأصل . انظر : المغنى : ٣٦/٢ ، والهمع : ١٣/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٦٧ .

(٥) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح ـ كماسيأتى ـ قد اقتصر على إيراد أقسام (الجملة) بدون شرح ، كما ذكرها المصنف . وذلك : لتكون العنوانات كلها على وتيرة واحدة فى هذا . وانظر نظيرا لهذا أيضا : فى هـ١١ ص٢٦ ، وهـ٣ ص٢٨ ، وهـ٢٩ ص٣٢ بترقيم الأصل .

(٦) سيأتى فى هـ١٤ نذكر أن هناك جملة أخرى . وهى:لاكبرى ولاصغرى .

(٧) ظاهر هذا التعريف : يمكن أن يشير إلى أن (الجملة الكبرى) قد تكون فعلية ، كما قد =

وزيد أبوه قائم

٨٦- (جسم الصغرى : ماوقعت خبرا للمبتدأ)(٨) . كالجملة المُخبَر بها في المثالين (٩)

وقد تكون الجملة : صُغْرَى ، وكُبْرَى - باعْتِبارَيْن .

نحو : زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ(١٠).

فمجموع هذا الكلام : جملة كبرى . لاغير (١١)

و(غلامه منطلق) : صغرى . لاغير - : لأنها خبر(١٢)

و(أبوه غلامه منطلق) :

= تكون اسمية . وذلك : لأنه لم يصرح بنوعيتها ، فيقول - مثلا ، كما قال المغنى : ٣٩/٢ ، والهمع : ١٣/١ -: هى الاسمية التى خبرها جملة .

كما أنه لم يقيِّد (الخبر) بكونه خبرا عن مبتدأ فى الحال، وهذا الإطلاق يُدخل فيه الخبر باعتبار الأصل . نحو : ظننت زيداً يقوم أبوه ، أو: أبوه قائم . ممّا يعتبر (جملة كبرى) مصدَّرة بفعل . إلا أن الشارح مثّل للمصدرة باسم، كما هو المشهور فيها .

هذا ، وكون (الجملة الكبرى) اسمية فقط : هو مقتضى كلام جمهور النحاة، وأما كونها قد تكون فعلية : هو ماراه ابن هشام . انظر : المغنى والدسوقى : ٣٩/٢ .

(٨) فى المتن المحقَّق: لمبتدأ .

هذا ، وظاهر التعريف أيضا : يساعد ظاهر التعريف السابق فيما أخذناه منه فى هـ٧ . وذلك : لأن المصنف لم يقيد (المبتدأ) بكونه مبتدأ فى الحال . فدخل فيه: المبتدأ باعتبار الأصل ، كالمثالين اللذين ذكرتهما . وأيضا نحو : كان زيد يقوم أبوه ، أو : أبوه قائم .

(٩) وعلى هذا فالصغرى : تكون اسمية ، وتكون فعلية .

(١٠) ليس هذا المثال برُمَّتِه مثالا للجملة ذات الاعتبارين ، كما يوهمه ظاهر السياق ، بل المقصود أن هذا المثال يُتوصّل من خلاله إلى الجملة ذات الاعتبارين - كما سيتضح من البيان - لأنها لاتتأتّى إلا إذا وُجد ثلاثة مبتدآت .

(١١) أى لأن خبر المبتدأ (زيد) فيها جملة (أبوه غلامه منطلق) .

(١٢) أى عن مبتدأ هو (أبوه) .

- كبـــرى : باعتبار (غلامه منطلق)(١٣) .
- صغـــرى : باعتبار جملة الكلام(١٤) .

---

(١٣) أى باعتبار أن خبر المبتدأ (أبوه) فيها جملة ، هى (غلامه منطلق) .
(١٤) أى باعتبار كونها جملة واقعة خبرا عن مبتدأ ، هو (زيد) .
هـــذا ، وقد عرفْنا إلى الآن من خلال كلام المصنف والشارح : ثلاثة أنواع من الجمل ، هى : الكبرى ، والصغرى ، وذات الإعتبارين .
وبقى نوع رابع ، هو : لاكبرى ولاصغرى . مثل : زيد قائم ، وقام زيد . انظر - فى هذا النوع الرابع - : الدسوقى : ٣٩/٢ س١٠ .

[ديبـــاجة ختــام الشــرح]

، تَمَّ هذا الكتاب ـ بحمـــد الله ،

، وعَوْنه ، وحُسْن توفيقه ـ على يد : كاتبه العبد ،

، الفقير إلى الله ـ تعالى ـ : حجازىءابن (١) الحاج ،

، عمر، النهوانى ـ فى يوم الأربع (٢) ، ثالث ،

، شهر رمضان المعظَّم قَدْرُه ،

، سنة ثمانين وتسعمائة ،

، غفر الله لكاتبه ،

، ولوالديه ، ولمَنْ ،

، قرأ فيه ،

، ودَعَا لهم ،

، بالمغفرة ،

، آميـــن والله أعلم ،

بلغ مقابلة

الشيخ عبد الباسط ابن(١) محمد الفرضي

بالك الفقير رحمة ربه الغني

---

(١) هكذا بإثبات الهمزة .

(٢) هكذا فى الأصل . وهو : الأربعاء . اللسان .

قسم :الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث الشريفة

٣- فهرس الأقوال المأثورة

٤- فهرس الأعلام والطوائف

٥- فهرس الأشعار، وأنصاف الأبيات

٦- فهرس المصادر والمراجع

١- الاشمونى (بحاشية الصبان - ط عيسى الحلبى - القاهرة)

٢- الاصول فى النحو (تحقيق: الفتلى).

٣- الاعلام للزركلى (ط الثالثة).

٤- إيضاح المكنون.

٥- التسهيل تحقيق بركات. ط وزارة الثقافة، نشر : دار الكتاب العربى ١٣٨٧ - ١٩٦٧)

٦- التصريح (بحاشية ياسين - ط عيسى الحلبى - القاهرة)

٧- تقريب النشر فى القراءات العشر. (ط مصطفى الحلبى، الأولى ١٣٨١هـ - ١٩٦١م)

٨- حاشية الصبان على الأشمونى

٩- حاشية ياسين على التصريح

١٠- شرح الكافية للرضى (المكتبة العلمية - بيروت)

١١- شرح كتاب الحدود فى النحو : للفاكهى (بتحقيقنا - ط الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨ - دارالتضامن بالقاهرة)

١٢- شرح مقامات الحريرى: للشريشى

١٣- اللسان

١٤- معجم المؤلفين: لكحالة .

١٥- مقامات الحريرى

١٦- همع الهوامع: للسيوطى (بعناية : النعسانى - دار المعرفة - بيروت)

١٧- ابن يعيش(ط: عالم الكتب - بيروت - ومكتبة المتنبى بالقاهرة)

٧- فهرس الموضوعات

"والحمدلله الذي بنعمته
تتم الصالحات".

رقم الايداع القانونى بدار الكتب والوثائق القومية
٩٢ / ٢٧٥٦
I.S.B.N
977_00_5086_5

الناشر
وكالة الشروق للدعاية والإعلان
ت : ٣٤٧٩٦٣

الناشر
وكالة الشروق للطباعة والنشر
ت: ٣٤٧٩٦٣